وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـامعة الجيلالي بونعامة-خميس مليانة-

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم التاريخ

مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر

تخصص تاريخ الجزائر الحديث

مقياس

تاريـــــــخ الجـــــزائر الإقتصـــــــادي

إعداد الأستاذ: عبدالباسط قلفاط

السنة الجامعية 2022-2023

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـامعة الجيلالي بونعامة-خميس مليانة-

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم التاريخ

مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر

تخصص تاريخ الجزائر الحديث

مقياس

تاريـــــــخ الجـــــزائر الإقتصـــــــادي

إعداد الأستاذ: عبدالباسط قلفاط

السنة الجامعية 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم

تاريخ الجزائر الاقتصادي خلال الفترة الحديثة

مقدمة

ان المعرفة التاريخية للفترة الحديثة في الجزائر لا زالت ضعيفة لعدة عوامل لعل أهمها:ضعف الاعتماد على المادة الأرشيفية المتنوعة المصادر الجغرافية والحضارية، وكذلك هي معرفة تاريخية في مرحلتها الوقائعية ولم تغطي حتى الجوانب السياسية والعسكرية والثقافية ناهيك عن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وأصبح من الضروري اليوم طرح بعض القضايا والإشكاليات في تاريخ الجزائر الحديث التي تكشف عن الارتباط الوثيق بين التحولات الداخلية في الدولة والمجتمع وبين تطور العلاقات الدولية بين القرنين 15 و19 الميلاديين.

لعل أبرز تلك القضايا والإشكاليات هي التي تعرفنا بالوضع الاقتصادي للجزائر وارتباطاته السياسية والاجتماعية والثقافية داخليا وخارجيا، إذ لا يمكن مثلا فهم موضوع الامتيازات في شرق البلاد بدون الرجوع إلى تطور العلاقات الدولية، وكذلك موضوع البحرية الجزائرية وعلاقتها بالنشاط الاقتصادي وموضوع الأوقاف وارتباطاته بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمؤسسات المجتمع.

كان للجانب الاقتصادي انعكاسات مباشرة على الأحداث السياسية والنظم الاداريو زالحياة الاجتماعية، والدافع الاقتصادي كانت توجهه العلاقات الخارجية من خلال النشاط البحري ونظام الاتاوات والهدايا الالزامية، كما كان الوضع الاقتصادي يتحكم في العلاقات بين فرق الوجاق وجماعات

الرياس اضافة إلى دور هذا الدافع في الثورات والتمردات المحلية وكسب الولاءات القبلية والطرقية، كما تطورت الأوقاف واستثمرت عقاراتها في المدن والريف في مختلف الأنشطة الفلاحية والحرفية خاصة، واستغلت مداخيلها في الحياة الثقافية والعلمية.

يلخص المؤرخ ناصر الدين سعيدوني مختلف الأنشطة الاقتصادية في الجزائر في محورين أساسيين هما:

- محور يتعلق بالنشاط الاقتصادي داخل المدن ويتركز خاصة في الصناعات الحرفية والمعاملات التجارية وبعض الأنشطة الفلاحية في ضواحي المدن، وكذلك بقدرات ذلك النشاط وانتماءاته الادارية والمهنية.
- والمحور الثاني يتعلق بطبيعة النشاط الاقتصادي الريفي في السهول والجبال والصحاري ويتركز خاصة في الزراعة وتربية الحيوانات ونشاط حرفي محدود ومساهمة تجارية كبيرة، وكل تلك الفضاءات كانت لها مساهمة في خزينة الدولة.

ولعل أهم الأنشطة التي تعكس الحياة الاقتصادية للجزائر في الفترة الحديثة فهي:

- أوضاع ملكية الأرض وقدرات النشاط الفلاحي
- مظاهر النشاط الزراعي وتربية الحيوانات.
- الضرائب بمختلف أنواعها(اللزمة – الغرامة– المعونة– الاتاوة– الزكاة ...)
- الحرف والصناعات السلع والمواد الأولية.
- المبادلات التجارية والأسواق والجمارك والمكاييل والأوزان.

- الخزينة والعملة والأسعار.
- النشاط البحري والاتاوات وقضية الأسرى.
- مؤسسة الأوقاف وودائع بيت المال.

ان للنشاط الاقتصادي أهمية كبيرة وتأثير مهم في المجتمعات، وقد تركت لنا كتابات الجزائريين نصوصا تجدد الاطار النظري (الشرعي) لأنواع المعاملات المختلفة وكيف كانت هذه النصوص تنموا وتتطور وفقا لمتطلبات العصر واحتياجاته، كما تقوم الفتاوى والنوازل ورسوم القضاة في محاكمهم بعملية الاثراء المستمر لتلك النصوص الشرعية.

إذا كانت أواخر الفترة الحديثة تتميز بوفرة الوثائق الأرشيفية والكتابات التاريخية، التي توفر معلومات أكثر دقة وكثافة، فان الفترات السابقة (بين القرنين 15 و18) تتميز بالسطحية والنقص والتشتت بين دور الأرشيف الأجنبية والمحلية؛ فمجموعة من دور الأرشيف الأجنبية تحتوي على أرشيف يتعلق سواء بالوضع الداخلي للجزائر أو العلاقات الخارجية للدول الأوروبية بالجزائر مثل: فرنسا – تركيا–ايطاليا– البابوية– اسبانيا– بريطانيا – دول أوروبا الوسطى والشمالية – الولايات المتحدة؛ أما الأرشيف المحلي والموجود بمركز الأرشيف الوطني بالعاصمة فنجده بثلاثة أرصدة أساسية هي:

- سجلات البايلك وتضم 360 سجلا.
- سجلات بيت المال وتضم 64 سجلا.
- سجلات المحاكم الشرعية (مالكية وحنفية).

وقد ظهرت في العقود الأخيرة مجموعة من الدراسات الأكاديمية التي تعتمد على تلك الأرشيفات ولكنها لا زالت تغطي الجوانب السياسة والعسكرية والثقافية وبدرجة اقل الاجتماعية وقليل منها ما تعرض للجوانب الاقتصادية[1].

ارتبطت الجزائر بالدولة العثمانية منذ لحظة تأسيسها عام 1515م واستمر هذا التعاون والتحالف الاستراتيجيين إلى عام 1830م، وامتد نفوذ الدولة الجزائرية خلال هذه الفترة بدءاً من نهر ملوية في غرب البلاد وصولاً إلى منطقة القالة من الشرق، وصولاً إلى الشمال حيث الجزائر انتقالاً إلى الجنوب حيث الأغواط وبسكرة، وعوض الاستعمار الفرنسي هذه الدولة تدريجيا خلال القرن التاسع عشر.

تتعرض الكتابات التاريخية إلى الأهمية الاقتصادية لهذا البلد في منطقة البحر المتوسط وإلى ارتباطاته التجارية مع كل الحواضر المحيطة به من الجهات الأربعة، مع أوروبا وأفريقيا والبلاد العربية شرقا وغربا، كما تؤكد كتب الرحالة على أن ميناء مدينة الجزائر قد أصبحت الميناء هو الأقوى على مستوى الشواطئ الجنوبيّة للبحر الأبيض المتوسط، وكان يلقبها البعض بـ "اسطنبول الصغرى"، وعاشت البلاد حالةً من التقدم والازدهار خلال العهد العثمانيّ وخاصّة في المجال الاقتصاديّ.

إن مقومات الاقتصاد الجزائريّ خلال العهد العثمانيّ كثيرة ومتنوعة، فقد عاشت الجزائر في ازدهارٍ كبيرٍ، وامتاز اقتصادها بالتنوع الإنتاجيّ ووفرته؛ كالأشجار المثمرة، والبقول، والخضروات، ويعتبر وفرة الأراضي الخصبة من

[1] لعل أبرز الدراسات التي تعرضت للجوانب الاقتصادية: ناصر الدين سعيدوني، ريف مدينة الجزائر دراسة اقتصادية اجتماعية. وعائشة غطاس، الحرف والحرفيون في مدينة الجزائر.

أكثر الأمور المساهمة في إنجاح القطاع الزراعيّ وخاصّة الأراضي المروية، فقد توافد الأندلسيون إلى الجزائر حاملين معهم مهنة الزراعة والبستنة، وأخذ الجزائريون عنهم تربية دودة القز، وتقطير الزهور؛ كما كان القطاع التجاريّ متأثراً بالدرجة الأولى بوجود الأسطول البحريّ الجزائري، وذلك لما يؤديه من أهميةٍ كبيرةٍ في توفير الحماية للتجارة الوطنيّة، وما يعود به على الجزائر من غنائم وإتاوات تفرضها البلاد على الأساطيل الأجنبيّة، ويعتبر القمح والصوف والمرجان والشموع من أهمّ الصادرات الجزائرية طيلة الفترة الحديثة، ويشار إلى أنّ أسطولها كان الأقوى على مستوى دول حوض البحر الأبيض المتوسط؛ لما كانت تتمتّع به البلاد من استقلالٍ وسيادة، الأمر الذي وطّد علاقاتها الدبلوماسيّة والسياسيّة والتجاريّة مع الدولة العثمانية ودول البحر المتوسط خاصة.

أمّا فيما يتعلّق بالجانب الصناعيّ، فقد شهد تقدماً كبيرا فيما يعرف بالحرف الخدماتية أو الصناعية، حيث امتهن الجزائريون رجالا ونساء عدد من الحرف في الأرياف والمدن وخاصة في الحواضر الكبرى، وهذا لتوفر أغلب المواد الأولية داخل البلاد، كالحطب والطين والصوف والجلود، ولعل أهم تلك الصناعات الحرفيّة: الجلدية، والنسيجيّة، والزجاج، والأواني، إلّا أنّ هذا النوع من الصناعات لم يحظَ كثيراً بالتقدم كونه غير مسايرٍ للتطورات التي تشهدها أوروبا خاصة منذ القرن السابع عشر والنهضة الاقتصادية الأوروبية التي أعقبت حركتي النهضة والكشوفات الاقتصادية وسايرت تطور الممالك الأوروبية.

المحاضرة الأولى

النشاط الفلاحي تعدد القدرات وتنوع الانتاج

أنواع ملكية الأراضي

النشاط الفلاحي

قدرات النشاط الفلاحي

الانتاج الزراعي

الثروة الحيوانية

المحاضرة الأولى

النشاط الفلاحي تعدد القدرات وتنوع الانتاج

أنواع ملكية الأراضي

كانت ملكية الأرض متشابهة في في بلدان المغرب العربي وأهمها أملاك البايلك أو المخزن ثم أملاك العروش المشاعة وثالثا أملاك المؤسسات الوقفية والزوايا ورابعا الأملاك الخاصة والتي تنتشر خاصة في فحوص المدن والمناطق القريبة منها[2]، ويمكن التفصيل في أنواعها في الجزائر فيما يلي.

– أملاك الدولة أو البايلك: وهي الأراضي التي تعود للدولة مباشرة، وأغلبها تم إلحاقها بسجلات البايلك عن طريق المصادرة والشراء ووضع اليدفي حالة الشغور أو ترحيل السكان المقيمين عليها بسبب الامتناع عن دفع المطالب المخزنية، وأغلبها موجود بضواحي دار السلطان وعواصم الأقاليم، وتشرف على توزيعها وتحديد أنواع المزروعات بها المصالح الادارية بمساعدة قبائل المخزن، وأحيانا تعطى هذه الأراضي لما يعرف بقبائل المخزن تستغلها مقابل أجر متفق عليه أو خدمات توفرها القبائل للسلطة المركزية والمحلية بالأقاليم؛ أما استغلالها فكان اما يتم مباشرة عن طريق الحكام الذين يستعينون بالخماسة او يستغلون قبائل الرعية في اعمال التويزة، أو تستغل استغلالا غير مباشر بمنحها للمرابطين وشيوخ القبائل والعشائر، وتعرف هذه الأراضي في الشرق الجزائري"بأراضي الجوابرة"، كما تدفع بهذه الصيغة إلى عشائر

[2] – الزبيري، ص 104.

المخزن لاستغلالها والاقامةعليها مقابل دفع فريضة العشر(صاع من القمح وصاع من الشعير للجابدة)، والصيغة الثالثة للاستغلال هي ان يقوم الحكام بكرائها لسكان لقبائل فيما يعرف "بالحكر" مقابل 12 صاعا من القمح ومثله من الشعير لكل جابدة[3].

– الأراضي المشاعة:وهي أراضي العرش التي يستغلها كل أفراد القبيلة كل حسب طاقته، وأحيانا يشترك صغار الفلاحين في وسائل الزراعة والإنتاج لاستغلال أراضيهم، وتوجد هذه الأراضي خاصة في المدن الداخلية والهضاب العليا والصحراء، تسمى في الشرق بأراضي العرش وفي بعض النواحي الغربية بأراضي السبيقة.

تفرض الدولة على هذه الأرض غرامة سنوية وتأخذ عنها أحيانا اللزمة والمعونة، كما يدفع مستغلوها بعض الضرائب الفصلية والمعروفة بـ"العوائد" مثل ضيفة الداي وضيفة الدنوش وخيل الرعية وحق البرنوس ومهر الباشا...الخ[4]؛

– أملاك الأوقاف والزوايا: نجدها في الفحوص والمناطق الداخلية وفي كل البلاد، وهي تؤجر للاستغلال الزراعي والرعوي لصالح المؤسسات الخيرية والزوايا التي أوقفت عليها، وتسير هذه مؤسسات من طرف وكلاء بحضور الفقهاء والعلماء وبالتعاون مع مؤسسة القضاء، وكان لكل مؤسسة وقفية ناظر، وانتشرت هذه المؤسسات خاصة في المدن الكبرى، كما كان للزوايا أوقافها؛ وحسب بعض تقارير الإدارة الاستعمارية فان أوقاف بعض المدن الكبرى كانت تغطي ثلاثة أرباع الاراضي الصالحة للزراعة بالمناطق

[3] – سعيدوني، ص 166–167.

[4] – سعيدوني، ص166–167.

الخاضعة مباشرة للبايلك؛ وتتميز هذه الملكيات (أراضي أو عقارات أو غيرها) بانها لا تخضع للضرائب ولا المصادرة ولا تنتقل ملكيتها لأطراف أخرى لغير ما حبست لها.

– الملكيات الخاصة: وهي أقل أنواع الملكيات وتنتشر في ضواحي والفحوص المدن خاصة، يستغلها أصحابها مباشرة أو بالشراكة مع صغار الفلاحين و"البحارين" والخماسين، وتتوجب عليهم ازاءها فريضتا العشر والزكاة، تتميز بصغر المساحة وضعف الاستقرار لخضوعها لآليات انتقال الملكية، ولوقوعها بالمناطق الجبلية الجبلية المكتظة بالسكان أو بضواحي المدن حيث يمتلكها كبار الملاك والتجار وموظفو الدولة؛ كما تتعرض الملكيات الخاصة أحيانا للمصادرة والحيازة من الحكام ، وهو ما وقع للملكيات الواقعة بضواحي مدن الجزائر وقسنطينة ووهران[5]؛ وقد كانت الملكيات الخاصة تستغل في الحبوب والخضر والفواكه، وتمد مخازن البايلك بما يجب في شكل زكاة وعشور.

إضافة إلى هذه الأنواع الأربعة من الملكيات كانت توجد أراضي الموات غير الصالحة للاستغلال الفلاحي، ومن حق من استصلحها وأحياها أن يتملكها واذا كانت قريبة من المدن والحواضر عليه أن يأخذ إذن تملكها من السلطات[6].

تميز هذا التنظيم لملكية الأرض بين الملكية العمومية (أراضي الدولة والقبائل والاوقاف) والملكية الخاصة(الأملاك الخاصة وأراضي موظفو الدولة) وعن طريق هذا التنظيم كسبت الدولة ولاءات الجماعات والمجموعات

[5] – سعيدوني، ص165.

[6] – الزبيري، ص 108.

من خلال منظومة عقارية ضمنت لها الولاء المطلق لمختلف المكونات الاجتماعية[7]؛ ولكن بعض القبائل الواقعة في مناطق بعيدة عن نظر الدولة (في المناطق الجبلية والصحراوية) كانت بعيدة عن هذه الالتزامات مما جعل السلطة تنظم بين الحين والآخر حملات عسكرية لجمع الإعانات والعطايا.

[7] – رموم محفوظ، النشاط الفلاحي والحرفي ونمط الانتاج في الجزائر بين 1700–1830، البحث التاريخي، مجلة الجمعية المغربية للبحث التاريخي، ع 13–14، السنة 2016–2017، كلية الآداب والعلوم الانسانية الرباط، ص 219.

النشاط الفلاحي

إن معظم سكان الجزائر يقطنون في الأرياف، لهذا فإن الاقتصاد الجزائري يعتمد أساسا على الزراعة، وساعد على ذلك شساعة الأراضي الصالحة للزراعة، خصوبة التربة، واعتدال المناخ، وتنوع التضاريس الذي أدى إلى تنوع الغطاء النباتي، والمحاصيل الزراعية، ويمكن تقسيم تضاريس الجزائر إلى ثلاث مناطق متباينة، المنطقة الشمالية، منطقة الهضاب العليا، المنطقة الصحراوية.

كانت الفلاحة تمثل النشاط الاقتصادي الأول في الجزائر منذ قرون عدة وذلك نتيجة وجود مجموعة من العوامل المناخية وخصائص التربة خاصة، ولكن رغم ذلك فقد عانى القطاع الفلاحي من مجموعة من الصعوبات والتحديات.

قدرات النشاط الفلاحي

تعددت العوامل التي جعلت من النشاط الفلاحي يكفي البلاد ويوجه للتصدير أغلب محاصيله في السنوات غير الجافة، وابرز هذه العوامل:

- تنوع الطبوغرافية الجزائرية وتنوع تضاريسها، فمن السهول الساحلية إلى السهول الداخلية الواسعة كسهول متيجة وعنابة والشلف ووهران، ويذكر كل من وليام شالر وروزي وكاريت أن سهول متيجة تعتبر من أجمل الأراضي وأوسعا في العالم وذلك نظرا لتربتها ومناخها وموقعها؛ وسهل عنابة الممتد على طول 65كلم وعرض قدره 40كلم تزرع به كل أنواع الحبوب، اضافة إلى الأراضي الجبلية المتميزة بصغر المساحة والصالحة لزراعة الحبوب والأشجار المثمرة وبعض الخضروات، وتتميز تربة الهضاب العليا بصلاحيتها لزراعة الحبوب في مساحات شاسعة ومناسبة

المناخ لها، ونجد في الأخير الواحات الصحراوية المستغلة في زراعة النخيل وبعض الخضروات.

- تنوع المناخ في الجزائر والذي سمح بتنوع الغطاء النباتي وتوفر كمية من الأمطار لمختلف المزروعات، وهذا التنوع في المناخ والغطاء النباتي سمح بوجود زراعات متنوعة وتربية المواشي مثل الماعز والأغنام والأبقار والجمال.
- شساعة مساحة البلاد واتساع شريطها الساحلي سمح بتصدير مختلف المحاصيل الزراعية والمنتوجات الحيوانية، كما كان لطول الحدود البرية شرقا وغربا وجنوبا دور في تطوير التجارة البرية مع مختلف الأقطار العربية والصحراوية.

ولكن مقابل هذه القدرات كانت هناك مجموعة من التحديات والظروف الصعبة التي عمل فيها الفلاح الجزائري ولعل أبرزها:

- بدائية الوسائل الزراعية والمتمثلة خاصة في المحراث الخشبي الذي تجره الثيران، المزود بسكة حديدية في طرفه الأسفل مما جعل عملية الحرث سطحية، اضافة إلى المنجل والطريقة التقليدية في تسميد التربة المعتمدة على فضلات الحيوانات ورماد الأعشاب.ورغم التطوير الجزئي الذي أدخله الأندلسيون على وسائل الري في بداية الفترة الحديثة فلم تتطور الزراعات المروية ولم تستغل مياه الأمطار لمواسم الصيف، ما عدا بعض الحواجز البسيطة من الطين والأخشاب التي لا تخزن كثيرا من الماء ولا تواجه الفيضانات وكثرة الأمطار، مثل الحواجز الواقعة على الوادي الكبير بالقرب من البليدة وما شيده آغا يحي من سدود بنواحي التيطري وبعض

الحواجز البسيطة التي أقامها الفلاحون على أودية سيق والهبرا والشلف والصومام وغيرها. وجسب بعض المصادر التاريخية فان المستوى التقني للأدوات الفلاحية في بداية الفترة الحديثة كان متوسطا بل كان أحسن مما كان عليه الحال في أوروبا، وكان بقي في هذا المستوى في حين بدأت تتطور تلك الوسائل بعد القرن 17 في الجنوب الأوروبي[8]، وهو ما أكده فالنسي عن هذه المرحلة حيث لم تعرف الجزائر نموا للقوى الانتاجية وخاصة وسائل الانتاج[9].

إن طبيعة الملكية للأرض ووسائل الانتاج في الجزائر في الفترة الحديثة والقائمة على الأسرة والقبيلةن وكذلك نمط الانتاج التقليدي قد أوقف عملية التقدم للنشاط الفلاحي وجعله اقتصادا استهلاكيا أسريا أو محليا في أحسن الأحوال باستثناء المحاصيل الزراعية الكبرى كالحبوب[10].

- الكوارث الطبيعية كالمجاعات والقحط والجراد والأوبئة والزلازل التي تضر بالحرث والنسل، فتضعف الامكانيات الفلاحية والقدرات البشرية، فكان الجفاف يحدد من كمية الانتاج الزراعي والحيواني فترتفع الاسعار وتنتشر المجاعات وتسوء الظروف الصحية، كما كانت الأوبئة والزلازل تحصد الأنفس ويفيض الانتاج عن حاجة الاستهلاك فيباع بأسعار زهيدة للأجانب مثل ما حدث سنة 1787 بالشرق الجزائري[11].

---

[8] – جغلول عبدالقادر، تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسيولوجية، ترجمة فيصل عباس، دار الحداثة، بيروت، ط3،1983، صص 26-27.

[9] – Valenci(Lucette),Le Maghreb avant la prise d'Alger,imp, Flammarion, 1969,p, 42.

[10] – رموم، مرجع سابق، ص، 226.

[11] – سعيدوني، ص 168-169.

لقد ارتبطت هذه الجوائح مباشرة بالانتاج الزراعي والحيواني، وقد حفلت بها المصادر المحلية والأجنبية، وكانت بسبب نقص التساقط أو هجوم الحشات أو

انتشار أمراض النباتات، فترتفع الأسعار كما حدث سنوات: 1644-1647-1770-1816[12]. أضرت تلك الجوائح بالانتاج الزراعي والحيواني وارتفعت الأسعار وقد وصف لنا الزهار الوضع أيام جائحة سنة 1816 قائلا:" ووقع الغلاء في تلك السنة، وأعطى الأمير (يقصد عمر باشا) القمح لجميع الخبازين، وجعل له سعرا على سعر أيام الرخاء، وأمر الخبازين بأن يقوموا بعمل ما يلزم للبلاد لكن صار الناس يقتتلون على ذلك الخبز، وبقي الأمر كذلك إلى أن وجد الزرع الجديد، وقد أخصبت الأرض تلك السنة، ورخصت الأسعار والحمد لله"[13]؛ وقد خص العنتري هذا الحدث بكتاب سماه "مجاعات قسنطينة"، فصا في مظاهرها وأسبابها وانعكاساتها "ففقد الأمن وكثر الهرج والمرج" وانتشر الجوع والفساد[14].

[12] – الورثلاني (الحسين)، نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، تحقيق ابن أبي الشنب، مطبعة فونتانا، الجزائر، 1908، ص28- 21- 700. وكذلك الزهار أحمد الشريف، مذكرات أحمد الشريف الزهار نقيب الأشراف(1754-1830)، تحقيق أحمد توفيق المدني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1974، ص 117.

[13] – الزهار، المصدر السابق، ص 117.

[14] – العنتري صالح، مجاعات قسنطينةن تحقيق رابح بونار.

- كثرة الانتفاضات والتمردات وضعف الأمن مما أثر على النشاط الفلاحين فكثيرا ما كانت "المحلات" أو الحملات العسكرية تعد لمعاقبة القبائل التي تتأخر على تقديم المطالب المالية والزراعية والحيوانية، فتثور القبائل ويتعثر النشاط الفلاحي وتضعف القدرات البشرية التي تعتمد عليها الزراعة الجزائرية.
- قلة اهتمام الدولة بالقطاع الفلاحي وعدم احتكاك الأهالي بأوروبا والاستفادة من تطور وسائل الانتاج الفلاحي الذي قدمته الثورة الصناعية في نهاية الفترة الحديثة.

الانتاج الزراعي

تبعا لتتعد قدرات النشاط الزراعي فقد تنوعت محاصيله من الأراضي الساحلية إلى الواحات الصحراوية، ورغم أن السلطة المركزية والسلطات المحلية لم تكن تعني عناية كبرى بالزراعة، فان منتوجات البلاد كانت تزيد عن حاجة السكان وتسوق للخارج إضافة إلى شهرتها العالمية خاصة في الجهات الشرقية، وسنتتبع مختلف المحاصيل الزراعية الموجودة في الجزائر في الفترة الحديثة.

1-الحبوب: عرفت الجزائر بزراعة الحبوب ذات النوعية الجيدة، خاصة ببايلك الشرق، حيث أقيمت له مخازن بالموانئ لتصديره إلى أوروبا (خاصة فرنسا واسبانيا)، وحسب دو بارادي (Venture De paradis) فقد كان القمح الصلب الجزائري أو ما يعرف بـ"البليوني" من النوع الجيد ولا يضاهيه إلا قمح سردينيا[15]، وتنتشر زراعته كذلك بالأراضي الساحلية ولكنه أقل نوعية، وذلك للظروف المناخية ونوعية التربة غير الملائمة (ارتفاع الرطوبة ونسبة التساقط)، وقد وصف حمدان خوجة هذا القمح الرديء بقوله:"انه من أحط أنواع القمح لكون لونه داكن ونشاؤه قليل، ولا يمكن الاحتفاظ به أكثر من سنة واحدة لسرعة تعرضه للانحلال والتلف"[16]؛ تنتشر زراعته كذلك نواحي قلعة بني راشد ومستغانم وتلمسان والهضاب العليا خاصة الشرقية، وقد قدرت المساحات المخصصة لزراعة الحبوب بالشرق الجزائري والتابعة للبايلك بحوالي 4800 جابدة (الجابدة تتراوح بين 8 و10 هكتارات)؛ كما نجد

---

[15] – رموم، ص 221.

[16] – سعيدوني، ص174.

زراعة الحبوب بمساحات أقل بالسلسلة الجبلية وهذا لطبية السطح وهو موجه للاستهلاك المحلي بالدرجة الأولى.

2-الأشجار المثمرة: تنتشر زراعته بفحوص المدن والسلسلة الجبلية خاصة، وكان الأأنليون قد طوروا وحسنوا الكثير من أشجار الفواكه، وأبرز أشجار الفواكه: التين والزيتون والبرتقال والاجاص والبرقوق والمشمش والرمان والعنب والخوخ وحب الملوك(الكرز)، كما نجد التوت الأبيض والأسود بفحوص شرشال والقليعة، وكانت توفر هذه الفواكه موردا غذائيا وتجاريا، وكانت شجرة الزيتون في سهل متيجة تنتج حوالي 40 لترا من الزيت (متوسط إنتاج القنطار 15لتر)، وحسب بعض المصادر الأوروبية فان استغلال البرتقال في الجزائر كان أحسن مما هو عليه في فرنسا.

كما كانت توجه بعض أشجار الكروم لانتاج الخمور، حيث كان ثمن الحمولة الواحدة من العنب سنة 1788 23 موزون للقنطار[17]، وانتشرت في متيجة وعنابة ومستغانم؛ وانتشرت واحات النخيل بالصحراء خاصة في الجهة الشرقية الممتدة بين بين ورقلة وبسكرة وغرداية وواد سوف، وقد اشتهرت التمور الجزائرية بالوفرة في الانتاج والجودة في النوعية وقد وصف ذلك القنصل الأمريكي شالر بقوله: "وغابات النخيل كثيرة في البلد والتمور لذيذة للغاية..."[18].

3-الخضروات:تزرع خاصة بالأراضي الساحلية وبالفحوص وبدرجة أقل في السلسلة الجبلية، كما كان مزارعي متيجة يزرعونها بجانب الأودية حيث يتوفر الماء، تنوعت هذه الخضروات بين:الطماطم والخيار والبصل والعدس

---

[17] – De paradis, Op.Cit, p, 129.

[18] – شالر، المصدر السابق، ص30.

والبطاطس والفلفل وغيرها، كانت هذه المحاصيل موجهة للاستهلاك المحلي باسواق المدن خاصة، وقليلة الاستهلاك بالريف والقبائل، وشهادات الرحالة والأسرى الأوروبيين والقناصل كثيرة عن هذه الزراعات بالسهول الساحلية[19].

4-المزروعات الصناعية -التجارية: كالتبغ والقطن والأرز والكتان، فنجد الأرز يزرع بنواحي مليانة والمدية ومعسكر ومستغانم ومتيجة حيث يتوفر الماء، وفي نهاية الفترة الحديثة كان ينتج منه حوالي 6000 صاع في السنة، ويوجه انتاج القطن المزروع بسهول مينا والشلف ومستغانم إلى المدن لصناعة الخيوط النسيجية، والتبغ يزرع بسهول عنابة ومتيجة وبعض الواحات الصحراوية، وأشهر أنواعه ما كان يغرس بنواحل الواد وقرية الشبلي بسهل متيجة[20].

يضاف إلى هذه المزروعات ما تنتجه مزارع العسل والشمع خاصة بمنطقة عنابة والقالة والمنطقة الجبلية في الوسط والحدود الغربية، يستهلك العسل محليا ويباع بأسواق المدن أو لوكلاء البايلك.

وإلى جانب هذه المحاصيل، فإن الجزائر كانت تنتج المحاصيل الصناعية، كالكتان في البليدة، والتبغ في مدينة الجزائر وضواحي عنابة، ويصدر جزء منه إلى تونس وطرابلس. كما تنتج القطن الذي أدخل زراعته الأندلسيون، وتم زرعه لأول مرة في مستغانم، يذكر " حمدان خوجة " أنه كان ينتج هو نفسه القطن في سهل متيجة وأن زراعته لم تكن معروفة لدى العرب. وقد قال في شانه القنصل الفرنسي في الجزائر: " **تانفيل** " – .**D** »

---

[19] – شالر وليام، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا بالجزائر(1816-1824)، ترجمة اسماعبل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 30.

[20] – سعيدوني، ص176.

« **THAINVILLE** : مهما كانت المرتفعات التي تتخلل أراضي الجزائر، فإنها منتجة، ومن شأنها أن تكون صالحة لزراعة المحاصيل المحلية والأجنبية، وقد جرّبت شخصيا زراعة القطن بضواحي مدينة الجزائر، فكانت النتيجة إيجابية ".

كما أدخل الأندلسيون أسلوب تربية دودة القز وأنتجوا الحرير في القليعة وشرشال.

أما زراعة الكروم، فهي منتشرة في المنطقة التلية، وكان تهيمن على باقي الزراعات الصناعية المذكورة لاسيما في أواخر العهد العثماني، حيث كان يتم تحويل قسم كبير من العنب إلى الخل، والباقي يروج كعنب المائدة، وحسب الملاحظين كانت زراعة الكروم الموجهة لإنتاج الخل، تأتي في شكل شجيرات صغيرة.

- **تربية النحل:** تتم تربية النحل بإقليم سيباو وهذا ما أكده " شلوصر ":" يهتم القبائلي كثيرا بتربية النحل " وإذا شاهد القبائلي تجمع قدر كاف من النحل، فإنه يكسر البيت ويأخذ العسل والشمع ويبيعها في المدينة، وطعم العسل جد لذيذ ويوجد بكثرة".
- **زراعة النخيل:** تسود زراعتها في الصحراء، في الواحات الجزائرية، وقال "**شلوصر**": " عن ثمار النخيل وهي التمور ما يلي: " وتوضع التمور، بمجرد أن تنضج وتجمع، في الشمس لتجفف وتزول عنها رخاوتها ودهانها، أو يدك أيضا في جلود الماعز، وتوضع فوقها حجارة ثقيلة، ثم تباع. وكتب "**شالر**" بدوره الذي أكد أن نخيل الجزائر كثيرة وتمورها لذيذة خاصة في الواحات الصحراوية العميقة.

- **الأخشاب:** للجزائر غابات كثيفة منتشرة بالمناطق الجبلية التلية، وقال عنها "**شالر**" أنها ليست النوع الجيد وقلّما تستعمل لبناء السفن، بينما "**بوتان**" أكد جودة خشب نواحي بجاية ووهران وتلمسان، إلا أن استغلال سكان الجبال المفرط لهذه الغابات أدى إلى تدهورها في الفترة الأخيرة من العهد العثماني.

كانت جل هذه المحاصيل الزراعية بمختلف المناطق يوجه للاستهلاك المحلي، عدا المحاصيل الزراعية الكبرى كالحبوب التي تسوق إلى الخارج، فخضر وفواكه مزارع سهل متيجة توجه إلى المدن القريبة، فمدينة الجزائر حسب فنتور دو بارادي تحيط بها 16 ألف مزرعة، ومنتجات بساتين سهل متيجة من الخضر والفواكه والحبوب والمواشي والدجاج والألبان كانت تباع بأسواقها اليومية والأسبوعية[21].

5- الغابات: كانت المساحات الغابية بالجزائر حوالي 19 مليون هكتار جلها ببايلك الشرق، واستغلت هذه الثروة بالتعاون مع القيادات المحلية والمرابطين، مثلما منح الداي مصطفى سنة 1702 مرسوما سمح للمرابطين ببلاد القبائل باستغلال وبيع خشب "الكراستة"، كما كان لعائلة المرابط أحمد المكي بن سيدي عبدالقادر أمقران حق استغلال خشب جبال البابور منذ سنة 1750، وكل تلك القيادات كانت تستغله بمساعدة حاميات عسكرية وقيادات محلية[22].

استغل خشب الغابات في بناء المنازل وصنع أثاث البيوت والأواني المنزلية والتدفئة، ولكن أغلب الانتاج وجه لصناعة السفن خاصة منذ سنة 1781، مما جعل المساحة الغابية تتراجع بقوة عشية الاحتلال بالنواحي

---

[21] De paradis (Venture), Op.Cit, p 118.

[22] – Féraud (Charles), Exploitation des forets de la karasta dans la kabylie orientale, Revue africaine, N13,Année 1869, p, 38.

الشمالية، كما قدمت امتيازات قطع أشجار الكروش والزان بشرق البلاد للانكليز والفرنسيين سنة 1817 مقابل 200000فرنك[23].

الثروة الحيوانات

تنتشر تربية ورعي المواشي في المناطق الساحلية والداخلية والسلسلة التلية وبرجة أكبر في الأقاليم السهبية بالهضاب العليا حيث تنتشر زراعة الحبوب وتوفر مجالا واسعا للرعي وكذلك تتوفر على العلف الطبيعي[24].

يصعب حصر الثروة الحيوانية في تلك الفترة لقلة اهتمام السلطات بعملية الاحصاء، ولكن تقدم بعض المصادر إشارات عن حجم هذه الثروة، كما قال ابن العنتري:"ان البقرة كانت تباع بريالين وصاع القمح بريال ونصف"، وهذا دليل على كثرة رؤوس البقر، وفي احصاء للادارة الاستعمارية سنة 1863 وبعد ثلاثين سنة من الحروب المدمرة كان عدد الأبقار أكثر من مليون رأس وعدد الأغنام أكثر من ثمانية ملايين رأس هذا في وقت كان عدد السكان في حدود مليونين ونصف المليون نسمة[25]؛ فالأغنام والأبقار والماعز كانت منتشرة خاصة بالمناطق السهلية والتلية، والخيول والأغنام في المنطقة التلية والهضاب العليا(السهوب) والجمال بالمناطق الصحراوية، فقبيلة الحنانشة المخزنية ببايلك الشرق مثلا كانت تملك ثروة حيوانية كبيرة نتيجة شساعة أراضيها الرعوية تمثلت في: 38304 رأس غنم و 1588 رأس بقر و

[23] – سعيدوني، ص 176–177.

[24] Valensi, Op.Cit, pp, 242–244.

[25] – الزبيري، المرجع السابق، ص 109.

6141 رأس معز و 4120 رأس خيل، وهذه احصائيات تقرير السناتوس كونسولت[26].

اهتم الجزائريون بتربية المواشي أكثر من اهتمامهم بالزراعة، واعتنوا بتطبيبها وتكاثرها، فقد كانت حظائر البايلك بسهول متيجة وعنابة ووهران وفحوص قسنطينة، وكانت جل حيواناتها من الخيول والأفراس، تتلقى العناية الصحية، وحسب حمدان خوجة فان الفلاحين بسهل متيجة كانوا على بالمعالجة البيطرية لمختلف مواشيهم[27].

وفرت تلك الثروة الحيوانية مادة أولية لعدد من الحرف الصناعية والخدماتية، مثل الصوف والوبر والجلود واللحوم والزبادي والألبان والسمن، وكانت مواد الصوف والوبر والجلود تكفي الصناعات المحلية وتصدر للخارج عن طريق التجار الأوروبيين واليهود، كما كانت الخيول والجمال والبغال والحمير وسائل ضرورية لنقل الأشخاص والبضائع داخل المدن وضواحيها، واختصت الجمال للمسافات البعيدة وربط الجزائر بمختلف الأقطار العربية والإفريقية عبر آلاف الكيلومترات.

أما الثروة السمكية فقد كانت كثيرة ومتنوعة، ويصطاد الجزائريون السمك للاستهلاك المحلي على طول السواحل، ويسوق للمدن الساحلية خاصة، ونظرا لقلة استهلاكه فلم تتطور عملية الصيد ولم تتحول إلى تجارة مربحة[28].

تجمع المصادر التاريخية عموما المحلية والأجنبية على جودة ووفرة المنتوج الفلاحي في الجزائر في الفترة الحديثة – باستثناء سنوات المسغبة–

---

[26] – رموم، المرجع السابق، ص 223–224.

[27] – خوجة حمدان، المصدر السابق، ص74.

[28] – سعيدوني، مرجع سابق، ص 179.

في مقابل نمو سكاني ضعيف، وهذا ما يفسر قلة ارتفاع الأسعار لكل المنتجات الزراعية والحيوانية، وهو ما قصده الورثلاني في وصف أسواق قسنطينة فقال:"أسواقها كثيرة، دكاكين هامة، خيرات كثيرة كالسمن واللحم والقمح والتين... أراضي خصبة كثيرة المزارع، الحبوب وتربية الماشية، كثيرة القوافل التي ترد إليها من كل ناحية، الأسعار منخفضة، وغلاؤها لا يدوم ولذلك كثرت دنوشها..."[29].

لقد المجتمع الجزائري اهتم بتربية الحيوانات وكانت شائعة في كل الأرياف والمناطق الجبلية، فلا نجد أسرة ريفية لا تملك عددا من الأغنام والأبقار والماعز والحمير والدواجن، فتربية الاغنام والجمال، منتشرة بكثرة في منطقة الهضاب العليا ومشارف الصحراء، حيث شساعة المراعي، بينما المنطقة التلية كانت متخصصة في تربية الأبقار، أما الماعز والخيول والبغال في منطقة القبائل خاصة، إلا أن هناك من أولى اهتماما خاصا بتربية الخيول. وهذا ما لاحظه حمدان بن عثمان خوجة، الذي قال عن سكان السهول ما يلي: " هؤلاء السكان يحبون الخيل حبا جنونيا، ولا يفكّرون إلا في مضاعفة أعدادها، وهم يفرقون بين أنواعها ويحفظونها بعناية، وتستعمل السلالات الوضعية للحصول على البغال، وهناك سلالات تخصص للحرث، ولكن أحسن الأنواع، أي الجياد، فإنها للسباق وللحرب ولا تباع إلا نادرا ".

وقد سمحت هذه الثورة الحيوانية، لكي تكون الجزائر من الدول المصدّرة لها، وللصوف والجلود، إضافة إلى المحاصيل الزراعية الأخرى، كالحبوب، الزيت، والشمع.

[29] – الورثلاني، المصدر السابق، صص 685-686.

وإذا قيّمنا القطاع الزراعي، فيمكن القول أنه عرف انتعاشا ملحوظا، عند توافد الأندلسيون على الجزائر، الذين قاموا بتطوير أساليب وتقنيات الفلاحة، حيث عرفت منطقة مستغانم، تلمسان، المدية، ندرومة أساليب مختلفة في طرق الري، وقد أقيمت عدّة سدود في غليزان، سيق، والشلف،.. كما أدخل الأندلسيون محاصيل زراعية جديدة. ولكن رغم هذا الجهد المبذول في تطوير القطاع الفلاحي، فإنه لم يكن يشمل أراضي البلاد، إذ كان مقصورا على المناطق التلية التي استقروا بها، بينما المناطق الداخلية، فإن معظم أراضيها تركت بورا.

وحتى الفلاح الجزائري، احتفظ بأساليبه التقليدية في استغلال الأرض ولم يطور وسائل إنتاجه، فكان يعتمد على الآلات البسيطة، كالمحراث الخشبي، والمنجل البسيط، والاعتماد على الأمطار، لذا تعدّ سنوات الجفاف، من سنوات المجاعة، حيث لا يجمع الفلاح في بعض الأحيان حتى كيل ما زرعه، ولم تقم الحكومة بتشجيع بناء السدود، بل كانت مياه الأمطار، تترك على حالها لتضيع في البحر أو في المستنقعات دون أن يستفيد منها الفلاحون وسكان البلاد في الاستغلال الزراعي. وكانت جلّ الأراضي الزراعية، تترك بورا في فصل الصيف، اللهم إلا بعض المناطق المحدودة التي تظهر بها الينابيع الطبيعية أو فيها الآبار فإنها تزرع خضرا للاستهلاك المحلي.

وقد كانت لهذه الوضعية، انعكاسات سلبية على المردود الفلاحي، وهذا ما جعل القنصل الفرنسي في الجزائر" **فاليير**" يقول: " كان بإمكان الحكومة أن تشجع زراعة الأرض، التي تتميز تربيتها بالخصوبة، وجعلها إحدى وسائل الثراء وتنمية ثروة الشعوب".

كما ساهمت عدّة عوامل أخرى في عرقلة نمو وتطور القطاع الفلاحي، خاصة في أواخر العهد العثماني، ويمكن حصرها فيما يلي:

-السياسة الضريبية: نظرا لانخفاض مداخيل الدولة الواردة من القطاعات الاقتصادية الأخرى، لجأت المحكومة الجزائرية إلى رفع قيمة الضرائب على القطاع الفلاحي، فارتفعت رسوم الحكور في قسنطينة من خمسة وعشرين فرنكا إلى خمسين وثلاثين فرنكا. لكن هذا الإجراء جعل الفلاحون يتخلّون عن نشاطهم الزراعي، ليلجأوا إلى الجبال والصحاري، فارين من جباة الضرائب. وتحوّل معظمهم إلى مرّبي المواشي، الأمر الذي كان يسهل عليهم الفرار أمام الجباة، وقد أدى هذا الوضع إلى انتشار الفقر في أراضي كانت من أغنى وأخصب الأراضي، فأصبحت مهجورة وجرداء.

ان صورة الحرص على التمسك بالارض في الجزائر وبلاد المغرب العربي لا تكتمل الا بالبحث في مختلف أشكال استغلال الارض، والمعاملات الفلاحية بين الملاكين والمزارعين، والتحديات التي واجهت القطاع الفلاحي بصفة عامة في هذه المرحلة، فما هي طرق الاستثمار الفلاحي في الجزائر؟

سنتتبع في هذا الفصل مختلف أشكال التعاون في استغلال الاراضي الزراعية وتربية الحيوانات كما وردت في وثائق المحاكم الشرعية، بداية من حرث الارض وتحضيرها وزراعتها، الى شؤون الزراعة وتربية الحيوانات، وقد تعرضت سجلات المحاكم الشرعية لمختلف مشروعات الاستثمار الفلاحي المشتركة في فلاحة الارض، التي يوردها القضاة تحت اسم "الشركة"، "المزارعة"، "المساقاة"،

و"المغارسة"30؛ مع الاشارة الى أن كل تلك الطرق الواردة في سجلات القضاة في هذه المرحلة تتعلق بالملكيات الخاصة، وبعضها كانت أراضي قصر ومحجورين يتولى القاضي الاشراف عليها بمحاسبة المقدمين على أملاك القصر، أو بكرائها لمن يستغلها سواء كانوا جزائريين أم أجانب، عن طريق مناقصات تسلم الارض من خلالها لصاحب أفضل عرض31. لذا فان التنوع في هذه الصيغ يؤكد أنها كانت متبعة من طرف كبار ومتوسطي الملاكين وحتى صغار الفلاحين في القرى والحواضر.

تفرق عقود القضاة عادة بين عدة أنواع من الاراضي أهمها: المعدة للحراثة، البساتين، البور والغابات، فالاولى تختص بمختلف المزروعات والخضروات، والثانية تتنوع بين مساحات صغيرة للحبوب وغراسة أشجار الفواكه، ولا يسمح عادة باقتلاع اشجارها، فهي تستغل لما فيها من اشجار الفاكهة، وأخرى تستغل للرعي والحطب وغيرها من المنافع.

ان استغلال الارض وانتاج المحاصيل كان يتم عبر طريقتين أساسيتين هما: الاستغلال المباشر من خلال اصحابها الملاك الفلاحين، أو من المزارعين الذين يستأجرون الارض من الملاك

30 – المزارعة هي الشركة في زرع الحبوب وكل ما يبذر في الارض، والمغارسة هي أن يدفع الرجل أرضه لمن يغرس فيها شجرا، والمساقاة وهي أن يدفع الرجل بستانه وشجره لمن يسقيه ويسهر على خدمته، وقد تناولت المصنفات الفقهية شروط وأشكال وأحكام كل نوع. ابن جزي، المصدر السابق، صص 220-221-222. و الجعلي المالكي، المصدر السابق، صص 158-159.

31 – كان هذا التقليد متبعا قبل الاحتلال اضافة الى التعاون مع المجلس العلمي الذي يرأسه القاضي والمفتي، سواء في اراضي القصر او الحبوس عن طريق مختلف المؤسسات الدينية والخيرية. سعيدوني، الحياة الريفية باقليم مدينة الجزائر، ص 235.

ويستغلونها لصالحهم، وقد غطى هذا النوع فضاءات متنوعة من النشاط الفلاحي، بداية من أجنة وفحوص مدينة الجزائر الى الاراضي الشاسعة في سهل متيجة، والفلاحة الجبلية بالسفوح الشمالية للاطلس التلي وبلاد القبائل، وحتى بعض الاراضي خارج اقليم مدينة الجزائر بالواحات الصحراوية؛ وفي كل الفضاءات كان يستعين الفلاح أو المزارع بالعمال الدائمين أو الموسميين.

والطريقة الثانية تكون بواسطة مختلف عقود الشركة والمزارعة في الفلاحة وتربية الحيوانات؛ حيث يشترك الفلاح سواء كان مالكا للارض أو مستأجرا لها، مع المزارع32 في توفير العناصر الاساسية لممارسة الانتاج، ويقسم المحصول بينهما وفق نسب تحددها العقود، وتكشف هذه الصيغة التقليدية على شبكة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، وسنرى كيف كان لكل طريقة الأثر البارز في مجتمع المدينة، والدور المحوري في النشاطات الفلاحية والتعاملات الاقتصادية33.

---

[32] – يرى أجرون أن أسلوب استغلال الارض مع المزارع لم يكن موجودا في الجزائر قبل سنة 1914، وهو نظام أدخله المستوطنون تحقيقا للفائدة، باعتبار أن "مناب الخماس مفرط في الربح"، فكان التوجه للمزارع هو السعي للبحث عن خماس يأخذ أقل من الخمس؟ في حين أن المصنفات الفقهية والمصادر التاريخية ثرية بمسائل وصيغ المزارعة و"البحار" الذين يشاركون الملاك في استغلال الارض بالنصف او الربع او الخمس مع الاشتراك في توفير عناصر الانتاج. Ageron,T2, Op.Cit,p.837

[33] – ان صيغ الاستغلال غير المباشر التي وردت في وثائق المحاكم الشرعية تشبه كثيرا نظم الاستثمار الزراعي التي كانت موجودة في بلاد الاندلس والغرب الاسلامي في العصر الوسيط، مع التنوع في الاسماء والمصطلحات، وكانت تتم مختلف العقود تحت اشراف القضاة، أنظر: يوسف نكادي، الزراعة في الاندلس خلال القرن الخامس الهجري، مطبعة الجسور، وجدة، 2007، صص 190-211.

أ- الاستغلال المباشر: يعتبر فيها صاحب الارض منتجا مستقلا، يقوم بمختلف مراحل زراعة ارضه من الحرث الى الجني والحصاد لحسابه الخاص، اعتمادا على نفسه وأفراد عائلته، ويستعين ببعض الفلاحين الآخرين، الذين يعملون كأجراء في المزارع والبساتين للقيام ببعض المهام كحراسة المزارع وحصاد الحبوب ورعي الحيوانات والاعتناء بالدواب(خيول، بغال) وتزبيل التربة، وتنفيذ بعض الاعمال المدرجة في جدول الاعمال الفلاحية، مقابل اجور يومية أو تثمن جهودهم بمساحة الارض وكمية المنتوج، وتختلف تلك الاجور من منطقة لاخرى34،وتراوحت في بداية القرن العشرين بين 1،5ف و2ف، وتصل الى 2،5 للحصادين، وهي ترتفع وتنخفض حسب نجاح موسم الحصاد، في حين كانت نفس أجور العامل الاروبي في المزارع تصل الى الضعف35. وعن طريق نظام الاستغلال المباشر يكون الفلاح – صاحب الارض- هو المسؤول عن الانتاج.

يستغل الفلاح ارضه في سهل متيجة وفحوص مدينة الجزائر اعتمادا على امكانياته البسيطة، فهو يمتلك أغلب وسائل الانتاج، واذا عجز عن مواصلة نشاطه الفلاحي يستعين بالقروض أو يؤجر جزءا من أرضه، ويتصرف في ارضه ومحصوله وفق مصلحته، ولذلك عند دراسة تركات الفلاحين نجد الورثة يقيِّمون كل وسائل الانتاج

34 – خصصت الكثير من المصادر التاريخية والمصنفات الفقهية وكتب علماء الفلاحة فصولا في مؤلفاتهم للحديث عن "الخدام" و"الاجير" والعمل مقابل أجر في الفلاحة. يوسف نكادي، المرجع السابق، صص 219-220.

35 – Ageron, T2,Op.Cit, p. 839-840.

ويحتفظون بها "في بيت الوسط" دون تقسيمها36، ويتولى أكبر أفراد العائلة مسؤولية تسيير المزرعة أو الحوش وشؤون العائلة الاجتماعية، أو يعين لهم القاضي مقدما على الورثة، الذي قد يكون واحدا منهم، تتجسد هذه الحالة في وضع العائلة التي تولى فيها الشقيقان الكبيران استغلال الارض، على ان تقسم المداخيل في نهاية الموسم على الورثة بحضور القاضي والمقدم على القصر، او يقوم الأشقاء الكبار بكراء الارض من العائلة ويستغلونها لصالحهم، كما حدث لعائلة أخرى بحوش بن مراد ببلدية برج الكيفان – ضواحي مدينة الجزائر– التي اشتغلت بزراعة الدخان، وعند موسم الجني يكون المحصول لكل العائلة، وفي الموسم الآتي من سنة 1920 اكترى الشقيقان الكبيران الارض من الورثة للاستغلال الخاص في نفس الزراعة37.

نجد كذلك حالة تتكرر في العائلات الفلاحية في فحوص مدينة الجزائر وسهل متيجة، وهي الشراكة في العمل الفلاحي بين الاشقاء، فيقتسمون المداخيل والديون التي عليهم، تبدأ هذه العملية بعد وفاة الاب، فيحضر القاضي بطلب من الورثة لتقويم متروك المتوفي من أدوات فلاحية ومنتوج ودواب، وحتى أثاث البيت وغيره، ثم الديون

---

36 – أنظر حصر متروك فلاح بنواحي بئرتوتة في ح 20، في 1901/7/21، س م م، د260. و فلاح آخر ببوفاريك في ح 25، في 1901/9/25، س م م، D260. حصر المتروك عادة يبدأ باثبات وفاة المعني وحصر ورثته ثم حصر المتروك.

37 – أنظر الاحكام: ، ح 786 الى 790، و ح 833 و834 من س م م، D351. مساحة الارض ثلاث هـ ونصف بسعر 1191ف لمدة اربع سنوات، وموضوع آخر مشابه، الارض بحوش ببئر توتة وحوش أولاد سلامة في الشياع بين ثلاث اشقاء توفي احدهما وبقي الاستغلال في العائلة، و170، و177، س م م، D312 . و ح 33، س م م، D414.

التـي علـى المتـوفي، ولكـن مـع بقـاء كـل ذلـك "فـي الوسـط" بـين أفـراد العائلة38.

[38] – يوجد عدة رسوم مثل ح 9 و ح 26 سنة 1904، س م م، D260

المحاضرة الثانية

القطاع الحرفي : خصائص وأدوار

الحرف في الجزائر في الفترة الحديثة

الحرف في مدينة الجزائر في الفترة الحديثة

التنظيمات الحرفية ودورها الاقتصادي والاجتماعي

خصائص النشاط الحرفي

الحرف في الجزائر في الفترة الحديثة

ان دراسة قطاع الحرف هو محاولة لاستنطاق المدن وعمرانها، من خلال تتبع الحركة اليومية للحرفيين في ورشاتهم وحوانيتهم وأسواقهم، وفي علاقاتهم بكل فئات المجتمع؛ ولكن في مدينة الجزائر نهاية القرن التاسع عشر عاش الحرفيون – أو من تبقى منهم– في ظروف اقتصادية واجتماعية حرجة، ارتبطت بالوضع السياسي والتشريعي خاصة، فهل كان القطاع الحرفي متوجها نحو التراجع ام التطور؟ وما هي أسباب وظروف ذلك التحول؟ وهل تمكننا دراسة أبعاد النشاط الحرفي وارتباطاته من معرفة أكثر عمقا بشبكة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تجمع أفراد المجتمع داخل المدينة وخارجها؟

انتشرت في الفترة الحديثة والمعاصرة استعمال كلمة"طائفة" وجمعها "طوائف" للدلالة على جماعات مهنية مختلفة، وشاع استعمالها في الكثير من وثائق الفترة الحديثة والمعاصرة، وكذلك المصادر في كل البلاد العربية[39]، وهي تعني انتساب صاحبها لهذه الصنعة؛ أما في الجزائر فقد استعمل مصطلح الجماعة في الفترة الحديثة للدلالة على اهل الحرف وعلى فئات اجتماعية معينة، وعلى أصحاب الوظيفة الواحدة وحتى على أهل الذمة، وقد بقي هذا المصطلح متداولا على استحياء في رسوم القضاة الى بداية القرن

[39] – أندريه ريمون، الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر، ج2، ت ناصر احمد ابراهيم و باتسي جمال الدين، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة، ط1، 2005، صص 737-736

العشرين، وهذا رغم اختفاء النقابات الحرفية – في الجزائر – التي اضاعتها السلطة الفرنسية باهمالها لها، عندما استبدلتها بهيئات ومؤسسات اخرى.

يذهب بعض المؤرخين الى اعتبار الجماعة الحرفية " تنظيمات اقتصادية واجتماعية ذات اسس اخلاقية خاصة، تحمي أصحاب كل حرفة من التعدي وتضمن مستوى مقبولا للحرفة"، اضافة الى مساهمتها في تحديد أسعار منتجاتها وتنظم العلاقة بين السلطة واصحاب الحرف[40]. ولهذا فالتنظيم الحرفي هو أكثر من اطار عمل، بل يمتد الى الحياة الاجتماعية عبر مجموعة من الآليات الضرورية للتعاون والاندماج[41]. وفي كل الحالات فقد كان عنصرا البعد الاقتصادي والعلاقات والروابط داخل المجتمع هو أساس النشاط الحرفي، وهو ما جعل قطاع الحرف ظاهرة خاصة بالمدن والحواضر.

يصعب فهم واقع النشاط الاقتصادي عموما والحرفي خصوصا في مدينة الجزائر نهاية القرن التاسع عشر دون ربطه بعامل الاحتلال، وما أحدثه من انقلاب في مجتمع المدينة وضواحيها، ذلك الانقلاب الذي حدث نتيجة مجموعة من العوامل يمكن ادراجها تحت ثلاثة أسباب رئيسة هي التوسع العسكري ومشاريع الاستيطان والمنظومة التشريعية، وقد لعب جيش الاحتلال الدور الاساسي في هذه المحاور باعتراف الاروبيين انفسهم، لاسيما

---

[40] – عبد السلام رؤوف، "الملامح الاجتماعية لنظام الاصناف في العراق ابان العهد العثماني" الحياة الاقتصادية للولايات العربية ومصادر وثائقها في البلاد العربية، ج2، زغوان 1986، ص 446.

[41] – HOUARI Touati, Les Corporations de Metiers à Alger à l'epoque Ottomane, Revue d'histoire maghrbine, N°,45-46, Juin 1987, P. 129.

في الخمسين السنة الاولى[42]، ولكن قبل مناقشة تلك الاسباب والظروف يتوجب علينا التعرف على خصائص القطاع الحرفي في الفترة الحديثة، واستكشاف نشاطه ودوره في المجتمع من خلال وثائق المحاكم الشرعية بعد نصف قرن من الاحتلال، وفي الاخير ننتهي الى محاولة تحديد أسباب ونتائج وضعية الحرف والحرفيين، أو ما تبقى من القطاع.

اذا كان النشاط الفلاحي يبرز فيه دور ريف المدينة اكثر من مركزها، فان الحرف الخدماتية والصناعية في الفترة الحديثة والمعاصرة يبرز دورها وتنظيمها في المدينة اكثر من الريف، وهذا دون اغفال ارتباطها بالريف والمناطق البعيدة عن مدينة الجزائر، باعتبار أن الفضاء الاخير كان مصدرا لكثير من المواد الاولية للحرف، وسوقا للكثير من منتوجاتها من جهة، ومن جهة أخرى فان أهالي المدن الداخلية كانت لهم نشاطات حرفية وتجارية بالمدينة، ويعملون كأجراء في مختلف الحرف داخل المدينة وضواحيها، ويوثقون كل معاملاتهم ومنازعاتهم لدى قضاة مدينة الجزائر[43]، ولذلك فرغم أن مركز النشاط الحرفي كان في مدينة الجزائر، الا أنه كان مرتبطا بالفضاءات الاخرى، ويظهر هذا الارتباط في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي في فضاءين أساسيين هما: أولا المدينة وفحوصها، وثانيها المناطق والمدن الداخلية مثل منطقة القبائل بسكرة وبلاد ميزاب، وقد أخذت مسائل نشاط ومشاكل القطاع الحرفي، وديونه وآثاره الاجتماعية في الفترة

---

[42] – عن تعمير المستوطنين لضواحي مدينة الجزائر وتوزيع الاراضي عليهم أنظر: Boyer, Op.Cit,pp.120-122.

[43] – أحيانا تسجل تلك المعاملات حتى التي تخص قضاياهم في مناطقهم الداخلية عند قضاة مدينة الجزائر.

المعاصرة النصيب الاوفر في رسوم القضاة، لا سيما في سجلات المحاكم الحنفية.

ترجع أهمية الحرف في اقتصاد المدينة كونها تمثل حلقة وصل اساسية بين الانتاج الفلاحي والمبادلات التجارية، فجزء كبير من الانتاج الفلاحي يمر عبر الصناعات الغذائية وغيرها قبل ذهابه للاسواق والحوانيت، كما يوفر هذا القطاع الكثير من المصنوعات للسوق المحلية والخارجية، وفي المقابل يعتمد الحرفيون على مختلف المواد الاولية التي يوفرها القطاع الفلاحي، أو يجلبها التجار من داخل البلاد وخارجها.

كما لا يخفى على الباحث في الموضوع الدور الاجتماعي والحضاري الذي لعبته التنظيمات الحرفية في المدينة وخارجها، عندما كانت تتعاون مع مختلف مؤسسات الدولة والمجتمع في شبكة من العلاقات المتداخلة، تمكنها من المحافظة على حقوقها والمشاركة في تنمية النشاط الاقتصادي، وحماية المجتمع من كل ما يهدد بنيانه وتماسكه[44]؛ وسنتطرق في الفصل الاول من باب الحرف إلى خصائص المقاربة الاقتصادية – الاجتماعية للنشاط الحرفي في مدينة الجزائر خلال الفترة الحديثة، ونحاول الاجابة على سؤال إلى أي حد تعاون الحرفيون مع مختلف الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والسلطة السياسية في خدمة وتنمية المجتمع؟

[44] – عن دور تلك الحرف في التعاون مع مؤسسات الدولة والمجتمع في دول المغرب العربي في الفترة الحديثة أنظر: GOLVIN(L) , Aspects de l'Artisanat en Afrique du nord, Presses universitaires, Paris, 1957,pp. 28-29.

الحرف في مدينة الجزائر في الفترة الحديثة

كانت الحرف في الجزائر قبل الاحتلال من اهتمامات سكان المدن ومن حاجات سكان الريف، واشتملت على عدة قطاعات في النسيج والجلود والصناعات الحديدية والنحاسية وغيرها، وأشهر الصناعات النسيجية نجد الصناعات الحريرية، التي كانت في النصف الاول من القرن السابع عشر مزدهرة ومتطورة بسبب توفر المادة الاولية[45]، ورواج المبادلات التجارية الدولية، وقد لعب العنصر الاندلسي دورا مهما في الصناعات النسيجية والحريرية منها خاصة[46]، وعرف ممارسو هذه الصنعة بالحرارين، وكانت لهم سوق عرفت باسمهم، يقع بشارع البحر في الجهة البحرية للجامع الاعظم، كما كانت لهم محلات وحوانيت في جهات اخرى من المدينة[47]، واشتهرت أنواع المنتوجات الحريرية داخل البلاد وفي مدن المغرب وحواضر الشرق الاسلامي المتوسطية[48]، كما انتشرت بعض ورش الحرارين في البليدة وشرشال، أما الريفيون فلم يكونوا يعرفون صناعة الحرير بل حتى استعمالاته كانت محدودة خارج المدن والحواضر لغلاء سعره[49].

---

[45] – مادة الحرير الخام كانت تستورد في معظمها من الشام والبندقية، أنظر: قنان، قضايا ودراسات، ص، 118، وكذلك غطاس، ص 229.

[46] – ناصر الدين سعيدوني،دراسات أندلسية:مظاهر التأثير الايبيري والوجود الاندلسي بالجزائر،دار الغرب الاسلامي،بيروت، 2003،ص 52-53.

[47] – غطاس، مرجع سابق، ص، 230

[48]– قنان، نفس المرجع السابق، ص 118، وعن أنواع المنسوجات الحريرية، غطاس، ص، 230.

[49] – Saidouni (N), Op.Cit,p.223

اشتهرت مدينة الجزائر كذلك بصناعة الطرز على القماش والجلد، ووصلت سمعتها الى خارج البلاد[50]، توزعت محلاتهم في السنوات الاولى للاحتلال داخل المدينة، بعدما غادروها بفعل الاحتلال، كما حدث للحرارين عندما دمر الفرنسيون منطقة الاسواق مقر صناعتهم، ومن الصناعات المهمة بالمدينة حرفة البابوجية المختصة في انتاج الاحذية المصنوعة من النعل الاصفر، وتمركزت بالقرب من قصر الجنينة وحول جامع السيدة، وقد دمرت حوانيتهم من طرف الجنرال برتيزين Général Berthezène – قائد جيش الاحتلال سنة 1931– وتشت حرفيوها داخل المدينة وخارجها مما تسبب في تراجع الصنعة[51].

عرفت المدينة أيضا حرفا أخرى مثل الدباغة والحياكة والخياطة، وقد تعرضت كلها لنكبة الاحتلال؛ وترك لنا حمدان خوجة صورة حية عن عملية التدمير المنظمة التي اتبعتها سلطات الاحتلال في السنوات الاولى لتهيئة "ساحة الحكومة"، فدمرت خمسة أسواق عمومية هي سوق القيصرية لنسخ الكتب وبيعها، وسوق القابس وسوق الحدادة وسوق القماش ومصنع الحرير[52].

أما الحرف الخدماتية المتنوعة والعديدة، فتأتي في المرتبة الاولى حرفة الحفافة ثم "القهواجية"، وكذلك الحواتين (صيد السمك وبيعه) والخضارين

---

[50] PELLISSIER De Reynaud, Annales Algériennes, T2, libraire Bastide,Alger,1839, p.336.

[51] – BERTHEZENE (Baron pierre de), Dix huit mois à Alger ou récit des évènements qui s'y sont passés depuis le 14 juin 1830 jusqu'à la fin de décembre 1831.Montpellier.imp, Ricard,1834,,P. 22

[52] – قنان، مرجع السابق، ص 117.

وغيرها، وهي حرف ضرورية لحاجات سكان المدينة وزوارها، وسنرى لاحقا ان أغلب انواع الحرف التي بقيت في نهاية القرن التاسع عشر هي من النوع الاخير، وكان أغلب ممارسيها – الحرف الخدماتية– في الفترة الحديثة من فئة "البرانية"، وجاء هذا ضمن تحديد مجالات النشاط الاقتصادي لكل جماعة، فمارس بنو ميزاب ثلاث حرف اساسية هي: العمل في افران الخبز والحمامات والجزارة[53]، والجيجلية في مخابز البايلك المخصصة للجيش، والقبايل اشتغلوا في الفحوص والبساتين ومارسوا صناعة الفحم، ومارس البساكرة الخضارة وحرفة الفكهاني والحراسة، وبيع المشروب المحلي– "الشرباة"– وعرف صاحبه بـ"السقاي" الى بداية القرن 20 [54].

كما برزت كحرفة أساسية في المدينة حرفة نقل البضائع بوسائل النقل المتوفرة، وتسمى حرفة"الحمارة" وصاحبها "الحَمَّار"، ومن وظائفه بيع وكراء الدواب المخصصة للنقل، مارسها خاصة القسنطنيون والتلمسانيون والمغاربة[55]؛ وهناك نوع من الحرف النادرة التي دلت الوثائق على ممارسة بعض الجزائريين لها صنعة وتجارة، مثل حرفة "الصياغة" "وصناعة الجواهر"من ذهب وفضة، ورغم حضور الجزائريين في هذه الصنعة فقد تركزت في يد اليهود وبعض العائلات الاندلسية الحضرية، كما وجدت

---

[53] – غطاس، مرجع سابق، ص 248، بقي الكثير من المزابيين يمارسون هذه الحرفة الى بداية القرن العشرين.

[54] – غطاس، المرجع السابق، ص 50–51.مارس الجيجليون أيضا النشاط البحري وملكوا وقادوا السفن ، كما برز سكان جرجرة في النشاط الفلاحي بسهل متيجة وفحوص المدينة، نفسه، صص 252–253.

[55] – غطاس، المرجع السابق، ص 251. في عهد الاحتلال أصبحت هذه المهنة تسمى "الكرارسي" أنظر الفصل الاول من هذا الباب.

بالمدينة مجموعة من حرف البناء، مارسها بالخصوص الاندلسيون في البداية ثم انتقلت الى المحليين، وتمثلت في صناعة الجبس والآجر والجير والحجر وغيرها[56].

أما اذا عدنا للفضاء الثاني، الذي ضم الحرف الريفية بالاوطان وقبائل السلسلة التلية، فقد تنوعت هي الاخرى ولكنها ارتبطت بطبيعة المادة الاولية المتوفرة بالضواحي والريف، وتميّزت بمحدودية الانتاج ونوعيته، وبمساهمة المرأة فيه بقوة، خاصة في الصناعات النسيجية والغذائية، ووجه الانتاج الحرفي للاستهلاك المحلي أساسا، وللتبادل بسلع اخرى مع سكان الجنوب والمدينة بدرجة ثانية، في الاسواق المحلية الموجودة بالاوطان والحواضر الاخرى[57].

وتعتبر الصناعات الخشبية أهم حرف الريف، وتعتمد على حطب أوطان بني موسى وبني مناصر وبني صالح(أوطان محيطة بمدينة الجزائر من الناحية الغربية والجنوبية)، وتمثلت في صناعة أثاث البيوت والاواني والسلال[58]؛ كما نجد الصناعات النسيجية التي كانت تحضر في البليدة والاوطان وتصنع في مدينة الجزائر، وأتقنت المرأة في اوطان متيجة وقرى وخيم الهضاب العليا صناعة البرانس والقندورة وغطاء الرأس ونسج الصوف[59]؛ والصناعات الغذائية كانت موجودة في الفضاءات الثلاث،

---

[56] – نفسه، ص 331-332.

[57] – سعيدوني، الحياة الريفية...، صص 270-278

[58] M. GAILLAD,Op.Cit, p. 191.

[59] – VICTOR (Demontes), L'Algérie Industrielle et Commerçant ,Collection du Centenaire,Paris(V°),Libraire Laroze, p.53.

وتمثلت خاصة في صناعة الطحين والسكر والملح والزيت والصابون والخليع وغيرها[60]، مما يشكل في العادة "عولة " المجتمع في الريف والمدينة.

تميّزت الحرف الصناعية الريفية كونها ذات طابع حرفي أسري ومتنوع، تعتمد على المادة الاولية المحلية[61]، ففي الفحوص كانت المنتوجات الحرفية موجهة للمدينة، وفي الاوطان تركزت الحرف في انتاج مصنوعات الحبوب والرعاة(صوف وحطب)، وهي–في الفحوص والاوطان–تزيد على حاجة صانعيها وتسوق للمدينة، وتتميز بعضها بنوعية جيدة لوجود الحرفيين المهرة، وفي قبائل الاطلس بقيت الحرف القديمة لحاجة الاقتصاد المحلي لها، فكانت كل عائلة تسعى لانتاج حاجاتها اليومية بوسائلها في مختلف الصناعات، ونشير في الاخير الى ان غياب البنية التنظيمية لحرف الريف ومحدودية الاحتكاك بالمدينة حدد دورها اقتصاديا واجتماعيا داخل البلاد وخارجها.

التنظيمات الحرفية ودورها الاقتصادي والاجتماعي

استعمل في الجزائر في الفترة الحديثة مصطلح "الجماعة" للدلالة على التنظيمات الحرفية والتنظيمات البرانية، ج في وثيقة تعود إلى منتصف القرن السابع عشر "بيان ما وقع من الخصام مع جماعة بني ميزاب من له صنعة في الجزائر من فرانين وجزارين وحمامجية وحلوجية ولبلبجيا وهرقمجيا..."[62]، كما أطلق المصطلح على تنظيمات أخرى مثل الاندلسيين وجماعة بوزريعة

---

[60] – الخليع هو اللحم المملح والمجفف تحت أشعة الشمس، مازال يباع في بعض المدن والأسواق الشعبية (المدية والجلفة والأغواط وغيرها)، والكلمة تستعمل الى اليوم في كثير من القرى والمدن الداخلية.

[61] – يقسم سعيدوني ريف مدينة الجزائر من حيث النشاط الاقتصادي عامة الى: الفحوص–الاوطان–الجبليون بالسلسلة الاطلسية، Saidouni, Op.Cit, p. 226.

[62] – قنان، نصوص ووثائق، ص 184. نقلا عن قانون على الاسواق.

وجماعات البرانية، مثل المزابيين والقبائل والجلجليين وجماعة اليهود، وكان لكل جماعة نقيب يمثلهم[63].

وتقدم لنا وثائق المحاكم الشرعية وسجلات البايلك قائمة للجماعات الحرفية التي كانت موجودة بالمدينة وقد أوردها بعض الباحثين في قائمة من 106 جماعة[64]، وقد غطت تلك التنظيمات حاجة مجتمع المدينة وضواحيها، وتعاونت فيما بينها وبين مؤسسات الدولة والمجتمع اقتصاديا واجتماعيا، فساهمت في دفع الضرائب وتنظيم الانشطة الاقتصادية بالمدينة والسهر على حقوق الحرفيين، والمشاركة في الحراسة الليلية للمدينة وغيرها.

من مظاهر التنظيم الحرفي هو تقسيم العمل، وتفرع الجماعة الحرفية الى عدد من الجماعات، تختص كل واحدة منها بنوع من العمل، أو بمنطقة اقتصادية جغرافية محددة –السوق او الحارة أو الزقاق– ضمن الاهتمام والاختصاص العام للجماعة الحرفية، نجد هذا عند أغلب الحرف، مثل حرفة الحمالين والدلالين والحرارين والبنائين والصناعة الجلدية وصناعة الاسلحة[65].

يتضمن العمل الحرفي مجموعة من القيم المادية والمعنوية، يكتسبها المتعلم أو الصبي من أول يوم يلتحق فيه بالورشة، ومصدر تلك القيم هي مجموعة من الفضاءات بداية من معلمه، ومن الضوابط الاخلاقية والمهنية لحرفته، ثم من احتكاكه بأفراد المجتمع في السوق والحارة التي يعمل فيها، وكذلك يعتبر– العمل الحرفي– وسيلة للكسب المادي الشريف والعيش الكريم، وهي قيمة حضارية، وتعتبر طريقة تعلم الصنعة قيمة اجتماعية، وكلها قيم

---

[63] – TOUATI (H),Op.Cit,P.282.

[64] – أنظر القائمة عند غطاس، ص 110–111

[65] – Touati,Op.Cit,pp. 271,272.

أساسية في بناء شخصية الفرد المتعلم الصانع، الذي عادة ما يكون شابا أو دون ذلك، فيتحدد دوره الايجابي في المجتمع، كما مثل الارتقاء في سلم الحرفة دليلا على نجاح واكتساب المبتدئ لتلك القيم، ومن ثم مساهمته الايجابية في الحراك الاجتماعي.

يقوم بناء التنظيم الحرفي على شكل الهرم، أعلاه منصب "**امين الامناء**" الذي يترأس امناء الحرف، وكان من الموظفين المقربين الى الداي، مثل المفتي والقاضي والمحتسب وقادة الجيش، وجد هذا المنصب بالمدينة طول الفترة الحديثة رغم نكران بعض المؤرخين له[66]، وجاء في بعض الوثائق أنه مارس وظيفة "الكاتب" للداي في مرحلة معينة[67]، ومن مهامه مراقبة الاسواق وتنظيمات الحرف، و"تحت يده دفاتر قوانين البلد والرسوم المسطرة على حرف وصنايع البلد"، وهو المسؤول عن العلاقات بين الجماعات، وعن سجلات الحكومة الخاصة بالنشاط الحرفي، وعن النظام الضريبي لكل جماعة حرفية، كما له سلطة على الجماعات البرانية والعناصر الوافدة على المدينة[68].

---

[66] – ANDRE (Raymond),Grandes Villes Arabes à l'époque Ottomane, Paris, Sindibad,1986, p.132

[67] – جاء هذا في اتفاق يعود لسنة 1750، غطاس، ص 135

[68] – توالى على هذا المنصب من بداية القرن 17 ثلاث عائلات:الشويهد،ابن حساين، وابن عمرو، عن اختصاصاته أنظر: Touati(H),Op.Cit,pp.276-277، وغطاس، ص 136. حسب غطاس فان المنصب تراجع دوره في بداية ق 19 لصالح منصب شيخ البلد. غطاس ص 141، وقد أشار خوجة الى هذا التراجع " ولكل حرفة أمين او مفتش ويسمي رئيس كل هؤلاء الامناء شيخ البلدة او والي المدينة"، خوجة، المرآة، المصدر السابق، ص 125.

يأتي بعد منصب أمين الامناء "**أمين الحرفة**" وهو المسؤول الاول عن الحرفة[69]، ومالك الورشة أو المحل ووسائل الانتاج وراس المال، كما له دراية بالسوق ومتطلباتها وبالحرفة وقوانينها، وبعض الحرف كانت تختار له تسمية "باش"؛ يُختار "الامين" من المعلمين المهرة بالصنعة، وممن يتصفون بالامانة وحسن الخلق والدراية بأصول الحرفة، بعد أن يختار من طرف أهل الحرفة يرسم من طرف الداي او الباشا بحضور القاضي وأمين الامناء[70]، ومن مهامه متابعة أمور حرفته، واحترام تقاليدها؛ وحتى بعد خروج الامين من منصبه يبقى متعاونا في تسيير شؤون الحرفة، لا سيما عند حدوث النزاعات، فيحضر في مسائل الصلح وحل الخلافات، ومن صلاحياته مايشبه دور المحتسب في حرفته، فيراقب الصنعة وجودة البضائع وتصفية ديون المتوفين وحل النزاعات، واجتماعيا يرعى حقوق أفراد جماعته فيكون الوصي على

---

[69] – المنصب وجد في مدينة الجزائر قبل القرن السادس عشر، وأثبتته عدة وثائق، منها الرسالة التي بعث بها سكان المدينة الى السلطان العثماني "سليم الاول" سنة 1518، أنظر: عبد الجليل التميمي، "لائحة من أهالي مدينة الجزائر الى الحاكم العام الفرنسي سنة 1831"، المجلة التاريخية المغربية، ع 17-18، (جانفي 1980)، ص 120-121. وانظر كذلك وثيقة محاكم شرعية لسنة 1525 عند غطاس، المرجع السابق، ص 153.

[70]–نفس الاختصاصات لامين الحرفة في تونس والمغرب الاقصى،أنظر:بن يدر كريم، الحرف والحرفيون بمدينة تونس خلال القرنين 18 و19، مركز النشر الجامعي، ط1، تونس،2007،ص،35-57. وانظر كذلك:

Golvin,Op.Cit,p.30. Et PIERRE (pennec), Les Transformatins des corps des métiers de Tunis sous l'influence d'une économie extern de type capitaliste, éd. Ronéotipée, Tunis, 1964, p. 46.

القاصرين، وكثيرا ما يستعين بهم القضاة في محاكمهم ومجالسهم باعتبارهم "أهل الخبرة والمعرفة"[71].

كما كان يستعين الامين في تسيير امور جماعته بمجموعة من المساعدين والرفقاء، الذين يتعاونون معه في حل النزاعات، ومتابعة شؤون الحرفة والحفاظ على سمعتها وحقوق وامتيازات المنتسبين اليها، وأبرز هؤلاء المساعدين نجد الشاوش وهو الذي يخلف الامين في غيابه، والخوجة ويقوم بمهمة الكاتب داخل الجماعة الذي يسجل كل قضاياها، وبعض التنظيمات الحرفية كجماعة البنائين اتخذت مساعدا آخر يسمى "الكاهية"، الذي له مع "الرفقاء" بعض صلاحيات المحتسب في التنظيم، باعتبارهم أصحاب الخبرة والمعرفة، وقد برز هؤلاء المساعدين خاصة في جماعة البنائين الى بداية فترة الاحتلال[72].

أما داخل الورشة فكان التنظيم يمر عبر ثلاث درجات رئيسة بداية من المتعلم الى الصانع وانتهاء بالمعلم.

المتعلم أو المبتدئ ودرجته هي الاولى في درجات تعلم واتقان الحرفة، يكون فيها عاملا غير منتج، ويتم اختيار الحرفة نتيجة عدة عوامل أهمها: الانتماء

---

[71] -Touati, Op.Cit,P.273-274 . تقريبا نفس التنظيم كان معمولا به في مدينة تونس مع اختلاف في التسميات: معلم-قلفة- صانع أمين وبمهام وخصائص متقاربة، أنظر، بن يدر، المرجع السابق، ص 47-48. وكذلك ATGER A, Les Corporations Tunisienne, édition A Rousseau, Paris, 1909, PP.111-112. Et ALFRED Bel Et PIERRE Ricard, Le Travail de la laine à Tlémcen, Jordan; Alger,1913,p.280-281, Golvin,Op.Cit,pp.32-33.

[72] -عن ممارسة الأمين ونوابه لبعض صلاحيات المحتسب أنظر: Golvin,Op.Cit,p.29-30 وغطاس، ص 153 وما بعدها.

العـائلي للحرفـة او تـأثير الوالـد أو القـرب الجغرافـي للحرفـة بمسـكن الطفـل المتعلم[73]، وأول ما يتعلمه الصبي معرفة التسميات والادوات، وتقديم خدمات ثانوية داخل الورشة، والانضباط في العمل، والتآلف مع الوسط الجديد الذي يمثل عالمه المستقبلي؛ ومع مرور الايام ينتقل الى الوظيفة الانتاجية ويدخل عالم الاحتراف في المهنة الذي يؤهله للارتقاء لرتبة الصانع[74].

الصانع وهو يلي المعلم في الرتبة ويحسن صنعته، وقد شكل الصناع أكبر عدد المشتغلين في الحرفة، فعليهم مسؤولية الانتاج كما ونوعا؛ ينتقل اليها المتعلم باعتراف معلمه أولا[75]، ثم "الامين" وأطراف السوق[76]، وهي مرتبة تناسب مرحلة الاتقان الحقيقي للحرفة، لذلك فوظيفته الاساسية هي الانتاج في كل مراحله، وتنظيم العمل في غياب معلمه، فيصبح هو المسير للحانوت او الورشة وأساس عملية الانتاج، كما كان المعلم محور نشاط الحرفة[77].

المعلم وهو رئيس الورشة ومتقن الصنعة، يشغل عددا من الصناع والاجراء، وينظم بينهم شؤون العمل داخل الورشة، وهو الذي يمنح الاجازات للمتعلمين والصناع[78]، ويسمح لهم بفتح ورش خاصة بهم؛ واضافة الى اتقان الصنعة تكون له خبرة بتسيير المحل ومعرفة كافية بالسوق وأطرافه من الحرفيين

---

[73] – Touati,Op.Cit,P.276.

[74] – بن يدر، مرجع سابق،ص 48.

[75] – PENNEC (P), Op.Cit, p. 34

[76] – ATGER (A), Op.Cit, p.109.

[77] – يسمى في تونس بالقلفة او نصف قلفة، ، أنظر: بن يدر كريم، نفس المرجع، ص 48–49. وكذلك Golvin, Op.Cit, p, 32. ويمكن للصانع أن يكون أجيرا أوعاملا حرا في بيته أو مقر آخر.

[78] – Bel, P.Ricard,Op.Cit,P. 134.

والتجار، كما له سمعة اخلاقية معتبرة، وأحيانا حتى راس المال الذي يؤهله للاستقلال بنشاطه الحرفي، وبهذا يكون للمعلم دور في الورشة والسوق[79].

تعاونت تلك التنظيمات مع العلماء والقضاة ممثلي الهيئات الدينية والثقافية، ومع آغا العرب وشيخ البلد والباي والداي ممثلي المؤسسات الادارية المحلية والمركزية، وغطي ذلك التعاون كا ما يتعلق بالبناء الاقتصادي والاجتماعي في المدينة، فتعقد لأجل ذلك المجالس في الاسواق والمحاكم والمجلس العلمي، وأحيانا حتى بقصر الداي الذي كثيرا ما يتدخل ويشرف بنفسه على حل النزاعات بين مختلف الفئات، وتحديد أسعار المواد الضرورية، سواء الغذائية منها كالقمح والخبز والتمر، أو المعدة للصناعات الحرفية كالفحم والجلود[80]، دون الغاء دور الحرف الاقتصادي والاجتماعي، مع التعاون بين كل تلك المؤسسات وأعيان المدينة في شبكة من العلاقات الحضارية، تنبئ بوجود مؤسسات مجتمع متكاملة وقادرة على مواجهة كل التحديات الطارئة.

كان التضامن والتكافل هو أساس العلاقات بين التنظيمات الحرفية والبرانية، الذي ينعكس ويمتد الى كل أطراف المجتمع، خاصة وأن القطاع الحرفي تمتزج فيه كل الفئات الاجتماعية، وكانت الاتفاقات بين الحرف تلزم التكافل داخل الحرفة وبين الجماعات "...وتوافقوا بذلك وتراضوا وانقطع

---

[79] – Touati,Op.Cit,p. 276.

[80] – غطاس، نفس المرجع، ص 161. نقلا عن قانون على الاسواق.

الخصام بينهم وبهذا أمرنا مولانا السيد احمد باش وكاتبه أمين الامناء مصطفى بن احمد بن امحمد بن الشويحت في سنة 1163"[81].

لعب البناء التنظيمي للحرف والجماعات دورا فعالا في حل المنازعات قبل وصولها الى القضاء، وقد ساهم مسؤولوها ولا سيما الامين في السهر على الحرفة ومصالحها ومراقبة نشاطها، اضافة الى تعاونها مع السلطة الدينية ومؤسسات المجتمع وهيئات الدولة المركزية والمحلية من الداي الى شيخ البلد؛ وهو ما ينفي ما ذهب اليه البعض من ان تلك الجماعات الحرفية كانت مستغلة من السلطة "...لتحقيق رغبات وطلبات البلاط وحاشيته..."[82]

رغم الدور الكبير للحرفيين في المجتمع فلم يبلغوا مكانة التجار، لا من حيث الثراء ولا النفوذ الاجتماعي والاقتصادي، وربما يعود ذلك الى قلة عائد الانشطة الحرفية قياسا الى ما كانت تحققه التجارة من مداخيل وأرباح[83]،

---

[81] – الموافق لسنة 1751، وأمين الامناء المذكور هو مصطفى بن احمد بن امحمد الشويهد، وعائلة الشويهد توارثت هذا المنصب منذ سنة 1606 مارست التجارة والنشاط البحري وقد سبق مصطفى المذكور محمد بن محمد والحاج سليمان بن السعيد التاجر، غطاس، صص 136-141. وانظر اتفاق آخر بين المفتي وأمين الامناء وجماعة الحمامجية عام 1111هـ (1700م، في غطاس، نفس المرجع السابق، ص 163 نقلا عن قانون على الاسواق، وكذلك TOUATI,Op.Cit, p. 275.

[82] –منهم لويس ماسينيون، وشارل أندري جوليان، أنظر: TOUATI,Op.Cit,pp.267-268 وتبعهم بعض الجزائريين أمثال:

BOUDIA Merad (Abdelhamid), La Formation sociale Algérienne précoloniale. Essai d'analyse théorique, Alger, O.P.U, 1981, p.173. Et Chentouf,T « L'Evolution du travail en Algérie au 19e siecle », In revue de l'Occident Musulman et de la Mediterramée,N° 31,1981,PP.85-104.

[83] – غطاس، مرجع سابق، ص 278-279.

وخلال فترة الاحتلال تضاعفت التحديات، الى درجة ان تخلت الكثير من العوائل بمدينة الجزائر تدريجيا على امتهان الحرف رغم توفرها على امكانيات عقارية وخبرة صناعية .

- خصائص النشاط الحرفي

ان ابرز ما ميّز النشاط الحرفي في الجزائر في الفترة الحديثة هو انضمام عدد من الحرفيين للجيش، وبالمقابل انضمام بعض أفراد المؤسسة العسكرية في الحرف والانخراط في النقابات الحرفية، وهي ميزة واضحة في عالم الحرف في المدينة، برز هذا في وثائق الاوقاف والمحاكم الشرعية، وهو وجه من أوجه التحول في المهن والوظائف والتعاون والتكامل بين الوظائف والفئات الاجتماعية، وتبرز هذه الميزة خاصة في المهن المرتبطة بحاجات الجيش، سواء كانت حرف صناعية او خدماتية، فالاولى تتمثل في صناعة الاسلحة وما يرتبط بها مثل الجقماقجية والقنداقجية[84]، وكذلك الصناعات النسيجية والجلدية–الحياكة والبابوجية والمقفولجية–، والثانية – الحرف الخدماتية – مثل الحفافة والخضارة وغيرها، وهي كلها حرف من حاجات الجيش، مع الاشارة الى أن هذه الظاهرة كانت في بعض البلاد العربية أشد

[84] – الجقماقجي هو صانع الاسلحة وبائعها، والقنداقجي هو صانع الخشب الموجه لصناعة الاسلحة، غطاس، صص، 391–393.

وأبرز[85]، بل كان الحرفيون والتجار يصحبون الجيش العثماني في تنقلاته، وكان اختيارهم يتم من الصناع المهرة والقضاة ووكيل الباب العالي[86].

كانت العائلات المشرفة على النشاطات الحرفية من العائلات الثرية، التي مارست بالاضافة الى الحرف النشاط البحري والتجارة، وهو ما يبرر سيطرة فئة التجار على أمانات الحرف وعلى السوق المحلية والوضع الاقتصادي عامة، وهي ميزة مشتركة بين البلدان العربية[87].

وشكلت النقابات الحرفية آلية ضرورية في المجتمع، بالتعاون مع السلطة السياسية والقضائية في تسيير شؤون المدينة الاقتصادية والاجتماعية، فكانت الاتفاقات التي تضمنها قانون الاسواق تشكل مرجعية للحرفيين والقضاة معا في حل الكثير من المنازعات؛ ولذلك فان غياب تلك النقابات في الريف مع فقدان المبادرة، وتنوع وسائل ومستوى معيشة السكان، حدد دور مهن الريف في المبادلات التجارية التي لم تتجاوز الاسواق المحلية، كما غاب دورها في العلاقات الاجتماعية.

تميزت الصناعات الحرفية في الريف بمحدودية الانتاج رغم تنوعه، باعتباره موجه للاستهلاك المحلي بالدرجة الاولى، وبعض الحرفيين قاموا بتصريف منتجات الحرف الريفية مع صناعتهم، مثل الخياطون الذين

---

[85] – في العراق مثلا أنظر: عبدالسلام رؤوف، المرجع السابق، ص456. وقد أوردت الاستاذة غطاس عددا من الحالات لممارسة أفراد الجيش للحرف، أنظر: صص 234-237.

[86] – Gilles Veinstein, « Du Marche urbain au Marche du camp : L'Institution Ottomane des « Orducu »,Revue d'histoire maghrbine,Numéros,45-46,Juin 1987,pp.299-323,p.301.

[87] غطاس، مرجع سابق، ص، 142.

اشتهروا ببيع "برانيس بني عباس"[88]، كما ساهمت المرأة في الصناعات الريفية أكثر من مهن المدينة خاصة منها الخشبية والغذائية والصوفية.

من مميزات المجتمع الحرفي الحفاظ على التقاليد الموروثة في الصنايع، ومنها استمرارية الحرفة في العائلة، لاسيما في العائلات التي تولت امانة الصنعة[89]، وهي ظاهرة كانت موجودة في وظائف أخرى مثل الهيئات العلمية والعسكرية وغيرها، كما كانت هناك قيم أخلاقية وحضارية ساهم الحرفيون بالتعاون مع قوى المجتمع في الحفاظ عليها، كقيم التكافل والتضامن، والوقوف المادي والادبي مع الحرفيين عند حدوث المصائب والازمات، والتعاون في اطار الجماعات الحرفية في تسيير شؤون المدينة الاقتصادية والاجتماعية.

ان هذا الدور للقطاع الحرفي سيتراجع تدريجيا "كالمصباح الذي يفقد زيته"[90]، هذا التراجع الذي يمس الامكانيات الاقتصادية للقطاع والدور الاجتماعي للحرفيين، وهو ما سنتعرف عليه في الفصول التالية من خلال دراسة حالة النشاط الحرفي كما وردت في سجلات المحاكم الشرعية، مع الاشارة من جهة الى أن جل مسائل وقضايا الحرفيين لمدينة الجزائر نجدها بسجلات المحكمة الحنفية أكثر من سجلات المحكمة المالكية، خاصة حرف الصنايع، وهو عكس قضايا وشؤون الفلاحة وسكان ضواحي المدينة التي تتضمنها السجلات المالكية؛ ومن جهة ثانية فان عدول المحاكم الشرعية

---

[88] – استمرت هذه الميزة الى نهاية القرن التاسع عشر، أنظر الفصل الثاني من هذا الباب، ص 187- 188.

[89] – انظر عائلات حرفية عند غطاس، صص 114-115-116.

[90] – العبارة لقولفن لوسيان .Golvin, Op.Cit, p. 28

احيانا لا يذكرون حرف ووظائف من ترد أسمائهم في النصوص دائما، مثل الشهود او أطراف القضية[91]، وهو ما يضفي صعوبة على البحث في الموضوع، اضافة الى توزع وارتباط مادته بكل رسوم القضاة، وفي مختلف السجلات، سواء كأطراف اساسية أو ثانوية.

[91] – مثل سجلات المحاكم المالكية رقم: D260– D156 –D145.

المحاضرة الثالثة

تنوع مصادر التجارة وتعدد المقومات

قدرات النشاط التجاري

التجارة الداخلية

قدرات النشاط التجاري في الجزائر

ترجع أهمية قطاع التجارة في النشاط الاقتصادي عامة الى عدة عوامل اهمها: احتلاله لموقع وسط بين مراكز الانتاج الفلاحي والصناعي، وبين فضاءات الاستهلاك المختلفة، وكذلك الى شبكة العلاقات التي يملكها التجار مع كل الفئات الاجتماعية والاقتصادية داخل المدينة وخارجها، لا سيما اذا كانت هذه المدينة ذات وزن تاريخي وبعد استراتيجي، كمدينة الجزائر في الفترة الحديثة، وعلى اتصال وثيق بالعالم الخارجي؛ لقد مكّنت هذه الشروط تجار المدينة من التربع على مكانة متميزة بين فئات المجتمع، والمساهمة الفعالة في الحراك السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

تتطرق هذه المحاضرة الى مجموعة من العوامل التي تمثل أهم عناصر قدرات النشاط التجاري، وهي قدرات طبيعية وبشرية وحضارية، تشمل التجارة الداخلية والخارجية، وتتفوق الجزائر في هذه العناصر على نظيرتها في كل من تونس والمغرب الأقصى، حيث تنفتح البلاد على أقطار عربية وأقاليم صحراوية والدولة العثمانية، ورغم أن التجارة الخارجية مع أروبا كانت بيد الأوروبيين فان البحرية الجزائرية كثيرا ما وفرت ظروف تطور التجارة المحلية.

الموقع الاستراتيجي: يعتبر الموقع الجغرافي للجزائر من أهم عوامل ازدهار النشاط التجاري عبر التاريخ، فهي تتوسط المغربين الأدنى والأوسط، وترتبط بالصحراء الكبرى بواسطة مجموعة من الحواضر التجارية الواقعة داخل البلاد أو على الحدود مثل:ورجلة – وادي سوف – بسكرة – قسنطينة – مدينة الجزائر – تلمسان – تقرت – توات – غدامس – تمبكتو – غات

وغيرها، وتربط تلك الحواضر شبكة من الطرق التجارية الصغرى والكبرى وتصلها بطرق أخرى "دولية" تضمن وصول وارداتها وصادراتها من والى بلاد المشرق وإفريقيا وأوروبا.

تنوع وتوفر الإنتاج الفلاحي والحرفي: العامل الثاني للنشاط التجاري في الجزائر هو توفر وتنوع الإنتاج الفلاحي والحرفي وكذلك المواد الأولية لعدد من المنتوجات، فمن زراعة القمح والشعير إلى غرس مختلف الخضروات والأشجار المثمرة كالكروم والحمضيات والتين والزيتون، إضافة إلى الثروة الحيوانية المتنوعة بتنوع الأقاليم المناخية، هذه الأخيرة التي توفر مادة أولية لعدد من الصناعات الغذائية والحرفية، وقدرة النشاط الحرفي على الاندماج في الحركة الاقتصادية الاقليمية شجع التبادل التجاري، وشجع بعض الفئات الاجتماعية في المدن والحواضر على العيش في مستوى متوسط فما فوق، واقتناء سلع وبضائع أجنبية لتأثيث البيوت وللملبوس وغيره.

إمكانيات المبادلات المحلية: بالنسبة للتجارة الداخلية فقد ساعدتها توفر مجموعة من الأسواق في الأوطان والقبائل، وغالبا ما تكون أسواقا أسبوعيا تعقد في الساحات الكبرى أو بين مجموعة من القبائل والاوطان، وتتوفر فيها كل ما يحتاجه السكان من بضائع محلية أو دولية، ويسهر على تنظيمها اضافة الى السلطات منظمات أو نقابات تضمن حقوق فئة التجار وتنظم السوق وتساهم في توفير الأمن وجمع الرسوم؛ ويرتبط بازدهار النشاط التجاري توفر الأمن بالأسواق والطرقات، خاصة في المناطق الساحلية والهضاب العليا، اضافة الى توفر وسائل النقل البرية للمسافات القريبة والبعيدة؛ وما يقال عن الأسواق يقال عن أهمية المراسي والموانئ البحرية المتواجدة من الشرق الى الغرب وهي مستغلة من التجار الجزائريين خاصة

للمبادلات المحلية والعربية، أما التجارة مع أوروبا فكانت من اختصاص الأجانب.

الحرية التجارية: ومن العوامل كذلك الحرية التجارية والمتمثلة في امكانية توريد وتصدير مختلف السلع من بلد لآخر، وهي ليست حقا لفئة دون أخرى على الأقل في القرنين 16 و17 ولا سيما في المناطق الداخلية والجنوبية، وساند هذه الحرية توفر رأسمال محلي خاص سمح باستمرارية التجارة المحلية والدولية البرية التي كانت تتم مع حواضر بلاد السودان في الجنوب والبلاد العربية في المغرب والمشرق، وهناك عامل حضاري ساهم في تنشيط التجارة الخارجية بين الجزائر وإقليمها العربي الإسلامي الإفريقي، وهو ما جعلها تشترك في أذواقها وسلعها وقوانين تنظيم تجارتها، وهي قوانين بخلفية شرعية فقهية واحدة، وبمنظومة قيمية مشتركة.

كل هذه العوامل وغيرها سمحت بوجود وفرة في عدد من المحاصيل والسلع بأسعار في متناول أغلب الجزائريين في المدن والأرياف، وفائض الانتاج الاقتصادي المحلي نشّط حركة الصادرات، والنشاط الحرفي هو الآخر سمح باستيراد عدد من السلع الأجنبية وبعض المواد الأولية كالحرير والعاج، وخلف هذه النتائج والوفرة كانت توجد مؤسسات مجتمع قوية وفرت حماية مادية ومعنوية لكل الفئات الاجتماعية، وعلى رأس تلك المؤسسات نجد هيأة الأوقاف والنقابات الحرفية.

لقد كان للجانب التجاري في تاريخ الجزائر الحديث دور بارز في توجيه العلاقات الخارجية لا سيما مع أوروبا، وبناء التحالفات الداخلية بين السلطة والمجتمع؛ ومساهمة النشاط التجاري بصفة عامة في تموين الخزينة وإيجاد مداخيل مضمونة لصرفها على النشاط العسكري خاصة هو ما جعل السلطة

تقوم باحتكار بعض فروع التجارة خاصة في المواد الزراعية والحيوانية كالقمح والصوف والشموع، وهي الحالة التي سمحت باحتكار اليهود والفرنسيين للتجارة الخارجية وجزء من التجارة الداخلية، على حساب نمو تجارة الخواص التي كانت نشطة في دواخل البلاد والجهة الجنوبية؛ اضافة الى غياب عقلية اقتصادية استثمارية كالتي كانت موجودة في أروبا بداية من القرن 16، تلك العقلية التي نقلت الاقتصاد الأوروبي من الرأسمال الزراعي الاقطاعي الى الرأسمال التجاري البرجوازي عبر ما اصطلح على تسميته تاريخيا "بالثورة الاقتصادية" خلال القرنين 16 و17.

ترجع قوة ونشاط المبادلات التجارية في الجزائر خلال الفترة الحديثة إلى تنوع مختلف المنتجات الفلاحية والحرفية بين مختلف الأقاليم والمناطق من الشمال إلى الجنوب ومن شرق البلاد إلى غربها؛ فقد تكثفت تلك المبادلات بين الريف والمدينة، وبين اقليم التل والهضاب العليا والمناطق الصحراوية، أما خارجيا فقد نشطت القوافل التجارية بين الجزائر وجيرانها العرب والأفارقة والأوروبيين.

نتيجة لحركة المبادلات الداخلية ظهرت مجموعة من المراكز التجارية والأسواق، تمثل مناطق تجمع واستراحة والتقاء القوافل، بعضها رئيسة وأخرى ثانوية، تربط بين شبكة كثيفة من الطرق[92]، وتلك الأسواق بعضها سنوية وأخرى موسمية وثالثة أسبوعية، يتم فيها تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية، سواء تلك التي كانت مصدرها داخل البلاد أو خارجها، كما هو الحال في بوسعادة التي يأتيها أهالي منطقة بني عباس بزيوتهم ليقايضوها

[92] – سعيدوني ناصر الدين، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 199.

بصوف المنطقة التي يستغلونها في صناعاتهم النسيجية واعداد برانيسهم التي يبيعونها في قسنطينة ومدينة الجزائر وبقية الحواضر الأخرى، كما يشتري سكان قسنطينة من بلاد القبائل كميات كبيرة من الشمع والزيت[93]، وعندما يأتي تجار القوافل الصحراوية إلى المناطق التلية والشمالية يقايضون العبيد والزرابي بمنتجات الشمال من الحبوب والجلود المدبوغة والأقمشة الأوروبية ثم يبيعوا هذه الأخيرة بمختلف الأسواق والمراكز التجارية في الشمال والجنوب.

فضاءات المبادلات التجارية: كانت المبادلات التجارية تتم في الأسواق والسويقات والفنادق الموجودة في الحواضر الكبرى والمدن والأوطان (جمع كلمة وَطْن)، وكانت الأسواق الأسبوعية موجودة بالأوطان المحيطة بالمدن الكبرى لقربها من الادارة المحلية ولتسهيل عمليتي المراقبة وجمع الضرائب.

إذا كانت السويقات تتركز في الشوارع الضيقة بقصبات المدن فإن الأسواق ترتكز في الشوارع الكبيرة وفي أماكن محددة، ففي مدينة الجزائر تجتمع أسواق مجموعة من الحرف في شارعين رئيسيين، الشارع الأول يمتد من باب عزون إلى باب الواد ونجد به أسواق: الخضارين، الفحامين، الكتان، الزيت، الشمع ودار اللحم؛ وبجانب هذه الأسواق نجد الفنادق ومجموعة من الحرف الخدماتية خاصة المقاهي وهي كلها مرافق يحتاجها مرتادو الأسواق من داخل المدينة وخارجها، والسوق الثاني يمتد في شارع آخر يمتد من وسط

[93] Dr.Shaw,Op.Cit,p,329.

المدينة إلى وسط المدينة وبه سوق الخطاطين والقيسرية حيث تباع الكتب، ونفس الوضعية كانت في قسنطينة[94].

من خصائص النشاط التجاري بالمدن ان الكثير من الأسواق كانت تسمى باسم السلع المباعة فيها، أو ما تسمى بالأسواق المتخصصة مثل: سوق الدباعين، رحبة القمح، وسوق الخياطين؛ وفي مدينة قسنطينة كان يوجد شارع كبير تجتمع فيه مجموعة من الحرف الصناعية والخدماتية، وهي ظاهرة موجودة بعدد من المدن في المغرب والمشرق العربيين، وتأخذ أحيان الأسواق أسماء طوائف المجتمع كسوق القبايل وسوق اليهود، ومرة يأخذ اسم وقت اجتماع السوق كسوق العصر في قسنطينة؛ وتنظم العمليات التجارية في هذه الأسواق بالتعاون الادارة والنقابات الحرفية ومؤسسات المجتمع كجهاز القضاء ومؤسسات الأوقاف وغيرها[95].

عرفت المناطق الداخلية والأرياف هي الأخرى حركة تجارية كثيفة انتظمت في الأسواق الواقعة في الأوطان وضواحي المدن والقبائل، وهي تقع على طرق القوافل التجارية في المنطقة التلية والساحلية والصحراوية، وأبرز تلك الأسواق هي:

- أسواق دار السلطان: هي أسواق أسبوعية تعقد في القيادات والأوطان مثل سوق وطن بن خليل (وهو سوق بوفاريك لاحقا) وسوق البليدة وسوق الحراش.

---

[94] – سعيدوني تاريخ الجزائر الحديث، مرجع سابق، صص 195-196. وانظر كذلك:
Ernest Mercier, Constantine avant la conquête française 1837,Typographie L. ARNOLET, Constantine, 1878, p 31

[95] – شافو رضوان، لمقدم عمر، نظرة حول الأنشطة الاقتصادية في الجزائر خلال العهد العثماني، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، ع01، 2017/06/15، ص 11.

- أسواق بايلك التيطري: منها العذاورة، سوق أولاد مختار، سوق اولاد عنان وسوق الربايع بجنوب المدية.
- أسواق بايلك الغرب: الجعفرة بسعيدة، أولاد عياد وأولاد الأكراد بالشلف
- أسواق بايلك قسنطينة: نجد أسواق: الحراكتة، أولاد عبدالنور، السقنية وسوق التلاغمة. ومنطقة القبائل (الصغرى والكبرى) كانت لها اسواقها تعقد بكل أعراشها[96].

من خصائص النشاط الاقتصادي عامة هو تخصص فئات اجتماعية محددة في حرف أو أنشطة تجارية معينة، نجد هذا في مدينة الجزائر حيث عرفت فئة المزابية بالجزارة والقبايل بالعمل في الفحوص والحمامات والبساكرة في حرفة "الكرارسية" والسقايين والحمالين والجواجلة في حرف الخدمات كالكواشين والخبازين والطباخين، وغيرهم؛ كما نجد بعض الحرف تتوارث داخل العائلات للحفاظ على أسرارها وتقنياتها، كتخصص عائلة ابن حمادوش في الدباغة، وعائلة بوعينين في الصناعات الحريرية، واختصت الطائفة اليهودية في السمسرة والصيرفة وصناعة المجوهرات[97].

هذا بالإضافة إلى وجود ما يعرف بـ"السويقة"، وهي سوق صغير متعدد النشاطات (ليس متخصصا) وهدفه توفير مختلف احتياجات سكان المدينة، ونجد السويقات داخل أزقة القصبة حتى لا يتنقل أهلها إلى الأسواق الموجودة في الشوارع والساحات الكبيرة، ومن ذلك سويقة عمور، سويقة باب الوادي وسويقة سيدي محمد الشريف؛ وإلى جانب السوق والسويقة نجد

---

[96] أرزقي شويتام، المرجع نفسه، صص 340-341.

[97] - غطاس، مرجع سابق، صص 114-116.

الحوانيت التي تبيع مختلف المواد التموينية وبعض الأواني المنزلية خاصة، وبعضها يختص في بيع الفواكه والخضر[98].

مسؤولية حراسة الأسواق وتوفير الأمن فيها كانت من مسؤولية الجميع، وتتم العملية تحت اشراف الدولة الضروريين لمختلف الأنشطة الاقتصادية، ففي سنة 1692 بأمر الداي شعبان خوجة وديوان العسكر تم تنظيم الحراسة الليلية للأسواق والسويقات والحوانيت، وبمشاركة النقابات الحرفية وفئات البرانية، مع تحديد عدد الحراس وهوياتهم وأماكنهم، ومسؤولية أمينهم على كل تقصير بالمهمة، كما تساهم النقابات الحرفية ماليا في دفع أجور الحراس (العساسين)، واشتهر البساكرة بالحراسة الليلية خلال القرن 18.

من وسائل مراقبة البضائع والأسعار وحركة المبادلات التجارية في الأسواق عمل المحتسب، وهي وظيفة قديمة في تاريخ الدول الاسلامية، ارتبطت خاصة بالسوق حيث يتابع المحتسب الأسعار والموازين ومختلف الانشطة التجارية والحرفية، خاصة منها المتعلقة بالمواد التموينية كالحبوب والزيت والشمع والصابون،؛ وخلال الفترة الحديثة تعاون المحتسب مع القاضي وشيخ البلد والسلطات المحلية والمركزية في مراقبة الأسعار، ويأخذ أجرته من التجار عن كل حمولة أو كيلة من مختلف البضائع، ولكن منذ أواخر القرن الثامن عشر تقلصت صلاحيات المحتسب لصالح بعض الهيئات والموظفين مثل القاضي ووكيل الخرج وأمين الأمناء وشيخ البلد، واقتصرت خاصة على مراقبة النشاط الحرفي والتجاري لبعض المنتوجات التموينية مثل الخبازة والجزارة خاصة[99].

---

[98] – غطاس، المرجع السابق، صص 204–205. و ص 211.

[99] – غطاس، المرجع السابق، ص 71.

التجارة الداخلية: خصائصها وأهميتها

قامت التجارة الداخلية على الأسواق الموجودة في المدن وخارجها، وكذلك على توفر الأمن وشبكة المواصلات التي كانت موزعة في كل جهات البلاد، وتضمن حركة السلع والبضائع من داخل وخارج البلاد، وإضافة إلى الأسواق نجد الفنادق في المدن التي تخصص لتجارة الجملة، وكذلك الحوانيت التي توفر مختلف البضائع والسلع من مأكول وملبوس وأثاث وغيره، وتسمى في الوثائق المحلية مثلا بـ: محلات السكاكرية وتحتوي على ما يعرف اليوم بمختلف المواد الغذائية وأخرى للسلع المختلفة كالصوف والأقمشة وبعض الأثاث، وتوجد محلات الدخاخنية التي تبيع الدخان والكبريت وما يلحق بهما، إضافة إلى المطاحن والخضارين والسمانين وغيرهم

الأسواق: مثلت الأسواق محور الحياة الاقتصادية في مجتمع المدن وضواحيها في الفترة الحديثة، وهو ما بيّنته وثائق المحاكم الشرعية وكتب الرحالة والقناصل، كانت أسواق المدن صغيرة وهي أسواق يومية في غالبها توفر احتياجات السكان، تقام في الساحات أو الرحبات، وبعضها كان مخصصا لنوع معين من المحاصيل والسلع.

توزع النشاط الاقتصادي والتجاري بالمدينة على عدة انواع من المراكز والفضاءات وهي: الاسواق- السويقات- الحوانيت- الفنادق- الرحبات، والنشاطات الاقتصادية تركزت في مدينة الجزائر في محورين اساسيين هما محور باب عزون باب الوادي، والمسمى بالسوق الكبير، والمحور الثاني في شارع باب الجزيرة الذي يبدأ من سوق الكبير الى الجنينة وجامع السيدة، وقد وجد بهذين المحورين 15 سوقا ، وقد تعرض هذا السوق الأخير للتهديم في

بداية الاحتلال بحجة توسيع الطرقات وخدمة الصالح العام، يقول الرحالة الالماني فاغنر اثناء زيارته للجزائر في السنوات الاولى للاحتلال: "...وكانت في الجزائر اسواق تحتوي على اكثر من أربعين محلا، الا ان القسم الاكبر منها بل اجملها واجدرها بالاعتبار قد هدم، وقامت في مكانها محلات ودكاكين تجار اروبيين...".

عرفت مدينة الجزائر الى جانب الاسواق السويقات المخصصة هي الأخرى للاحتياجات اليومية وتتميز بقلة عدد الدكاكين، مثل سويقة باب الواد وسويقة سيدي محمد الشريف، ونجد كذلك بالمدينة الرحبات وهي ساحات عامة مكشوفة مخصصة لنشاط أو منتوج محدد، كرحبة القمح ورحبة الشعير ورحبة الدواب.

نفس هذا النوع من التنظيم نجده في باقي الحواضر والمدن الجزائرية، أما في ضواحي المدن والأوطان والريف فنجد الأسواق الأسبوعية، التي توفر الاحتياجات الريف والقبائل وتجارة الجملة فيقصدها التجار والسكان، وتتميز بأنها توفر كل الاحتياجات من زراعية وحيوانية وحرفية وثقافية، وهي ملتقى اقتصادي وحضاري يحضره حتى القاضي للنظر في المنازعات وتسجيل مختلف المعاملات الاقتصادية والارتباطات الاجتماعية.

أهم هذه الأسواق في دار السلطان نجد سوق الحراش يعقد بيوم الجمعة، وسوق وطن بن خليل بيوم الاثنين وهو الذي حولته الادارة الاستعمارية في الستينات من القرن التاسع عشر الى سوق مدينة بوفاريك تحت سلطتها وتستفيد من مداخيله، وفي بايلك التيطري تعقد فيها عدة أسواق منها العذاورة، وأولاد مختار، وسوق الربايع الواقعة جنوب المدية؛ وفي بايلك قسنطينة: سوق أولاد عبد النور ،والحراكتة، وتلاغمة؛ أما في بايلك الغرب فأهمها: سوق

الجعفرة بنواحي بسعيدة، وأولاد عياد وأولاد الأكراد بالشلف، أما منطقة القبائل فاشتهرت بعدد أسواقها التي كانت تعقد في كل أعراشه.

الفنـــادق: ارتـبط مجـال السـوق فـي الفتـرة الحديثـة كـذلك بالفنـادق، وهـي مقـرات التجـارة والبيـع بالجملـة، وعرفـت هـي الاخـرى تخصصـات حسـب طبيعـة الحـرف ونوعيـة النشـاط التجـاري، تضـم غرفـا وحوانيـت للتجـارة، ومسـاكن لمبيـت التجـار القـادمين مـن خـارج المدينـة، وقـد اخـتص بعضـها بالتجـارة الخارجيـة، وأخـرى بالنشـاط الحرفـي، او كمـا يسـميها بعـض الكتـاب بـ "فنـادق الـورش الصـناعية"، الواقعـة فـي الاحيـاء الحرفيـة والصـناعية والتجاريـة، وأهمهـا: فنـدق كتشـاوة–فنـدق القهـوة الكبيـرة– فنـدق العسـل وغيرهـا[100]؛ ولكـن اختفـى جلهـا بعـد التـدمير الـذي طـال المركـز الاقتصـادي للمدينـة فـي بدايـة الاحـتلال، والانقـلاب الـذي حدث للنشاط التجاري خلال القرن التاسع عشر.

لـم نجـد لهـذه الفنـادق ذكـرا فـي رسـوم القضـاة نهايـة القـرن التاسـع عشـر، ويبـدو أنهـا عوضـت بالحمامـات كمقـرات سـكن الوافـدين الـى المدينـة مـن الاجـراء و"الحوانتية"وصـغار التجـار، كمـا كانـت تـؤجر بعـض الغـرف للحـرفيين؛ واصـبحت تلـك الحمامـات مراقبـة مـن طـرف الادارة الاسـتعمارية، فقـد كشـفت لنـا احـدى رسـوم المحكمـة الحنفيـة عـن وظيفـة "الكاتـب" بالحمامـات الـذي يقـوم بتسـجيل الـواردين لكـل حمـام

---

[100]– انظـر وصـف أحـد الرحالـة الاروبيـين للفنـادق عنـد MOHAMED Amine, Commerce Extérieur et Commerçants d'Alger à la fin de l'époque Ottomane(1792–1830), thèse de doctorat, univ Aix–Marseille, 1991, p.95. عددت الأستاذة غطاس 45 فندقا بمدينة الجزائر. عائشة غطاس،الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر، صص 217 الى 220

بسجلات خاصة، ثم يسلمها لقسم الشرطة يوميا، ونتيجة لعبئ المهمة، كان يستعين بـ"حمّال" ينقل له تلك السجلات يوميا بين مكتبه-أجر دكانا لهذه الوظيفة- ومقر الشرطة[101].

وبهذا انتظمت في المدينة مختلف النشاطات الحرفية والتجارية، التي كانت مرتبطة ببعضها، وبالنشاط الفلاحي القادم من خارجها، اضافة الى الحضور الثقافي والعلمي والاجتماعي عن طريق عدة مؤسسات كالأوقاف والمساجد والنقابات الحرفية وغيرها، حتى أصبحت المدينة مقصد التجار والرحالة، وترك بعضهم وصفا لها ولنشاطها التجاري، منهم الرحالة والمؤرخ حسن الوزان الذي وصف المدينة واسواقها بقوله:"تتألف من بيوت جميلة واسواق جيدة التنسيق لكل منها مكانها الخاص"[102]، وجاء في كتاب الرحالة والسفير المغربي "التمقروتي" الوصف التالي للمدينة واسواقها "الجزائر عامرة كثيرة الاسواق...فبلادهم لذلك افضل من جميع بلاد افريقيا وأعمر واكثر تجارة وفضلا وأنفذ اسواقا واجود سلعة حتى يسمونها اسطنبول

---

[101]- ان مراقبة السلطة الاستعمارية للاسواق في المدينة وخارجها كان ضمن الاستراتيجية الادارية والامنية، وللانتفاع بمداخيلها، ولكنها تخلت عن مراقبة النشاط الاقتصادي والتجاري بها، مما سمح بانتشار عمليات الاحتكار والسرقات، وغاب الامن والتنظيم والسير الحسن بالمقارنة بالفترة الحديثة حين كان يساهم المحتسبون والقضاة والامناء وممثلي الادارة المحلية في تنظيمها وحماية التجار والفلاحين والواردين اليها، ومن مظاهر ذلك اقامة الاسواق بالقرب من مؤسسات السلطة ومقرات المحاكم.

[102] - عائشة غطاس، الحرف والحرفيون في مدينة الجزائر، ص، 207.

الصـغرى"[103]؛ وحسـب بعـض البـاحثين فقـد بلغـت أسـواق المدينـة فـي نهايـة القـرن 18 واحـدا وخمسـين سـوقا بالمدينـة، التـي ورد ذكرهـا فـي وثائق المحاكم الشرعية[104].

واضـافة إلـى الأسـواق الأسـبوعية هنـاك الأسـواق السـنوية التـي يـتم فيهـا تبادل بضـائع وسلع الجنوب وبـلاد السودان والصـحراء، والمتمثلـة فـي التمور والماشـية والصـوف وريـش النعـام والعـاج والتبـر بمنتوجـات التل مثل الحبـوب والزيـوت والتـين...إلخ، كمـا تعقـد أسـواق سـنوية يـتم فيهـا تبـادل منتوجـات المناطق الجبلية بمنتوجات المناطق السهلية، كما هو حال الكثير من سكان بني عباس – القبائل الصغرى–ومجانة الذين كانوا يبيعون زيتهم في بوسعادة مقايضة بالصوف.

[103] نقلا عن مولاي بلحميسي، الجزائر من خلال رحالات المغاربة في العهد العثماني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981 ص،57–58.

[104] – غطاس، مرجع سابق، ص208–209.

المحاضرة الرابعة

التجارة الخارجية وتعدد شبكة الطرقات البرية

التجارة الخارجية.

شبكة الطرقات البرية

التجارة الخارجية للجزائر

كان لمنطقة المغرب عبر التاريخ تجارة خارجية كبيرة مع مختلف الأقطار المجاورة لها والبعيدة، عبر تعاملات مباشرة أو عن طريق وسطاء آخرين، فكانت تلك المعاملات التجارية تتم مع أوروبا وإفريقيا (بلاد السودان الشرقي والأوسط والغربي) والعالم الإسلامي، وبطبيعة الحال على رأس تلك البلدان المغرب الأقصى وتونس وليبيا والبلاد الافريقية المجاورة، وقد كانت التجارة تتم مع أوربا عبر الموانئ، حيث تصل الجزائر البضائع التي يحتاجها الجيش والبحرية مثل البارود والمدافع والأسلحة النارية والحبال والخشب، إضافة إلى بعض المنتجات الكمالية المتمثلة في أثاث وأواني البيوت خاصة، والتي يقتنيها المقتدرون من أهالي مدينة الجزائر والمدن الكبرى وكذلك الفئات المسيحية واليهود التي تسكن مختلف الحواضر الجزائرية.

مقابل ذلك تصدر الجزائر إلى أوروبا المنتوجات الزراعية والحيوانية خاصة الحبوب والصوف والشمع، والزيوت والجلود والمرجان، وحسب بعض المصادر الغربية فان القمح الجزائري كان هو المفضل في الأسواق الايطالية والأوروبية[105]، وكانت كل الموانئ الجزائرية تصدر ما مقداره من 7 إلى 8 ألاف قنطار سنويا، وكان ميناء بجاية مصدرا رئيسا لزيت الزيتون والشمع والعسل إلى عدد من الموانئ الشرقية للبحر المتوسط[106]؛ ورغم العداء

---

[105] شالر وليام، المرجع السابق، ص 30.

[106] – وليام سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، ترجمة عبدالقادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 141.

والصراع الحربي الذي كان يغلب على العلاقات الجزائرية الأوروبية فقد كان غالبية المبادلات التجارية الخارجية تتم معها خاصة في بايلك الشرق.

كان للجزائر خلال الفترة الحديثة دورا مميزاً في عملية التجارة الخارجية، حيث ساهمت الموانئ الجزائرية في تنشيطا التبادل التبادل التجاري فمنذ بداية القرن السادس عشر ميلادي بدأت في استقبال السفن التجارية من مختلف المناطق والبلدان محملة بكميات من السلع والمواد المتنوعة، لا تتمكن من ربط علاقات تجارية مع الدول الأوربية خاصة فرنسا و الإمارات الإيطالية، فكانت العلاقات التجارية بين الجزائر وفرنسا الأكثر نشاطا خاصة جنوب فرنسا ممثلاً في مدينة مرسيليا التي احتكرت التجارة الخارجية مع الجزائر عن طريق الشركات الفرنسية، بالإضافة إلى إمارة ليفورنة الإيطالية التي كانت لها دوراً هاما في عملية التبادل التجاري مع الجزائر عن طريق اليهود الليفورنيين الذين ساهموا في عملية تنشيطا التجارة الخارجية، ويعود الفضل في هذا النشاط التجاري إلى مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات التجارية التي تم عقدها بين الجزائر وفرنسا وإمارة ليفورنة الإيطالية، حيث تم بواسطته وضع أطر قانونية وتنظيم التجارة الخارجية.

كانت معظم المبادلات التجارية الخارجية تتم مع الدول الأوربية، ولاسيما فرنسا، التي كانت من أوائل الدول الأوربية التي تربطها علاقات تجارية مع الجزائر، إذ يرجع تاريخ وجودها في سواحل شمال إفريقيا إلى القرن 13م، وعرفت المبادلات التجارية بين البلدين تطورا ملحوظا بعد أن ألحقت الجزائر بالدولة العثمانية في مطلع القرن 16م. فالجزء الكبير من التجارة الخارجية كان تحت سيطرة التجار الفرنسيين، الذين وجودوا كل التسهيلات لدى حكام الجزائر، وبناءا على معاهدة سنة 1535 أسس تاجران

من مرسيليا في عام 1561 مؤسسة تجارية، ومركزا لصيد المرجان في القالة، التي عرفت فيما بعد، بحصن فرنسا « Bastion de France » وعرف النشاط التجاري الفرنسي في فترة لاحقة، تطورا كبيرا في القرن 17م، فكانت المؤسسة الفرنسية في الجزائر تصدّر المرجان والحبوب، والصوف والجلود، والشمع، والزيت، والحيوانات، وتستورد الخوخ والأقمشة، والمواد الغذائية، والمصنوعات الأوربية، وقد حققت فرنسا أرباحا طائلة من هذا النشاط، نظرا للأسعار المنخفضة التي كانت تدفعها مقابل حصولها على الإنتاج المحلي، في حين كان الأهالي يدفعون أثمانا باهظة لاقتناء المصنوعات الفرنسية.

وقد توسعت التجارة الجزائرية الخارجية، لتشمل الدول الأوربية الأخرى، فكانت تستورد من مرسيليا، وليفورنة الأقمشة، والحرير، والبن، والسكر، والمناديل، والقرنفل، والمخمل، والبلور، والزجاج، والمرايا، والحديد، والورق، والخردوات الحديدية، أما من الدول الأوربية الشمالية، هولندا والسويد والدنمارك، فكانت تستورد منها الصواري والحبال والبارود والأخشاب . وكانت تصدّر المواد الزراعية الأساسية. إلا أن مادة الحبوب كانت تتنافس عليها فرنسا وانجلترا واسبانيا وهولندا. لأن الدولة الجزائرية كانت تحتكر تجارة المواد الأساسية لحماية اقتصادها من الاستغلال الأجنبي. إلا أن القنصل الأمريكي في الجزائر "شالر" اعتبر: " أن نظام الاحتكار الذي اعتمدته الحكومة الجزائرية في جميع المرافق، ومنعها تصدير المنتوجات المحلية إلى الخارج، قد أدّى إلى خراب التجارة الخارجية وقضى على الزراعة قضاء مبرما ".

ويرجع سبب فشل الحكومة الجزائرية في سياستها الاحتكارية إلى اقتصار دورها على الإجراءات الإدارية والتنظيمات الجمركية. وقد تخلت الدولة الجزائرية عن تجارتها الخارجية لصالح بعض التجار اليهود في أواخر القرن 18م، وهذا ما جعل القنصل الفرنسي "تانفيل" « D.THANVILLE » يقول عن هؤلاء اليهود ولاسيما بوشناق وبكري: " هي الأسرة الوحيدة التي كانت تتميز بطموح واسع وتتمتع بثقة حكام الجزائر، فإنهم شركاء في كل مكان، وامتدت علاقاتهم إلى باريس، مرسيليا ،عنابة، جنوة، ليفورنة، مدريد وكل الموانئ الإسبانية ولندن، لشبونة، هانبورغ وفيلادلفيا، استولوا على كل تجارة المغرب ".

ومن أهم الصادرات الجزائرية إلى أوربا تتمثل في الصوف، وتقدّر الكمية المصدرة بسبعة إلى ثمانية آلاف قنطار سنويا، وكان معظم الإنتاج يأتي من بايلك التيطري الذي اشتهر سكانه بتربية المواشي، بينما قدّرت صادرات الشركة الملكية الفرنسية من مادة الصوف من ميناء عنابة في سنة 1787 بخمسة وعشرين ألف قنطار. أما كمية الجلود المصدرة من ميناء مدينة الجزائر، فكانت تتراوح ما بين عشرين وخمسة ألف قطعة، وبلغت مداخيل الجلود المصدرة إلى مرسيليا حوالي مائة ألف ريال. أما بالنسبة لمادة الشمع، فكان يصدّر من ميناء الجزائر نحو أوربا ثلاثمائة إلى أربعمائة قنطار سنويا، وتقريبا نفس الكمية تصدّر من ميناء عنابة.

وتم تصدير من موانئ مدينة الجزائر وعنابة وأرزيو ودلس سنة 1787م، مائة وخمسين ألف حمولة من القمح والشعير والخضر، وقدر عدد السفن الفرنسية المحملة بالحبوب من ميناء عنابة بثلاثين سفينة، ويكاد نفس

العدد بالنسبة للسفن الأوربية الأخرى، وتم تصدير أيضا خمسة وعشرين حمولة من ميناء أرزيو، وثلاثة إلى أربعة من ميناء دلس، ونفس الكمية خرجت من ميناء بجاية إضافة إلى حمولتين من الزيت

وتوضح هذه الجداول جانبا من الصادرات والواردات الجزائرية:

قائمة البضائع المصدّرة والمستوردة من وإلى الجزائر من أوربا سنة 1755.

الصادرات	الواردات
الأصواف الجلود الشمع ريش النعام النحاس الزرابي المناديل المطرزة الحزم الحريرية التمور العبيد	–المنسوجات المطرزة –التوابل –صفائح الحديد والنحاس –والرصاص والقصدير –الفضة والكبريت والأفيون والشب –دود الحرير –الأرز والسكر والفواكه المجففة والجوز –العطور والأمشاط –الورق والصابون والصمغ –الزنجفير –القطن

وما يمكن أن يلاحظ من هذا الجدول أن الصادرات قليلة، أما الواردات فهي كثيرة ومتنوعة، وهناك مواد مثل التوابل والقطن والعطور كان بإمكان الجزائر أن تتحصل عليها دون المرور بالأسواق الأوربية والاحتكارات اليهودية، من أسواقها بالمشرق العربي. ومن أهم الواردات كانت المنسوجات والأصباغ والمواد المصنعة، والتوابل، أما أهم الصادرات فهي الأصواف.

-قيمة الواردات ف يأواخر القرن الثامن عشر: سنة 1789

منطقة الاستيراد	قيمة الاستيراد
مارسيليا	800.000 جنيه استرليني
ليفورنة	1000.000 جنيه استرليني
الشرق الأوسط	200.000 جنيه استرليني

يلاحظ على الجدول أن ليفورنة (إيطاليا) كانت تحتل الصدارة في قيمة الواردات، تليها مارسيليا (فرنسا) ثم الشرق الأوسط.

-قائمة للتجارة الخارجية وردت في كتاب "وليام شالر" الذي نقلها بدوره من سجلات التجارة بمدينة الجزائر لسنة 1822:

الواردات وقيمتها إلى مدينة الجزائر سنة 1822		
منطقة الاستيراد	**البضائـع**	**القيمة بالدولار الأسباني**
بريطانيا	مواد مصنعة انجليزية وهندية	500.000
اسبانيا	حرير وتوابل، مصنوعات ألمانية وانجليزية	200.000
فرنسا	توابل، سكر، فولاذ، أقمشة، مواد أخرى	100.000
الشرق الأوسط	حرير خام، مواد مصنوعة	100.000
إيطاليا	حلي، جواهر، مواد أخرى	1200.000

الصادرات وقيمتها من مدينة الجزائر إلى موانئ مارسيليا، ليفورنة، جنوة		
البضائع المصدّرة	**الوزن بالقناطير**	**القيمة بالدولار الأسباني**
الأصواف	20.000	160.000
الجلود	10.000	80.000

الشمع	600	18000
بضائع أخرى		15000
المجموع		273.000

يلاحظ على جدول "شالر" للواردات والصادرات ما يلي:

- أن بريطانيا كانت تحتل الصدارة في الواردات في فترة أخذت فيها العلاقات التجارية والسياسية تتوتر بين الجزائر وفرنسا، وفيها كانت تتهيأ فرنسا لاحتلال الجزائر.
- أن مجموع قيمة الواردات بلغت حوالي 1.200.000 دولار اسباني سنة 1822، وأن مجموع قيمة الصادرات بلغت في نفس السنة 273.000 دولار اسباني، ومعنى ذلك أن الميزان التجاري للجزائر سجّل عجزا قدره 927.000 دولار اسباني وهو عجز ضخم ظلّت تعانيه التجارة الخارجية منذ أن قلّلت الحكومة نشاط القرصنة وارتبطت باتفاقيات مع الدول الأوربية التي كانت كفاءتها الإنتاجية أحسن بكثير في الكمّ والكيف من الكفاءة الإنتاجية للجزائر، وكثير ما أدّى العجز الجزائري في الميزان التجاري للمدفوعات بحكومة الأتراك العثمانيين إلى رفع الضرائب على المواطن وزيادة الاحتكارات بغية الوصول إلى حلّ المشاكل الاقتصادية.
- انخفاض القدرة الشرائية لدى المستهلكين الجزائريين، إذ أن قيمة مجموع الصادرات والواردات كانت ضعيفة إذا ما قورنت بمدينة مرسيليا مثلا التي

كانت قيمة تجارتها تفوق قيمة التجارة الخارجية للجزائر بكثير، وقد ظلّت هذه الحالة حتى سنة 1830.

- لم يورد "شالر" في قائمة البضائع المصدّرة العبيد المسيحيين الذين أدرجهم من قبله " مورقان، والسبب في ذلك، هو أن عدد العبيد بمدينة الجزائر أصبح قليلا في عهد "شالر"، ثم أن الدول الأوربية قد اتفقت على منع هذا النوع من التجارة ومعاقبة من يتعاطاها بمقتضى معاهدة 1815.

جدول السفن التجارية الجزائرية التي دخلت ميناء ليفورنة:

الفتـرة	العـدد
1798 – 1794	54
1820 – 1816	69
1825 – 1821	91
1830 – 1826	133

إذا كانت الجزائر تتعامل أساسا مع أوربا فإن هذا لا يعني أنها لا تتعامل مع الأقطار الأخرى، بحيث عرفت التجارة مع الأقطار المغاربية نشاطا واسعا، إلا أن أكثر المبادلات كانت تتم بين الواحات الجزائرية والتونسية الواقعة في منطقة الجريد، من أهم الواحات الجزائرية، وادي السوف وتوقرت، وورقلة، متجهة إلى المدن التونسية، نفطة، وغدامس، ومدينة تونس، وكانت المواد المصدّرة من الجزائر إلى تونس، تتمثل في الأقمشة الصوفية، والتمور الجيدة، من وادي السوف، وقبعات من سعفة النخيل، ونبات الفوه المعروف بعروق الصباغين، القادم من تقورت، الذي يستعمل في الصباغة والأدوية. أما المواد المستوردة، فكانت تشمل مواد البزازة، والعطور، والأقمشة الحريرية والشالات، والقطنيات الأوربية، والحياك المنسوجة في منطقة الجريد، والأسلحة والكبريت.

أما المبادلات التجارية مع المغرب الأقصى، فإنها ضعيفة نسبيا، فمعظمها كان يتم بين وادي ميزاب، والبيض سيدي الشيخ، وتلمسان، ووهران من الجانب الجزائري، وفاس ومكناس وتيطوان، من الجانب المغربي. أما عن طبيعة المبادلات التجارية، فهي نفس المواد المتبادلة بين تونس والجزائر، يضاف إليها كمية من الجلود والأحذية كانت تأتي من المغرب الأقصى.

وتتم التجارة بين هذه القطار من طرف الخواص، الذين يسلكون بقوافلهم المسالك البرية، كما أن هناك رحلات بحرية بين مدينة الجزائر، وتونس، وتيطوان، يقوم التجار خلالها ببيع وشراء السلع المختلفة. أما دور الدولة، فكان مقصورا على جمع الضرائب والرسوم الجمركية، فكانت كل القوافل التي تدخل مدينة الجزائر، والخارجة منها تدفع ضريبة محددة.

وامتد نشاط الجزائريين إلى المشرق العربي، فأخذوا من المدن المشرقية مراكز نشاطهم التجاري، وتعدّ مدينة الإسكندرية محطة رئيسية لهم، نظرا لموقعها الذي يتوسط الشرق والمغرب، فأنشئوا، واستأجروا بها الوكلات والمخازن لتخزين السلع القادمة من مختلف الجهات المشرقية ولم يكن نشاطهم مقصورا على الإسكندرية بل امتد إلى القاهرة وإزمير، فكانوا يستوردون من القاهرة البن، والأرز، والأقمشة، وكانوا يصدّرون إلى أزمير الحياك الصوفية والمواد الغذائية أثناء توفرها في الجزائر. كما عرفت الأحزمة المصنوعة بالحرير رواجا واسعا في المشرق والمغرب نظرا لجودتها العالية .

كما للجزائر علاقات تجارية مع دول إفريقيا جنوب الصحراء، مثل النيجر، ومالي، ونيجريا، التي كانت تعرف بالسودان الغربي. فكانت القبائل الجزائرية هي التي تتولى التجارة مع تلك الأقطار. وقد أنشئت عدّة محطات

تجارية عبر الصحراء. فكانت المواد تنقل من شمال البلاد إلى متليلي في الجنوب الجزائري، ومنها تنقلها قبائل الشعابنة إلى أسواق المنيعة ثم يحملها الطوارق والخنافسة إلى تمبوكتو في مالي. وكانت المواد المصدّرة تشمل المصنوعات الأوربية، والزيت، وغيرها، ويستورد من الدول الإفريقية العبيد، وريش النعام، وجلود البقر الوحشي والعاج، والبخور وغيرها.

ويبدو أن حجم المبادلات التجارية بين الأقطار المغاربية بصفة عامة والسودان الغربي كان قليلا، فهناك من أرجع أسباب ذلك إلى عدم إدخال العملة النقدية كوسيلة في المبادلات التجارية، فكان يغلب عليها طابع المقايضة إضافة إلى أن القوافل كانت تقوم برحلة واحدة خلال سنتين أو ثلاث سنوات، لصعوبة المسالك وبعد المسافة، وأيضا الصراعات القائمة بين القبائل العربية والطوارق، مما أدّى إلى افتقار محلات مدينة تلمسان للسلع السودانية بعدما كانت مركزا رئيسيا لها. وبالرغم من تواضع هذه التجارة، فإن يهود الجزائر تمكّنوا في القرن 18م، من السيطرة عليها والتحكم فيها.

بعد هذه النظرة الإجمالية عن التجارة الجزائرية الخارجية علينا معرفة العوامل التي اعترضت سبيل تطورها خاصة مع أوربا.

جلّ المصادر تؤكّد على أن التجارة الجزائرية لم تكن لها أهمية بالنسبة للحكام الأتراك، ذلك أن الدايات في الجزائر همهم الوحيد فرض الضرائب على عمليتي استيراد البضائع، أو تصديرها، فكانت ضريبة الاستيراد تقدّر بـ 12,5% وضريبة الصادرات تقدّر بـ 2,5%، وهناك ضريبة أخرى كانت تفرض على كل سفينة ترسو على السواحل الجزائرية، وكانت قيمتها تساوي 10 دولارات اسبانية.

كما كانت السفن التجارية الجزائرية تتعرّض للتفتيش من قبل الدول الأوربية، قصد إلقاء القبض على ربانها، بحجة أنهم أعلاج، ارتدوا عن ديانتهم المسيحية، لهذا فضل الملاحون أو التجار الجزائريون الإبحار على أساطيل حربية لحماية أنفسهم من الأخطار، التي كانوا يتعرّضون لها وأرغموا على ترك التجارة لبعض الأهالي يتولون أمرها، إلا أنهم لم ينجوا من المضايقات التي مارستها ضدّهم الدول الأوربية. فلم تكن تسمح لهم بممارسة التجارة في مدنها والرسو في موانيها بحجة أن الجزائريين قراصنة، ويؤكد القنصل الفرنسي في الجزائر: "فالبير" هذه الحقيقة فقال: " كانت غرفة مرسيليا التجارية تتبع عن كثب نشاطات الجزائريين في مدينة مرسيليا، وكانت تلجأ إلى استعمال الذرائع المختلفة لإفشال مجهوداتهم، وكانت تكثف مساعيها لدى البلاط الملكي من أجل هذا الغرض ".

وقد استعملت غرفة مرسيليا كل الحيل والعراقيل لإبعاد الجزائريين ومجهزي المراكب من مياهها، وهذا ما دفع الجزائريين إلى التنازل عن التجارة الخارجية لصالح الأوربيين. لذلك ليس من السهل للجزائر أن تطور تجارتها الخارجية وحتى وإن كانت لها الرغبة في ذلك، فإن الدول الأوربية لن تسمح لها بذلك. ففي نظر الأوربيين، فإن الجزائر ما هي إلا مصدر تموينهم، كما أن الجزائر لم تتوفر على الإمكانيات المادية التي تؤهلها لمنافسة الشركات التجارية الأوربية.

وحسب القنصل الفرنسي "فالبير" دائما أن الجزائر لا تملك المصنوعات التي تمكنها من التصدير، والقيام بالمبادلات التجارية مع الدول الأخرى، مقابل النقود، وأن كل التجارة التي تمارس هنا، كانت مخصصة

للاستهلاك المحلي، أما السلع المستوردة من الخارج فهي ضئيلة جدا، ويعود ذلك إلى طبيعة معيشة السكان المتواضعة، ولبساطة لباسهم، فهم يكتفون بالقليل، فالسلع التي كانت تأتي من مرسيليا، كانت في يدّ الأوربيين أما ما كان يستورد من ليفرونة، فهو تحت سيطرة اليهود . بينما " ديستري " « D'ESTRY ينفي وجود التجارة إطلاقا في الجزائر، بل كان يدّعي أن الاقتصاد الجزائري، كان قائما على مداخيل القرصنة.

وما تقدّم، يمكن القول: أن نشاط المجتمع الجزائري في المجال التجاري داخليا تميّز بالانتشار والتنوع، فقد شمل مختلف مناطق البلاد، إلا أن دوره في التجارة الخارجية كان محدودا نظرا للعراقيل والحصار الذي فرضته عليه الدول الأوربية، كما أن إمكانياته المادية المحدودة، لم تكن تسمح له بمنافسة الشركات العالمية، ولهذا، فإن معظم الأرباح كان يستفيد منها التجار الأوربيون واليهود.

أما التجارة مع تونس والمغرب الأقصى والبلاد العربية فتنوعت بين الكماليات والمنتوجات الضرورية، وكانت القوافل المتجهة شرقا ترتبط تجارتها مع رحلات الحج،

المبادلات التجارية مع بلاد السودان: وتتم عبر شبكة من العلاقات التجارية والحضارية، وهي عملية كانت تتم منذ قرون بل تمتد في عمق التاريخ إلى ما قبل وصول الاسلام، ومعروف تاريخيا أن الاسلام انتشر في إفريقيا مع القوافل التجارية العابرة للصحراء قبل أن تساهم في نشره الطرق الصوفية؛ كانت المبادلات التجارية مع بلاد السودان تتضمن استيراد بعض السلع الكمالية والمواد الأولية لبعض الصناعات الحرفية مثل: العاج، التبر،

ريش النعام والعبيد، ويصدر إلى بلاد السودان الحبوب وبعض السلع القادمة من أوروبا[107].

لم يكن تدخل الدولة في التجارة الخارجية تدخلا كاملا،فقد كانت تريد ضمان حقوق الجمارك وأن تكون الوسيطة في بيع المواد الأولية والأساسية كالحبوب والصوف والجلود والملح، ويذكر حمدان خوجة أن الدولة كانت تفرض رسوما على الصادرات والواردات، فتقدر بـ 5% من قيمة السلعة على الواردات وضعفها على ما تستورد الطائفة اليهودية، أما قيمة الرسوم الجمركية للصادرات فكانت تقدر بـ 2% تشجيعا للحركة الانتاجية والنشاط الفلاحي[108].

[107] – ناصر سعيدوني، النظام المالي أواخر العهد العثماني (1792–1830)، ط3، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، صص37–38.

[108] – الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، ص 62.

طرق التجارة البرية

يمكن القول أن شبكة طرق القوافل التجارية كانت كثيفة، وتستعمل للتجارة الداخلية والخارجية، وتنقسم حسب الباحثين إلى نوعين: طرق سلطانية وهي الكبيرة التي تربط بين مختلف الحواضر في الجزائر وخارجها، والنوع الثاني هي طرق ثانوية تربط بين الطرق السلطانية، وتقطع هذه الطرق مجموعة من الأسواق والمراكز التجارية داخل المدن وخارجها، وعندما ترتبط بمثيلاتها من الطرق البرية في افريقيا والبلاد العربية شرقا وغربا تصبح الشبكة أكثر كثافة وتتميز فيها الطرق البرية الرئيسة من الثانوية، وقد حدد الدكتور محمد العربي الزبيري تسعة طرق تربط دول المغرب العربي ببلاد السودان وهي:

الطريق العرضي الشمالي: ويربط بين مدينة تونس ومدينة فاس بالمغرب الأقصى، ويمر بمد قسنطينة والجزائر ووهران ووجدة.

الطريق العرضي الأوسط: ويصل مدينة قفصة التونسية بمدينة فكيك بالجنوب الغربي للجزائر، ويمر عبر كل من بسكرة والأغواط والأبيض سيدي الشيخ.

الطريق العرضي الجنوبي: الذي يربط نفطة التونسية بمنطقة تافيلالت جنوب المغرب الأقصى، وأهم المراكز التجارية التي يمر بها هي واحات الجنوب الجزائري،

الطريق القطري الغربي: وهو يربط بني منطقة وادي سوف ومدينة الجزائر مرورا ببسكرة وبوسعادة.

الطريق القطري الشرقي: ويربط بني منطقة وادي ميزاب وتونس، مرورا بكل من الأغواط، بوسعادة، قسنطينة والكاف بتونس.

الطريق الصحراوي: الذي يصل بين وادي سوف ومنطقة غدامس بليبيا.

الطريق الصحراوي الذي يصل بين ورقلة وغدامس.

ويمكن إضافة طريقين آخرين يربطان عين صالح بمنطقة غات على الحدود الجنوبية الشرقية بين الجزائر وليبيا، أحدهما جبلي وعر والآخر سهلي.

وكل هذه الطرق خاصة الصحراوية منها كانت ترتبط بطرق بلاد السودان الثلاثة وهي طريق السودان الشرقي وطريق السودان الأوسط وطريق السودان الغربي، وتسير عبرها القوافل الصحراوية لشهور ذهابا وإيابا بين مدن وسط إفريقيا ببلاد نيجيريا وغانا والسنغال بحواضر شمال إفريقيا من طرابلس شرقا إلى وجدة غربا ومنها تورد البضائع الإفريقية إلى أوروبا.

كشفت الدراسات التاريخية والأثرية على قدم المسالك التجارية بين الشمال والجنوب، والتي تعود إلى أكثر من 14 قرنا قبل الميلاد، وقد استعملها الرومان والفينيقيون والإغريق[109]، وزاد نشاط تلك المسالك ودورها الحضاري بعد دخول المنطقة تدريجيا ضمن نطاق الحضارة الإسلامية[110]؛

109 – محمد عمر مروان، الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مدينة غدامس خلال العهد العثماني الثاني (دراسة من خلال الوثائق المحلية)، ج1 رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، 2005-2006، ص، 192-193.

110 – كتب عدد من الرحالة العرب عن بلاد السودان مثل ابن حوقل، البكري، الادريس، ابن بطوطة. أنظر: رجب نصير الأبيض، طرابلس الغرب في كتابات الرحالة خلال القرن 19، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، ط1، طرابلس(ليبيا)، 2009، ص 162.

والطرق الكبرى للقوافل بين الشمال والصحراء ثلاثة هي: طريق تافيلالت تنبكتو في الغرب وطريق طرابلس غدامس غات ثم أحير (جنوب النيجر) فكانو (نيجيريا) في الوسط، وثالثا طريق طرابلس مرزق (جنوب ليبيا) كوار إلى إقليم البرنو (غانا) في السودان الشرقي وهو تقريبا موازي للطريق الثاني[111]؛ ومع وجود طرقا أخرى أقصر مسافة كانت تستعمل في بعض الأحيان ولكن في حالات استثنائية، لأنها لا تتوفر على الشروط الطبيعية والبشرية الملائمة، وتبقى دائما الطرق الثلاثة السابقة هي الأضمن لتوفر الماء والكلأ والأمن رغم ما يتخلله من نهب وابتزاز؛ وقد تعرض لهذه المسالك عدد من الرحالة المسلمين كابن حوقل والإدريسي وابن بطوطة وحسن الوزان وغيرهم.

111 – ادبل يو بوفيل، تجارة الذهب وسكان المغرب الكبير، ت. الهادي أبو لقمة، ومحمد عبد العزيز، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، 1988، ص 384. وكذلك أنتوني جوزيف كاكيا، ليبيا في العهد العثماني الثاني 1835–1911، ت يوسف حسن العسلي، دار الفرجان، طرابلس (ليبيا)، 1975، ص 137.

الخزينة الجزائرية ومصادر دخلها

- **المصادر الداخلية**
- **المصادر الخارجية**
- **العملة**

النظام الضريبي الذي وضعه العثمانيون كان يخضع لمعايير ولم يكن عشوائياً، وكانت الضرائب الشرعية لا تستثني أي طبقة لذلك شكلت مصدر مهم في دخل الخزينة كما كانت الإدارة تراعي في فرضها الضرائب وضع البلاد الاقتصادي كما كان يفرض الدنوش الذي هو الأخر مهم في دخل الخزينة، لذلك كانت العلاقة القائمة بين الإدارة والرعية تجدها الضرائب . • إن الأموال المستخلصة من الضرائب مهما كان حجمها لم تكن تستثمرها الدولة في تطوير الاقتصاد وتعزيزه، حيث كان للنظام الضريبي بعض التجاوزات من قبل الموظفين الساهرين عليه مما انعكس سلباً على الأوضاع، وآثار بغض الفئات الاجتماعية التي أثقل كاهلها بالضرائب، فأصبحت الخزينة تعاني عجزا ماليا كبيرا. • لعب الأسطول الجزائري دورا مهما من الناحية الاقتصادية فقد ساهم بشكل كبير في تغطية حاجيات الأيالة من خلال عمليات افتداء الأسرى الذي شكل صفقة تجارية لتمويل الخزينة، غير أن هذا المورد لم يكن ثابتاً حيث كل مرة كانت المواد تتراجع وذلك لحالة الأسطول البحري، لذلك سعت الدولة بتموينها بالمعدات اللازمة، كما كانت المداخيل البحرية جزء فقط منها يذهب إلى الخزينة، وكان الدايات ورياس البحر يأخذون جزء منها . • شكلت الهدايا والإتاوات التي فرضتها الجزائر على الدول المتعاملة معها مصدرا مهماً في إثراء الخزينة، كذلك الهدايا التي كان يأتي بها القناصل الجدد في حال تنصيبهم حيث كانوا يتنافسون وكل ذلك لخدمة مصالحهم كفرنسا التي كانت تريد الحصول على امتيازات.

ان النظام المالي للجزائر في ظل الحكم العثماني قائما على تنظيم محكم لمصادر الدخل و وجوه الإنفاق، و يخضع لإجراءات فعالة لضبط حسابات الخزينة العامة التي أصبحت العصب الحساس لنظام الحكم بالدولة، و اعتبرت من أهم التنظيمات المالية العثمانية في الجزائر .وقد تميز هذا النظام بثلاثة عناصر(التنظيم و الفاعلية و المردود)، فالحديث عن التنظيم يقودنا إلى معرفة الموارد المالية لمؤسسة الخزينة، التي ارتبطت بالمردود العسكري والمكانة الاقتصادية التي وصلت لها هذه الدولة انطلاقا من سيطرة البحرية العثمانية بشكل شبه مطلق على البحر المتوسط، أما الفاعلية فالنظام المالي ساهم في إيجاد موارد ثابتة وهامة لإنشاء و إقامة دعامة قوية للدولة الجزائرية الفتية وذلك عن طريق فرض الضرائب و التحكم في تجارة البحر المتوسط، كما ساهمت مؤسسة الخزينة في العديد من المرات بفضل سياسة البايلك في تغطية العجز في ميزان النفقات، أما عن المردود فقد كان النظام المالي بمثابة العصب الذي يتحكم في جميع مجالات الدولة الحيوية.

يتولى شؤون الخزينة كل من الداي والموظف التنفيذي المسؤول عن مداخيلها ومخارجها ويعلم من خلال موظفيه وخاصة الخزناجي عن كل صغيرة وكبيرة تتعلق بإيرادات الخزينة ومصاريفها، ومراقبة النشاط المالي كمراقبة تحديد الأسعار للمواد الضرورية التموينية وما يحتاجه الجيش من مواد أولية أو خدمات، وكذلك أجور الجند وضرورة حضورها وتوزيعها في

موعدها تجنبا للاضطرابات والثورات على موذفي ومؤسسات الدولة، كما يتدخل الداي في تحديد قيمة العملات المحلية والأجنبية[112].

الموظف السامي المسؤول مباشرة على الخزينة أما الداي والديوان وديوان العسكر هو الخزناجي، الذي يعمل معه مجموعة من الموظفين والكتبة أبرزهم المكتابجي صاحب سجلات الخزينة والدفتر دار أو وكيل الخرج الذي يسجل كل مداخيل الخزينة، إضافة إلى وكيل الخرج الصغير وهو المسؤول عن تسجيل غنائم البحر ومداخيل رسوم الجمارك، ومن أبرز موظفي الخزينة والذي يعمل تحت إدارة الخزناجي نجد أمين السكة ومساعديه أحدهما يسمى "الوزان" والآخر "العيار".

أما مصادر دخل الخزينة فهي متعددة ويمكن ادراجها تحت قسمين هما مصادر دخل داخلية وأخرى خارجية.

أ-المصادر الداخلية: ويأتي على رأسها الضرائب على المحاصيل الزراعية والحيوانية، وهي ضرائب شرعية موجودة في المجتمعات الاسلامية منذ قرون، وهي صنفان أولهما: زكاة الزروع والمواشي وتتكفل المحلات بجمعها وقت الحصاد، والصنف الثاني هي ضريبة العشور على إنتاج محاصيل ملكيات البايلك أو الملكيات الخاصة بما فيها الخاضعة للدولة، وقيمتها عشر المحصول في وقت الحصاد.

ولكن هناك ضرائب مستحدثة أو كما يسميها بعض الباحثين بالضرائب غير الاعتيادية، وتجمعها الحاميات لتزويد فرق المحلة بما تحتاجه من

---

[112] – ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني(1792-1830)، ط3، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص159.

الأقوات والخيول وغيرها، وعادة ما تدفعها االقبائل الموالية للسلطة، وتسمى هذه الضريبة باللزمة وهي عينية ومالية تدفعها كذلك القبائل النائية عن سلطة البايلك أو الموجودة في المناطق الجبلية الوعرة، ومن الضرائب غير الاعتيادية المعونة التي تدفعها القبائل الخاضعة للدولة، إضافة إلى الخطية وهي غرامات فردية وجماعية مقابل المخالفات المرتكبة ضدممثلي السلطة المحلية أو جرائم القتل والسرقات، ومن الضرائب غير المنتظمة والمرتبطة بظروف ومناسبات وتؤخذ ولو بالقوة ما تسمى بـ"ضيقة الباي" التي يجمع من خلالها الباي هدايا الداي وغرامات الفرح والابتهاج بتولية البايات، وتكون هي الأخرى عينية ومالية، وتسمى في بعض الوثائق بالدنوش والعوائد.

أما فيما يخص الضرائب والرسوم التي تجمع في المدن فهي متنوعة كذلك ويأتي على رأسها ما يقدم مقابل حق رسو السفن في الميناء وهي على أصناف: 20 قرش على السفن الجزائرية والعثمانية، و40 قرش على سفن الدول المسيحية المسالمة و80 قرش على سفن الدول المسيحية المعادية للجزائر[113]، ويتسلم هذه الرسوم قائد المرسى ونوابه، ومن رسوم المدن ما يفرض على اليهود والنصارى من الجزية مقابل أمنهم وحماية معتقداتهم (تقدر بقرش واحد على كل فرد)[114]، وكذلك رسوم التركات التي ترجع إلى بيت المال في حالة غياب الورثة الشرعيين، ومن رسوم المدن أيضا "المكس" الذي يدفع في الأسواق مقابل بيع السلع وتنظيم السوق وحمايته، كما تقدم

[113] – صالح عباد، المرجع السابق، ص 349–350.

[114] – سعيدوني، النظام المالي، ص 100.

التنظيمات الحرفية بالمدن وأصحاب الدكاكين والمحلات مساهمات مالية وقدرت سنة 1822 بما يساوي 3000 دولار إسباني[115].

ب- المصادر الخارجية: ويأتي على رأسها غنائم النشاط البحري والاتاوات التي تقدمها الدول الأجنبية من خلال ما تتضمنه نصوص المعاهدات وتنظيم العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية، إضافة إلى الهدايا القنصلية، وعوائد هذه المصادر الخارجية على خزينة الدولة بعضها مباشر وآخر غير مباشر، فالمباشر منها النسبة التي تأخذها الدولة وهي بين السبع والعشر من قيمة الغنائم و12% من أسعار السفن المحتجزة، كما تعود كل ما تعلق بالعتاد الحربي إلى الدولة ونسبة من مداخيل فداء الأسرى، لقد كانت اسبانيا تدفع 60000قرش مقابل افتداء أسراها[116]؛ أما ما تعلق بالهدايا والإتاوات التي تقدمها الدول الأوروبية والمسماة في بعض المصادر باللزمة فهي التزام في إطار المعاهدات مقابل عدم التعرض لسفن تلك الدول أو مقابل العلاقات التجارية بين البلدين أو ما يقدم من خلال الأعراف الدبلوماسية عند تعيين القناصل وزيارة الوفود[117].

العملة الجزائرية

كان النظام الاقتصادي والمالي في الجزائر في الفترة الحديثة يعتمد على عملات عديدة محلية وأجنبية، وتسك النقود المحلية بدار السكة الواقعة بجوار قصر الداي (غير بعيد عن جامع كتشاوة)، وفي عهد الداي علي خوجة(1816-1818) نقلت إلى القصبة؛ وأبرز من يشرف على عملية سك

---

[115] -زوليخة سماعيلي،المرجع السابق، ص 282.

[116] - زليخة سماعيلي، المرجع السابق، صص 276-277.

[117] - صالح عباد، ص 351.

النقود ومراقبتها ووزنها كانوا من اليهود وهم موظفون رئيسيون مع أمين السكة.

تنوعت لعملة الجزائرية في مادتها الأولية بين الذهبية والفضية والنحاسية، فالعملات الذهبية هي السلطاني ونفه وربعه، وكذلك المحبوب ونصفه وربعه؛ والعملات الفضية هي: ريال بوجو زوج بوجو أو دورو الجزائر، وأجزاؤه وهي: ربع بوجو، ثمن بوجو، الموزونة زوج موزونة؛ والنوع الثالث وهي العملات النحاسية والمتمثلة في الخروبة، غرامس ودراهم صغير، وزوج غرامس صغار، و أسبر شيك (دراهم صغار)[118].

أما العملات الأجنبية فقد تنوعت هي الأخرى بسبب تنوع تعاملاتها الأجنبية وتنوع مصادر الإتاوات والهدايا، وأبرز العملات الأجنبية في المتداولة في الفترة الحديثة العملات الاسبانية: الدبلون (دينار ذهبي)، الدوكة، الكرونة، وكذلك الدرهم أو الريال الاسباني[119]، وبعض هذه العملات كانت متداولة في الأقاليم العثمانية وضفتي البحر المتوسط؛ ومن العملات الأخرى الموجودة في الجزائر العملات العثمانية والتونسية والمغربية[120].

وعرفت الجزائر خاصة في نهاية الفترة الحديثة ظاهرة تزييف العملات الفضية، وأول عوامل الظاهرة توفر معدن الفضة خاصة بمنطقة القبائل وضواحيها، وقد اتخذت السلطة المركزية والمحلية عقوبات رادعة للقضاء على عمليات التزوير.

---

[118] – سعيدوني، الحياة الريفية، مرجع سابق، ص300. وكذلك زليخة سماعيلي، مرجع سابق، ص172.

[119] – سعيدوني، ريف مدينة الجزائر، ص 185-186.

[120] – صالح عباد، مرجع سابق، ص 345.

المحاضرة السادسة

الوقف ودوره في النشاط الاقتصادي

الوقف أنواعه ومؤسساته

يعتبر الباحث الجزائري ناصر الدين سعيدوني الوقف حسب الاصطلاح المحلي ببلاد المغرب من المظاهر البارزة في حياة الشعوب العربية الاسلامي، فهو تعبير صادق عن أداة الخير وتكريس لروح التضامن والتكافل بين الأفراد في إطار الجماعة التي يعيشون ضمنها[121]، فأصبح الوقف في الجزائر منذ نهاية القرن السابع عشر حتى منتصف القرن التاسع عشر واقعاً اجتماعياً وحقيقة اقتصادية، لا يمكن دراسة بنية تاريخ الجزائر الحديث دون التعرف على واقع الأوقاف وما ارتبطت به من إجراءات ومعاملات وخدمات.[122]

أولا : تعريف الوقف:

يعرف الباحث الجزائري سعيدوني الوقف بأنه عقد لعمل خيري ذي صبغة دينية، يقوم على توفر الواقف الذي له أهلية التبرع[123] بما يملك من

---

[121]– للتوسع في تعريف الوقف لغة أنظر: أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكم ابن المنظور، **لسان العرب**، مج09، دار الصابر، بيروت، لبنان، ص360.

[122]– ناصر الدين سعيدوني، **الوقف في الجزائر أثناء القرنين 12 و13 هـ/ 18 و19م معالجة مصادره وإشكالية البحث فيه**، أعمال ندوة الجزائر العلمية 29 و30 ماي 2001م، دار البصائر الجديدة، الجزائر، 2014م، ص27م

[123]– الشروط التي يجب أن تتوفر في الوقف "أهلية التبرع" هي: البلوغ وصحة الملكية وأحقية التصرف فيه، للمزيد أنظر: صليحة بوزيد، **الوقف الذري خلال القرن الثامن عشر في مدينة الجزائر بين الشريعة والممارسة من خلال**سلسلة المحاكم الشرعية، شهادة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر 02، 2009–2010م، ص58.

ذات أو منفعة وعلى وجود الموقوف عليه وهو المستحق لصرف تلك المنفعة كالمسجد والزاوية والمدرسة وغيره، مع اشتراط صيغة الوقف[124].

اعتمد الأستاذ ناصر الدين سعيدوني في بحوثه العلمية عن الوقف على وثائق أرشيفية، إذ تعتبر المرجع الأول والمصدر الأساسي للتعرف على مختلف المعاملات الوقفية.

ثانيا: أنواعه:

صنّف الباحث الجزائري أنواع الوقف حسب الغرض من صرف المنافع المترتبة عليه، فمنه ما هو **وقف عام** يعود أساساً على المصلحة العامة التي حبس على أساسها والذي بعرف ب **الوقف الخيري**،و منه ما هو **وقف خاص** لا يتحول صرفه منفعته على المصلحة العامة التي حبس على أساسها إلا بعد انقراض العقب وانقطاع نسل صاحب الوقف (الواقف)، وهذا الوقف يعرف ب **الوقف الذري أو العائلي أو الأهلي** وهو الشائع في أغلب أقاليم الدولة العثمانية[125]

إنّ تنوع الوقف نتج عنه تباين نظرة كل من المذهب الحنفي والمذهب المالكي في الهدف والغاية من صرف الحبس، فالمذهب الحنفي الذي كانت تتبعه الطائفة التركية وجماعة الكراغلة وبعض الحضر بالمدن الكبرى في الجزائر يسمح بجواز انتفاع الموقوف وعقبه بما حبسه من وقف بحيث يعود الوقف إلى الغاية التي حبس من اجلها إلا بعد انتفاء الورثة المنصوص عليهم في وثيقة الحبس، أما المذهب المالكي التي تعمل به غالبية الجزائريين

[124]– ناصر الدين سعيدوني، الوقف في الجزائر.....، مرجع سابق، ص ص 57، 58.

[125]–ناصر الدين سعيدوني، الوقف في الجزائر.....، مرجع سابق،، ص 58.

كان يرى ضرورة صرف الحبس على المصلحة العامة التي حبس من أجلها مباشرة بدون قيد أو إرجاء أو تردد، دفعت التسهيلات التي يقرها المذهب الحنفي غالبية الجزائريين إلى تحبيس أملاكهم حسب المذهب الحنفي وهذا حسب ما ورد في مذكرات حمدان خوجة[126].

ثالثا: مؤسسات الوقف:

تتوزع الأوقاف الجزائرية على عدة مؤسسات خيرية ذات طابع ديني وصفة قانونية

ووضع إداري خاص، صنفها الباحث الجزائر ناصر الدين سعيدوني إلى:

- **أوقاف الحرمين الشريفين:** شكّلت أوقاف الحرمين الشريفين أغلب الأوقاف الخيرية والأهلية بسبب المكانة الرفيعة والمنزلة السامية التي خص بها سكان الجزائر البقاع المقدسة والحجاز، بلغت نسبتها في أواخر العهد العثماني ثلاثة أرباع الأوقاف الموجودة انذاك[127].

قام الباحث الجزائري ناصر الدين سعيدوني، بدراسة حوالي 70 مايكرو فيلم، يحوي كل واحد ما بين 400 إلى 600 صفحة من خلالها قدم عرضا لهذه المؤسسة ؛حيث وجد أن عدد الأوقاف المسجلة باسم هذه المؤسسة بين 75 و124حانوت.[128]

2- مؤسسة الجامع الأعظم:

---

[126]-للمزيد أنظر: حمدان بن عثمان خوجة، مصدر سابق، ص ص 238،239، أنظر أيضا: ناصر الدين سعيدوني، الوقف في الجزائر.....، مرجع سابق، ص59.

[127]- للمزيد أنظر: أبو القاسم سعد الله،**تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، 1998م، ص238.

[128]- ناصر الدين سعيدوني، الوقف في الجزائر، مرجع سابق، ص92.

احتلت مؤسسة الجامع الأعظم المرتبة الثانية من حيث الأهمية، حيث يرجح الأستاذ ناصر الدين سعيدوني هذه الأهمية إلى الدور الذي لعبه الجامع الأعظم في الحياة الدينية والثقافية، ولكثرة المالكية في الحواضر الجزائرية، شملت المنازل والحوانيت وغيرها[129].

3- أوقاف سبل الخيرات:

يعود تأسيسها حسب المصادر إلى 1584م، وهي مخصصة للإنفاق على المساجد الحنفية الواقعة بمدينة الجزائر والبالغ عددها 8مساجد، تكمن أهمية هذه المؤسسة إلى غنى الطائفة التركية وجماعة الكراغلة وبعض العائلات الحضرية المنتسبة للمذهب الحنفي.[130]

4- أوقاف الأولياء والأشراف وأهل الأندلس:

حظي أغلب الأولياء (المرابطين) بأوقاف خاصة للإنفاق على أضرحتهم، تأتي في مقدمة هذه الأوقاف "**أوقاف سيدي عبد الرحمان الثعالبي**[131]" التي كانت تقدر ب 69 وقف، تنفق على القائمين على الضريح ويوزع قسم منها على فقراء المدينة[132]، أما الأشراف الذين كانت تنتسب إلى

---

[129]- ناصر الدين سعيدوني، الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني، مرجع سابق، ص68. أنظر أيضا: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق، ص244.

[130]- للمزيد أنظر: ابن المفتي، مصدر سابق، ص100. أنظر أيضا: ناصر الدين سعيدوني، الوقف في الجزائر، مرجع سابق، ص68.

[131]- **سيدي عبد الرحمان الثعالبي (1387-1468م)** من علماء التفسير، تعلم في بجاية ووهران ومكة وتونس، له" **الجوهر الحسان في تفسير القرءان**"، أنظر: أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص82.

[132]- ناصر الدين سعيدوني، **الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني**، مرجع سابق، ص69.

جماعتهم 200إلى 300 أسرة خصصت بعض الأوقاف لرعايتهم مثل: **الداي بقطاش**[133]الذي أسس لفائدته زاوية عام 1709 وسميت زاوية الأشراف، خصصت لها أوقاف كثيرة قبل أن تتعرض للاستعمار عام 1832م[134]،

يرى الباحث الجزائري ناصر الدين سعيدوني أن أهمية أوقاف الأندلس لا تقل عن أوقاف الأولياء والأشراف وذلك لاستقرار الكثير من مهاجري الأندلس بالجزائر وامتلاكهم ثروات ضخمة ساهمت ببناء جامع الأندلس والزاوية الملحقة به.[135]

5- أوقاف الجند والثكنات والمرافق العامة:

خصصت العديد من الأوقاف للإنفاق على المعوزين من الجند وصيانة بعض الثكنات والحصون والأبراج بالإضافة إلى المرافق العامة كالعيون والسواقي والصهاريج وغيرها، خصص لها وكيل خاص يرعى أوقافها مثل: وكيل العيون والسواقي[136].

---

[133]- **الداي بقطاش:** حكم الجزائر من سنة 1118هـ-1707/ إلى 1112هـ-1710م، كان له فضل في فتح وهران الأول سنة 1708، أنظر: محمد الجزائري ابن الميمون، **التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**، تق وتح محمد بن عبد الكريم، ط1، ش ون ت، الجزائر، 1972م، ص89

[134]- ناصر الدين سعيدوني، الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني، مرجع سابق، ص70.

[135]- نفسه، ص70.

[136]- نفسه، ص70.

المحاضرة السابعة

إسهامات الوقف في الحياة الاجتماعية والاقتصادية

إسهامات الوقف في الحياة الاجتماعية والاقتصادية

أكد الباحث الجزائري ناصر الدين سعيدوني على أهمية الوقف في المجتمع الجزائري في العهد العثماني لما له تأثير مباشر على الحياة الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية، والتي لخصها في النقاط التالية:

*- النفقة على رجال العلم وطلبة العلم والمدرسين، والتي لم ترى الدولة ضرورة لرعايتهم ولم تكن الخزينة مهتمة بالنفاق عليهم.[137]

*- الإحسان إلى الفقراء والتخفيف من شقاء المعوزين حيث يتكفل وكلاء الأوقاف بتقديم مبالغ مالية ومساعدات عينية للفقراء والمحتاجين في شكل صدقات وإعانات تقدم في أيام محددة.[138]

*- الحد من المظالم والأحكام التعسفية للحكام، فهو وسيلة فعالة للمحافظة على الثروات والأملاك والأراضي الموقوفة لكونها لا تباع ولا تشترى.

*- تمكين العجزة والقصر والنساء الأرامل والمطلقات من تسيير واستغلال مصادر رزقهم لكون الوقف الأهلي يسمح لصاحبه بكرائه مقابل عناء محدد، مما مكّن فئات من المجتمع المحافظة على مصادر دخلها.

*- العمل على تماسك الأسرة الجزائرية وحفظ حقوق الورثة، فأحكام الوقف الأهلي تقر لصاحب الوقف أن ينتفع هو وعقبه بالوقف حسب الوصية التي

---

[137]- للمزيد أنظر: فتيحة محمد بوشعالة، **إسهامات الوقف في خدمة التعليم بالجزائر- مدينة قسنطينة نموذجا**- محاضرة في تاريخ الجزائر الحديث، جامعة الجزائر، ص10.

[138]- ناصر الدين سعيدوني، الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني، مرجع سابق، ص73.

يسجلها في وثيقة الوقف فحافظ على الأملاك دون اقتسامها أو بيعها من طرف الورثة.[139]

*- ساهمت الأوقاف في المحافظة على بعض المرافق العامة مثل العيون والسواقي والآبار والطرق والمسالك

*- إنشاء وترميم الثكنات والتحصينات المختلفة والأبراج والأسوار قصد الدفاع عن البلاد ضد الهجمات البحرية الأوروبية وغارات القبائل داخل البلاد، فكان أكثرها يرتكز بمدينة الجزائر والجهات القريبة منها.[140]

وعليه فإن الباحث الجزائري ناصر الدين سعيدوني يرى في الوقف ظاهرة اجتماعية إسلامية عرفتها الجزائر في الفترة الإسلامية التي سبقت استقرار الأتراك بالبلاد، فلم تعرف الأوقاف توسعاً ملحوظاً بالجزائر إلا أثناء العهد العثماني ولاسيما منذ أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، وبفعل عوائد الأوقاف تمكن حكام الجزائر من الأتراكأن يجدوا حلولا ملائمة لتسيير بعض المصالح التي لم يكن لها دخل محدد ينفق عليها[141]

الأندلسيون والنشاط الوقفي

كتب الباحث الجزائري ناصر الدين سعيدوني العديد من الكتابات التاريخية التي تتعلق **بالأندلس** وقضية **الجالية الأندلسية بالجزائر**، كتبها في مناسبات متعددة وفي أوقات مختلفة أولها كانت عبارة عن عرض لأوضاع الجالية الأندلسية بالجزائر ثم قدم عملا عن أوقاف الأندلسيين بمقاطعة

---

[139]- ناصر الدين سعيدوني، الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني، مرجع سابق، ص74.

[140]- ناصر الدين سعيدوني، الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني، مرجع سابق، ص75.

[141]- نفسه، ص 106.

الجزائر في القرنين 16 و17م وكذا بحث عن مساهمة الأندلسيين في مجتمع مدينة الجزائر بعنوان "**صور من الهجرة الأندلسية إلى الجزائر**" و"**مدرسة بجاية الأندلسية**"، ومقال بعنوان "**من وحي الأندلس**" الذي حاول من خلاله استرجاع الماضي.يعود أسباب اهتمام الباحث الجزائري ناصر الدين سعيدوني كون الدراسات التاريخي المتعلقة بالهجرة الأندلسية والآثار المترتبة عنها تكاد تقتصر على تونس والمغرب الأقصى فقط فلم تحظى الجزائر بأية دراسة جادة أو بحث أصيل يبرز مدى مساهمة الجالية الأندلسية في مختلف أوجه الحياة سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية[142]

دور الموريسكيين في الحياة الاجتماعية

ربط الباحث الجزائري ناصر الدين سعيدوني التواجد الأندلسي الموريسكي بمنطقة الجزائر بالصراع البحري العثماني الاسباني، رأى الأندلسيون في السلاطين العثمانيين منقذين لهم من محنتهم [143]، فأصبحت هجرة الأندلسيين إلى الجزائر ظاهرة عامة مع استقرار الحكم العثماني بها.[144]

تتألف غالبية الأندلسيين الموريسكيين الذين استقروا بمقاطعة الجزائر (دار السلطان) من الفلاحين والتجار وأصحاب المهن والصناع وهذا ماسمح للأستاذ ناصر الدين سعيدوني بتصنيفهم اجتماعيا حسب الواقع الذي كانوا

---

[142]– ناصر الدين سعيدوني، **دراسات أندلسية، مظاهر التأثير الأيبيري والوجود الأندلسي بالجزائر**، ط2، دار البصائر الجديدة، الجزائر، 2013م، ص11.

[143]– نفسه، ص 38. أنظر أيضا: حنيفي هلايلي، **الموريسكيون الأندلسيون في الجزائر خلال القرن 16 و17م–مقاربات جديدة في الهجرة والإسهام الحضاري**، المكتبة الوطنية الجزائرية، الجزائر، 20014م، ص71.

[144]– ناصر الدين سعيدوني، دراسات أندلسية، مرجع سابق، ص39.

يعيشونه في موطنهم الجديد ن فصنهم الأستاذ ناصر الدين سعيدوني إلى ثلاث فئات متميزة وهي:

1- فئة الحضر من علماء وفقهاء وأصحاب مهن وحرف

2- فئة البحارة

3- فئة الفلاحون[145].

أكّد الباحث الجزائري ناصر الدين سعيدوني أن الفئات الأندلسية كانت متلاحمة فيما بينها رغم اختلاف مهنها وتباين مكانتها الاجتماعية، حيث كان لهذه الفئة دور مهم في الحياة الاجتماعية بالجزائر والمتمثل في:

*- التأثير في النمو الديمغرافي وتعمير البلاد لاسيما خلال أوقات المجاعات وانتشار الأمراض والأوبئة.[146]

*- حافظ الأندلسيون على تقاليدهم الخاصة سواء في المعاملات أو الأفراح وطرق الطهي ونوعية اللباس والأكل، كما حافظوا على مظاهر الاحتفال بالعيد والمواسم الدينية مثل المولد الشريف وليلة القدر وغيرهم.[147]

*- امتزجت مختلف أنواع الأطعمة الأندلسية بالأذواق التركية والعربية والأوروبية التي أتى بها الأتراك وحافظ عليها الحضر، هذا ما جعل تقاليد الأطعمة تتميز بذوق أندلسي تركي ظلت تحافظ عليه العائلات الحضرية.

---

[145]- ناصر الدين سعيدوني، دراسات أندلسية، مرجع سابق، ص 50. أنظر أيضا: عبد المجيد قدور، "**الهجرة الأندلسية إلى المغرب الإسلامي ونتائجها الاجتماعية والحضارية الجزائر كنموذج**"، مجلة العلوم الإنسانية، ع20، الجزائر، ديسمبر 2003م، ص175.

[146]- للتوسع أكثر أنظر: محمد الطالبي، "**الهجرة الأندلسية إلى إفريقيا أيام الحفصيين**"، مجلة الأصالة، ع26، 26جوان 1975م، ص46.

[147]- ناصر الدين سعيدوني، دراسات أندلسية، مرجع سابق، ص52.

*- نجح الأندلسيون الموريسكيون في فرض أذواقهم من حيث اللباس على غالبية السكان مثل القمجة والطوق والفستان والمحرمة والملاية والقندورة وغيرها.

*- نشر الأندلسيون لهجة "أهل الأندلس" والتي تتميز بمفرداتها اللطيفة وعباراتها الرقيقة وغالبا ما ينطق القاف فيها ألفاً.[148]

*- أدخل الأندلسيون العديد من الآلات الموسيقية الجديدة بالمجتمع الجزائري كالعود والقانون، فقد كانوا يحرصون على ترديد الأناشيد والقصائد والمدائح الدينية.

*- أصبح أماكن تجمع الأندلسيين تتميز بطابعها العمراني الخاص، حيث كانت المنازل تكتسي الطابع الأندلسي في تصميمها تتزين بالزخارف والنقوش[149]

أوقاف الأندلسيين

انصب اهتمام الباحث الجزائري ناصر الدين سعيدوني على أوقاف الأندلسيين للمساهمة في تعريف الجالية الأندلسية، حيث يرى أن النمو الديمغرافي للأندلسيين بسبب الهجرات العديدة للجزائر ساعد في تأسيس جامع خاص بهم سنة1623م وتخصيص أوقاف له داخل المدينة وخارجها لتنفق على شؤون العبادة به وتقديم العون للفقراء من جماعة الأندلس.[150]

---

[148]- ناصر الدين سعيدوني، دراسات أندلسية، مرجع سابق، ص53.

[149]- ناصر الدين سعيدوني، دراسات أندلسية، مرجع سابق، ص59.

[150]- نفسه، ص70.

أشرف على الأوقاف الخاصة بالأندلسيين موظف خاص يدعى ب" وكيل الأندلس"، حيث بلغ عدد أوقافهم إلى 40 ملكية مستغلة و6& عناء سنوياً، كما أشرف على هذه الأوقاف وكيل خاص يعرف ب" نقيب الأشراف".[151]

إنّ الظروف التي واجهتها الجماعات الأندلسية عند توطنها البلاد الجزائرية نتيجة الصعوبات الجمة والأخطار العديدة الناتجة عن تهديد الأسبان للمدن الساحلية كانت الدافع في تخصيص أوقاف للأندلسيين. وكذا اختلاف البيئة وأسلوب العيش ومستوى الحضارة هذا ما دفع غالبية الأندلسيين إلى التكتل والبقاء لفترة طويلة منعزلين عن بقية الطوائف[152]

***- أنواع أوقاف الأندلس:**

1- الأوقاف الخاصة بأهل الأندلس:

قام الباحث الجزائري ناصر الدين سعيدوني بإحصاء الأملاك الموقفة لصالح الأندلسيين بالرجوع غلى دفاتر البايلك، فحسبما ورد فيها حوالي 35 حانوت و18 دار وغرفة و7 جنان[153].

2- الأوقاف التي يشترك فيها فقراء الأندلس مع الحرمين الشريفين مع عامة الناس:

تتميز بكثرة عددها وتنوع أصنافها إذ تشمل على العديد من الدكاكين والبيوت والجنات والأحواش والمخازن وغيرها، حيث ذكر الأستاذ ناصر الدين

---

[151]- للتوسع أكثر أنظر: عبد المجيد قدور، مرجع سابق، ص177.

[152]- ناصر الدين سعيدوني، دراسات أندلسية، مرجع سابق، ص70.

[153]- ناصر الدين سعيدوني، دراسات أندلسية، مرجع سابق،ص76.

سعيدوني أن هذا الصنف كان يضم حوالي 35 حانوت و26 دار منها 20 مشتركة مع أوقاف الحرمين الشريفين و6 مع عامة الناس.[154]

[154]– نفسه، ص77.

موقف الاحتلال الفرنسي من الوقف

لقد ساهم الوقف مساهمة فعالة في نشر التعليم وتنمية الاقتصاد في الجزائر خلال الفترة الحديثة خاصة، ومع دخول الاستعمار الفرنسي الخامس من جويلية سنة 1830 وبعد سقوط مؤسسات الدولة الجزائرية من نظام حكم والديوان والمؤسسة العسكرية تفرغت معاول الهدم إلى مؤسسات المجتمع التي تعاونت عبر قرون في خدمة التنمية في كل المجالات، وكانت أولى تلك المؤسسات هي مؤسسة الوقف، وكانت تلك الاعتداءات المسلطة عليها قد أخذت وجها صليبيا بحتا، وقد أغرت هذه بمداخيلها الكبيرة قادة جيش الاحتلال ثم مؤسساته، وكذلك كانت وسيلة لإخضاع المجتمع وتحقيق الاحتلال الشامل عسكريا وحضاريا، حيث شرع الاستعمار الفرنسي منذ دخوله أرض الجزائر في عملية مصادرة وتخريب للأراضي الوقفية والاستيلاء على العديد منها وكافة الأوقاف كالمساجد والمكتبات التي لها قدسية خاصة بالنسبة للجزائريين، باعتبارها وقفا دينيا عاما لا يجوز المساس به، ولكن سياسة الاحتلال ورجال الدين تقتضي غير ذلك، وهو ما يؤكده قول الكاردينال لافيجري ():Cardinale Lavigerie "إن عهد الهلال في الجزائر قد ولى وجاء عهد الصليب الذي أنار هذا البلد مهد، ومع كل هذا سعت سلطات الاحتلال إلى تقويض مؤسسات الوقف التي تعددت وتنوعت وشملت مختلف المجالات الدينية والثقافية والاجتماعية، واعبت دورا هاما في الحفاظ على مقومات المجتمع الإسلامي. وتأكد حينها ولاحقا أن الاستعمار الفرنسي للجزائر جاء بالسلاح والعلم، وعلى حد قول أبو القاسم سعد الله:

"فحققوا الاحتلال والاستعمار والاستيطان بالسلاح والجيوش، وحققوا نشر لغتهم ودينهم وعاداتهم وصحافتهم عن طريق العلم والاختراع" [155].

وقد تضمن تقريرا للجنرال دوكرو إلى نابيلون الثالث العبارة التالية: "إننا نسعى إلى تجريد الشعب من كل مقوماته عن طريق عرقلة ما استطعنا تطور المدارس الإسلامية والزوايا...وعندما ننزع كلمة ا الجزائري فهذا أقوى سلاح مادي ومعنوي"، ولا يكون هذا السلاح إلا المؤسسات الوقفية ودور العبادة والتعليم كالمساجد والكتاتيب والزوايا؛ وقد جل التقرير السابق تركيع الشعب وهدم مؤسساته الوقفية أهم وسيلة لذلك.

صدرت القرارات الأولى التي مست بالأوقاف في عهد قائد جيش الاحتلال الماريشال دوبورمون (Bourmont de Louis) يوم 8 سبتمبر 1830 باستهدف مصادرة الأوقاف الإسلامية والاستيلاء عليها، خاصة أوقاف الحرمين الشريفين (أوقاف مكة والمدينة) وكذلك الوقف الأهلي الذي يتبع حسب قول قادة جيش الاحتلال "أملاك العثمانيين" وإلحاق كل ذلك بمصلحة الدومين وحدد القرار ثلاثة شروط لاثبات الملكية مع إعطاء مهلة زمنية قصيرة خاصة وأن الكثير من العائلات هدمت بيوتها أو هاجرت هجرة داخلية أو خارجية أو اختفى بعض أفرادها، كما نص القرار "ا ن السلطة ستعاقب كل من تحداها بدون انتظار .

وإلى جانب تهديم المساجد عمدت إلى جعل بعضها اصطبلات، وقد استمرت فرنسا في سياسة محاربة الوقف وتجفيف منابعه بحجز الأملاك العامة والخاصة دون مراعاة لحرمتها وقدسيتها لدى المسلمين، وهو ما يؤكده

[155] أبو القاسم سعدالله، المرجع السابق، ص285.

تقرير لجنة البحث الرسمية، التي بعث بها ملك فرنسا لاطلاع البرلمان على حقيقة ما وقع بالجزائر من مظالم "إننا قد ضممنا إلى ممتلكاتنا الأوقاف الإسلامية، ووضعنا تحت الحجز ممتلكات طائفة من الدولة (المقصود فئة الأتراك)... رغم أننا تعهدنا للسطان باحترام ممتلكاته وقد هدمنا مساكنهم دون تعويض، ومنها الأضرحة والزوايا.

ورغم استمرار تدريس العلوم في مختلف المساجد والزوايا فقد لحق الحياة العلمية والثقافية ضرر كبير نتيجة هجرة العلماء ومصادرة الأوقاف ضمن استراتيجية الاحتلال منذ الشهور الأولى؛ فالمؤسسات الثقافية والدينية تراجعت بين1830و1862، ففي مدينة الجزائر وحدها بعدما كان بها 176 مؤسسة منها 122مسجدا و22زاوية و32 مصلى عشية دخول الاحتلال تراجع هذا العدد إلى 47مؤسسة فقط منها 28مسجدا و6زوايا و13مصلى .

إن محاربة فرنسا للمؤسسات الوقفية والتعليمية كالمساجد يعكس حالة التطور التي كان يعيشها المجتمع الجزائري قبيل احتلاله، فانتشار المدارس والمعاهد والزوايا في مختلف نواحي الحياة الفكرية والثقافية كانت مزدهرة بها،وهذا بشهادة الالمان والجنود الفرنسيين وحتى جنرالاتها، كما قال الرحالة الالماني فيلهام شيمبر(1878):"Schimper1804 Wilhelm–لقد بحثت قصدا عن عربي واحد في الجزائر لا يعرف الكتابة والقراءة لم أجده وقد وجدت ذلك في بلدان جنوب أوروبا"[156]. ويؤيده في ذلك الجنرال ولسن وسترهازي) WalsonWesterhazy) الذي جاء على لسانه "إن الجزائريين الذين يحسنون القراءة والكتابة كانوا في ذلك العهد ا الذين كانوا يقرؤون

[156] بخوش صبيحة، وضعية التعليم في الجزائر في العهد العثماني، مجلة حوليات، م1 ،ع2 ،2008 ، ص135.

ويكتبون[157]. وبالمقابل كان معظم جنود جيش الاحتلال لا يحسنون القراءة والكتابة، كما كانت مدينة الجزائر مضرب المثل في النظافة.

لقد شكل عامل الاستعمار عامل تخريب وهدم لكل مقومات الجزائر الثقافية والتعليمية والفكرية، فتعرضت مؤسساتها لمحاربة شديدة من قبل المستعمر الفرنسي بمختلف الطرق والوسائل وفي مقدمتها المؤسسات الوقفية التي كانت تقوم بوظائف هامة في المجتمع وهذا ً بهدف محاصرتها، في مقابل نشر لغتها وعقيدتها المسيحية، كده لوي وهو ما ا س ماشويل) Louisئ) Machuel ن "الإدارة الاستعمارية كانت ترى في كل المدارس الإسلامية معاقل تطرف ديني ثم يتم تدميرها من دون حساب لنتائج ذلك.

[157] أبو العيد دودو، المرجع السابق، ص 13

المحاضرة التاسعة

البحرية الجزائرية ودورها في النشاط الاقتصادي

مفهوم القرصنة والجهاد البحري

إنّ طبيعة الدور الذي كانت تقوم به البحرية الجزائرية أثار نقاشا طويلا بين الباحثين، وذلك لعدم توفر دراسة اقتصادية تعطينا جواباً مقنعاً عن إشكاليتها، ولهذا اعتمد الباحث ناصر الدين سعيدوني على الوثائق المحلية والأرشيفات الموجودة في الخارج لمعالجة هذه القضية، ومن المسائل التي طرحها في كتاباته هي: **الحكم الأخلاقي على نشاط القرصنة** والذي لم يجد له مبررا إلا في نطاق العلاقات الاقتصادية، وهنا يتساءل الأستاذ ناصر الدين سعيدوني: هل كان هذا النشاط دفاعاً مشروعاً وتعويضاً عادلاً تم التسليم به ضمنياً من طرف الأوروبيين مقابل الامتيازات التجارية التي كانوا يحظون بها؟ أم كان هذا النشاط كما ادعى الأوربيون عملاً عدائياً يتنافى والقانون الدولي وما تقتضيه حرية التجارة والتبادل المثمر بين الدول؟[158]

كَتب الكثير من المؤرخين الجزائريين حول مفهوم القرصنة، فنجد الأستاذ أبو القاسم سعد الله – رحمه الله – يقول: "...مصطلح القراصنة ما هو إلاّ تصور لشهادات الأوربيين المملوءة بالحقد والزيف والتضليل، وهي تعتبر

[158]– ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ط2 من ومع، دار البصائر الجديدة، الجزائر الجديدة، 2014م، ص344.

الجزائريين مجرد أمة اللصوص ومن الهمج الأحرار يحكمها السيد الهمجي الإقطاعي أو اللص قاطع الطريق..."[159]

ويوضح الأستاذ أحمد توفيق المدني الفرق بين لصوصية البحر والقرصنة فيقول :".... هناك قبل كل شيء، فرق شاسع بين لصوصية لبحر الذي يقوم بها مغامرون من أجل السلب والنهب وبين القرصنة التي هي نوع من أنواع الحروب البحرية التي تقع بين الدول المعادية، فهذه القرصنة ذات نظم وقوانين ولها تقاليد معروفة، لا تحيد الدول ولا يحيد القراصنة عنها".[160]

تحفّظ الباحث الجزائري ناصر الدين سعيدوني حول مصطلح القرصنة لما له من دلالات أخرى في اللغة الأجنبية، وفضّل استخدام مصطلح **الجهاد البحري**، لأن مصطلح القراصنة كان متداولا عند الأوروبيين وذلك من اجل تشويه وتزييف تاريخ الجزائر، وتقديم مبررات لما كانوا يقومون به، يذكر وليام شالر في مذكرته "... وحكومة الأتراك التي تمارس القرصنة في عرض البحر تمارس قرصنة مماثلة في البر أيضا ضد السكان في جميع الرقعة التي يمتد عليها سلطانه.."[161] ويقصد بهذا عملي النهب والسرقة.

ما إن تمكن الجزائريون بالشراكة مع العثمانيين من طرد الإسبان من شواطئ الجزائر وتحرير موانئ المرسى الكبير ووهران وبجاية سنة 1518 حتى بدأوا

---

[159]– أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ط2، ش ون ت، الجزائر، 1981م، ص28.

[160]– أحمد توفيق المدني، **حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا 1492–1792م**، د ط، ش ون ت، الجزائر، د س، ص73.

[161]– وليام شالر، مصدر سابق، ص191.

في بناء أسطولهم البحري بالتزامن مع انضمام الكثير من العثمانيين إليهم في رحلة البناء.

في البداية كان الأسطول البحري الجزائري يبلغ ما بين خُمس أو رُبع مجموع الأسطول البحري العثماني، أما في النصف الأول من القرن 17 فقد تطور أسطول الجزائريين وصار يشكل ما يعادل ثلث أو نصف الأسطول العثماني.

لذلك يعد القرن 17، العهد الذهبي للبحرية الجزائرية، إذ فرض حكام الجزائر هيبة الدولة من خلال الأسطول البحري الذي كانوا يملكونه، فقد كان الأسطول الأكثر أهميةً ورهبةً في دول حوض البحر المتوسطة كاملةً، لا سيما أنه كبّد أوروبا العديد من الخسائر.

عام 1634 قال الراهب دان: "الأسطول الجزائري كان يتشكل من 70 وحدةً منها ما هو مسلح بـ25 مدفعًا ومنها بـ40 مدفعًا"، كما تقول بعض المراجع التاريخية إن البحرية الجزائرية في تلك الفترة لم يكن تضاهيها بحرية دولة أخرى.

استطاعت الجزائر فرض هيبتها عن طريق أسطولها البحري الذي تحكم في البحر المتوسط وأصبح نقطة قوة

يقول أحد الأسرى لدى الجزائريين يدعى دييغو دي هايدو واصفًا البحارة هناك: "يبحرون شتاءً وربيعًا دون خوف، ويجوبون البحر المتوسط من شرقه إلى غربه، دون أن يعيروا أي اهتمام لمراكبنا، مستهزئين ببحارتنا الذي يستأنسون بملاهي الموانئ المسيحية"، مضيفًا "يخيل للمرء أنهم – أي البحارة الجزائريين – يخرجون لصيد الأرانب البرية فيقتلون واحدًا هنا والآخر هناك".

فيما يقول السفير والعالم المغربي علي بن محمد التمكروتي واصفًا البحارة الجزائريين في أثناء إقامته بالجزائر أواخر القرن 16 وبداية القرن 17: "رياس

الجزائر موصوفون بالشجاعة وقوة الجأش ونفاذ البصيرة في البحر، يقهرون النصارى في بلادهم".

حتى السفراء الأجانب أبدوا إعجابهم وانبهارهم بالأسطول البحري الجزائري، فقد جاء على لسان السفير الإنجليزي كتونغهام: "قوة وجرأة بحارة شمال إفريقيا هما الآن على هذا النحو من الضخامة سواء في البحر المتوسط أم المحيط الأطلسي، وأشهد أنني لم أعرف في حياتي شيئًا قد جلب إلى البلاد الإسبانية الأسى العميق والخراب الكثير غير هؤلاء".

يرجع هذا إلى كون المراكب الجزائرية خفيفةً تسبق الريح على عكس المراكب المسيحية الثقيلة التي لا تستطيع مطاردتها ومنعها من الغزو حسبما يحلو لهم، والسبب الآخر يكمن في اهتمام البحارة بالنظام والنظافة وتنظيم المراكب وللإبحار ببطئ وضد الرياح، فمسموح للريّس أن يغير مكان أيّن كان في السفينة حتى لو كان نجل الباشا نفسه، فالمهم عندهم نجاح العملية.

خاضت البحرية الجزائرية على مدار 3 قرون مجموعة من المعارك، كان النصر حليفها في معظمها، فيما خسرت بعضها، لكنها حتى في الخسارة لم تفقد تأثيرها الإقليمي، إذ كانت تستعيد توازنها سريعًا وتعاود الانخراط في ساحة المواجهات حماية للسواحل الجنوبية للمتوسط.

خلال الفترة بين 1563 و1571، وتحديدًا في عهد كل من البايلرباي حسن باشا وعلج علي، شنت البحرية الجزائرية هجمات عنيفة على البحرية الصليبية، كما ساعدت المورسكيين في الفرار من محاكم التفتيش الإسبانية وتوفير الحماية لهم في عرض البحر.

في هذا الخصوص، يقول المؤرخ الأمريكي وليام سبنسر: "مدينة الجزائر كعاصمة لدولة مستقرة وقوية في شمال إفريقيا قد مثلت طرف القوة الإسلامية

العثمانية القاطع والمنهمك في المقارعة الصليبية ضد المسيحية، كالشفرة الحادة المدفوعة بعمق في التراب المسيحي".

إذ كان الهدف من الجهاد البحري، تارة الدفاع عن النفس والتصدي للقراصنة الصليبيين ومظهرًا من مظاهر الرفض الرسمي للهيمنة الأوروبية وتهديداتها، وتارة لفتح مناطق جديدة ونصرة المسلمين المستضعفين مرة أخرى.

سيطر البحارة الجزائريون على البحر المتوسط لقرابة 3 قرون لدوافع دينية فقد كان هدفهم الأسمى التصدي للصليبيين الطامعين في أرض المسلمين جنوب المتوسط بعد تمكنهم من الأندلسيين، وبالفعل تمكنوا من ذلك وفرضوا قوتهم على أقوى الدول والإمبراطوريات حتى الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي سنتحدث عنه في تقرير قادم ضمن ملف الجزائر العثمانية.

ولهذا اعتبر الباحث ناصر الدين سعيدوني أن الجهاد البحري هو رد فعل مباشر على التهديدات المسيحية الصليبية التي كانت إثر سقوط الأندلس في أواخر القرن 15م، فأخذ الصراع البحري منذ استقرار العثمانيين بالجزائر أبعاداً عالميةً في تندرج إطار النزاع بين القوتين المتصارعتين للفوز بالسيادة على حوض البحر المتوسط، والذي أصبح ميداناً للصدام بين القوة العثمانية والقوة الاسبانية.[162] إنّ النشاط البحري في نظر الأستاذ ناصر الدين سعيدوني ما هو إلا نشاط عادل لمواجهة القرصنة الأوروبية، وهو عبارة عن

[162]– ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، **الجزائر في التاريخ العهد العثماني**، ط خ، وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر، 1984م، ص ص 43، 44.

جهاد بحري لما ارتبط هذا النشاط بظروف الجزائر في الفترة الحديثة خاصة على المستوى الدولي وتعرضها للاعتداءات الأوروبية[163].

عوامل قوة البحرية الجزائرية

تطرّق الباحثون الجزائريون والأجانب في كتاباتهم التاريخية عن البحرية الجزائرية بداية من ظروف نشأتها مروراً بعوامل تطورها وختاماً بأسباب ضعفها، حيث يرى أن النواة الأولى لقوة البحرية الجزائرية تشكلت إثر الفتح الإسلامي للمغرب في القرن السابع ميلادي، ومع ظهور الدولة الجزائرية الحديثة وتطورها في نطاق الدولة العثمانية (1518-1830م) فشهدت البحرية الجزائرية خلال العهد العثماني فترات من النشاط وفترات من الضعف، تمثلت أهم أسباب تطورها ومظاهر قوتها[164] في:

*- موقع الجزائر وطبيعة سواحلها المتحكمة في الحوض الغربي للبحر المتوسط.[165]

*- الظروف الدولية الملائمة والمتمثلة في التنافس بين الدول الأوروبية وما إنجر عن

ذلك من صراعات وتوترات.[166]

---

[163]- للمزيد حول الاعتداءات الأوروبية التي تعرضت إليها الجزائر أنظر: أحمد توفيق المدني، **حرب الثلاثمائة سنة...**، مرجع سابق، ص79.

[164]- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية...، مرجع سابق، ص126. أنظر أيضا:أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة....، مرجع سابق، ص ص 73، 74.

[165]- للتوسع في الفكرة أنظر: حسن بن محمد الوزان الفاسي، **وصف إفريقيا**، ج1، ط2، دار الغرب الإسلامي، 1983م، من القسم الأولص 7 وما يليه إلى القسم الثاني من ص 49 وما يليه.

*- الاستعداد النفسي والإيمان بحق الدفاع عن حرمة الإسلام بعد انهيار الأندلس[167].

*- مهارة البحارة الجزائريين وكفاءتهم الحربية.[168]

بلغ نشاط البحرية الجزائرية أوجّه في منتصف القرن 17م، وأصبح يتحكم في أوضاع البلاد والنشاط الاقتصادي للسكان، حيث غدت غنائم الجهاد البحري وما يتصل بها من أسرى وإتاوات توفر مصادر الرزق ووسائل العيش لأغلب سكان المدن الساحلية، فاكتسب بذلك النشاط البحري الجزائري صيغة سياسية وطابعاً اقتصادياً يعتمد على مبدأ الربح المادي.[169]

صنّف الباحث الجزائري ناصر الدين سعيدوني قوة البحرية الجزائرية في العهد العثماني في المجالات التالية:

أ- الأسطول البحري:

لعبت البحرية الجزائرية دورا هاما وجوهريا في الصراع الاسلامي المسيحي خلال العهد العثماني وذلك من خلال التصدي للتحرشات والحملات الصليبية التي شنتها الأساطيل الأوربية في فترات مختلفة، بغرض تحقيق أهداف وتحت تأثير عوامل عديدة حيث أصبحت الجزائر مصدر رعب

---

[166]- للتوسع أنظر: جمال قنان، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830م**، ط خ، وزارة المجاهدين، 2007م، ص95.

[167]- للتوسع أنظر: خير الدين بربروس، **مذكرات خير الدين بربروس**، تر محمد درّاج، ط1، شركة الأصالة، الجزائر، 2010م، ص ص70، 71.أنظر أيضا: مولاي بالحميسي، **البحر والعرب في التاريخ والأدب** -دراسة-، ص89.

[168]- للمزيد أنظر: علي تابليت، **الرايس حميدو أميرال البحرية الجزائرية 1770-1815م**، د ط، منشورات ثلة، الجزائر، 2006م، ص4.

[169]-ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، مرجع سابق، ص45.

وقلق للدول الأوروبية، ويعود الفضل في ذلك إلى الاهتمام بالأسطول الذي كان يشكل محورا أساسيا لقوتها العسكرية وجعل منها قوة بحرية من الدرجة الأولى، فمجرد أن أضحت الجزائر إيالة عثمانية حتى بدأت تظهر كقوة بارزة في الحوض البحر الأبيض المتوسط. وتهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي لعبته البحرية الجزائرية في كبح وصد تكالب الأطماع الأوروبية على مدينة الجزائر، وأيضا التعرف على أهم الحملات الصليبية التي تمكنت البحرية الجزائرية من دحر تلك التحرشات التي حاقت بها جراء الاعتداءات والغارات المتكررة على سواحلها. عالجت الدراسة فصلين ومدخل تمهيدي متبوعا بأهم النتائج، تناول المدخل التمهيدي بداية التواجد العثماني بالجزائر والتحاق الجزائر بالباب العالي، بينما تناول الفصل الأول تجهيز وتسيير في البحرية الجزائرية خلال العهد العثماني، في حين تناول الفصل الثاني الصراع الاسلامي المسيحي في العهد العثماني من خلال ذكر أبرز الحملات الأوربية. تميزت الجزائر خلال الفترة العثمانية باهتمامها بالأسطول البحري الذي جعل منها قوة بحرية، التي مكنتها من صد الحملات الأوربية التي كانت كثرا ما تتكرر على سواحلها ولم تنته إلا بعد نجاحها بسقوط الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي في معركة نافارين 1827

عرف تطوراً ملحوظاً في ق 16م وأوائل القرن17م، قبل أن يضعف نتيجة **حملة إكسموث** سنة 1816م[170]، أماّ عن تكوينه فقد تتبّع الأستاذ ناصر الدين سعيدوني جدول عدد السفن الحربية العاملة بمياه المتوسط

[170]– للمزيد أنظر: مولود قاسم نايت بلقاسم، **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830م**، ج1، ط2، دار الأمة، الجزائر، 2007م، ص202.

حسب سنوات مختلفة، وذلك اعتمادا على المصادر الأوروبية المعاصرة لتلك الفترة. [171]

ب- الأسرى المسيحيون:

ذكر الأستاذ ناصر الدين سعيدوني أن من عوامل ازدياد نشاط البحرية مجيء جماعات من الأوربيين للمشاركة في الغارات البحرية قصد الحصول على الغنائم والأرباح، وبعضهم وقع في الأسر ثم اعتنق الإسلام واستقر بالجزائر[172]،كانوا يقومون بأعمال تتوزع على الخدمات الاجتماعية والمهام الاقتصادية داخل الجزائر، وقد قام الأستاذ ناصر الدين سعيدوني بإحصاء عدد الأسرى استنباطاً من المصادر الأوروبية، والذي حسب نظره تختلف من سنة إلى أخرى، كما قام بإحصاء وذكر بعض الأسرى المشهورين[173].

ج- الغنائم البحرية:

ارتفعت الغنائم البحرية في الفترة الأولى من العهد العثماني، ثم أخذت في التناقص حتى كادت تتلاشى في القرن 18م والتي كانت تأخذ منها الدولة

---

[171]- من بين هذه المصادر نجد:

P 1637، paris، Histoire de barbarie et de corsaires، -. Dan

للمزيد أنظر: ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية...، مرجع سابق، ص164.

[172]- ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، مرجع سابق، ص44. أنظر أيضا: محمد عائشة، **الأسرى الأوربيون في مدينة الجزائر ودورهم في العلاقات بين الجزائر ودول الحوض الغربي للمتوسط خلال القرنين 16 و17م**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة غرداية، الجزائر، ص37.

[173]- من بين هؤلاء الأسرى نجد: العالم اليوناني بيار جيل، والعالم الفرنسي جان فيان، والكاتب روني دي بوا، للمزيد أنظر: ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية....، مرجع سابق، ص133.

الخُمس ويوزع الباقي على أصحاب السفن المساهمين في تجهيز الأسطول، فقد حاول الباحث الجزائري ناصر الدين سعيدوني نفي ما جاء حول قضية تمويل الخزينة، حيث يؤكد أنها تمثل جزءا قليلاً من تمويل الدولة فاستعرض عدد الغنائم خلال سنوات مختلفة[174].

د- الإتاوات والهدايا الإلزامية:

لقد فرضت الجزائر على الدول الأوروبية المتعاملة معها تجارياً إتاوات مقابل السماح لها بحرية الملاحة في الحوض الغربي للبحر المتوسط[175]، وإعطاء تجار تلك الدول امتيازات خاصة منها تخفيضات معتبرة على الرسوم الجمركية، وهذا ما ينفي صفة القرصنة أو الاعتداء على حرية التجارة العالمية عن البحرية الجزائرية[176]، كما وضّح الأستاذ ناصر الدين سعيدوني، مختلف مبالغ الإتاوات من خلال إحصائيات وجداول استنبطها من المصادر المحلية والأوروبية، وممّا يُلاحظ من خلالها أنا الإتاوات كانت تختلف حسب العلاقة التي تربط تلك الدول بالجزائر.[177]

---

[174]- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية....، مرجع سابق، ص133.

[175]- للمزيد أنظر: وليام شالر مصدر سابق، ص 63.

[176]- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية...، مرجع سابق، ص135.

[177]- نفسه، ص 136.

عوامل ضعف البحرية الجزائري

عرفت البحرية الجزائرية مرحلة ضعف وانكماش منذ منتصف القرن السابع عشر، حيث يرجح الباحث الجزائري ناصر الدين سعيدوني ذلك إلى قبة الغنائم ونقص عدد الأسرى وتناقص الإتاوات، فمن خلال التحليل الذي قام به لمختلف المصادر التاريخية المحلية منها والأوروبية ن توصل إلى أن أسباب ضعف البحرية الجزائرية يعود إلى الأسباب التالية:

*- التقدم الصناعي والتقني الذي مكّن الدول الأوروبية من تحدي القوة الجزائرية والوقوف في وجهها منذ أواسط القرن السابع عشر.[178]

*- الانهيار الديمغرافي الذي عرفته الجزائر، والذي صاحبه ترد في الحالة الصحية، ممّا جعل الأنظار تتحول من الاهتمام بشؤون البحر إلى معالجة الأمور الداخلية.[179]

*- التحالف الاوروبي ضد القوى الإسلامية بالبحر المتوسط اثر الحروب النابوليونية، فقد تمكنت الدول الأوروبية بفعل هذا التحالف من فرض حصار بحري على الدول الإسلامية بعد مؤتمري فيينا 1815م واكس لاشابيل 1818م وهذا ما ساعد على تصفية القوة البحرية الإسلامية وفي مقدمتها

[178]- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية....، مرجع سابق، ص136. أنظر أيضا: وليام شالر، مصدر سابق، ص ص 61، 62.

[179]- للمزيد أنظر: صالح العنتري، مصدر سابق، ص15.

البحرية الجزائرية[180]، اضطرت الجزائر إلى عقد اتفاقيات مجحفة مع بعض الدول الأوروبية بسبب تكرر هجمات تلك الدول عليها قصد القضاء على ما أطلقوا عليه بالقرصنة وإطلاق الأسرى وإلغاء الامتيازات[181].

اعتمد الباحث الجزائري ناصر الدين سعيدوني منهجياً في استقصاء المعلومات وتحليلها على المصادر الجزائرية التي تحتوي على معلومات غنية تعكس صورة البحرية الجزائرية في العهد العثماني وتنفض غبار الغموض الذي كان يجوبها من تشويه وتزييف لحقها من قبل الكتابات الأوروبية[182]، ولم يكتف بذكر نشأة البحرية الجزائرية وكذا عوامل تقدمها وتدهورها، وإنما أضاف إلى ذلك الآثار التي تركتها البحرية الجزائرية على مختلف أوجه الحياة بالجزائر، فأجملها في النقاط التالية:

1- التأثير على نظام الحكم: أدت أرباح الجهاد البحري إلى تزايد نفوذ الرياس على حساب فرق الأوجاق في الفترة التي عرفت ازدهار البحرية (1518-1671)[183]

2- التأثير على علاقات الجزائر الخارجية: اتجهت اهتمامات الحكام في فترة قوة البحرية الجزائرية إلى الخارج وحاولوا إنشاء علاقات معهم، فلم يتحول الاهتمام إلى الداخل إلّا بعد شح مصادر الجهاد البحري.

---

[180]- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية...، مرجع سابق، ص137. أنظر أيضا: محمد الميلي وعبد الله شريط، **الجزائر في مرآة التاريخ**، ط1، دار البعث، الجزائر، 1965م، ص134.

[181]- ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، مرجع سابق، ص45.

[182]- للمزيد أنظر: وليام شالر، مصدر سابق، ص63.

[183]- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية....، مرجع سابق، ص139.

3- التأثير في النظام المالي والضريبي: ارتبط نشاط البحرية بالنظام المالي والضريبي حيث كلما كثرت مصادر دخل البحرية خفّ العبء الضريبي على سكان المدن والأرياف وكلما شحت هذه المصادر ازداد الضغط المالي على الأرياف[184].

التأثير الاقتصادي للبحرية الجزائرية

بداية يجب التأكيد على التأثير السياسي للبحرية قبل الدور الاقتصادي، لقد أدت مغانم البحر إلى زيادة أرباح وثروة البحار وضباط البحرية وجنودها، مما أدى إلى تزايد نفوذ هذه الفئة على حساب فرق الأوجاق (الانكشارية البرية)، وعلى حساب كل فئات المجتمع وحتى بعض الفئات الحاكمة، برزت هذه الظاهرة خاصة في فترة ازدهار البحرية(1518-1671)، فكان الباي لارباي يعين من طرف رياس البحر المشهورين.

بالنسبة للدور الاقتصادي فقد أثرت البحرية على النظام المالي والضريبي للبلاد، إذ كلما كثرت مصادر دخل النشاط البحري نشطت حركة الأسواق والمعاملات التجارية وحتى بعض الصناعات الحرفية التي كان يتقنها الأسرى الأجانب، وبالتالي يخف العبء على سكان المدن والأرياف، وبالمقابل كلما شحت هذه المصادر كلما ازدادت المطالب المالية على الأرياف والحرفيين في المدن، وصاحب تلك الأعباء بعض الآثار الاجتماعية والمهنية والإحساس بالظلم والغبن عند الفلاحين والتجار، ومن النتائج السياسية والاجتماعية لذلك وقوع الاحتجاجات والتمردات التي كثيرا ما تغذيها بعض الظروف والعوامل الداخلية والخارجية فتقع الثورات، مثل ثورة ابن

[184]- نفسه، ص140.

الصخري خلال القرن السابع عشر[185]، وثورات الطرق الصوفية في بداية القرن التاسع عشر.

ومن نتائج النشاط البحري كذلك حركة الأسعار والعملة التي تتأثر ايجابا وسلبا حسب كثرة غنائم البحر أو نقضانها، فتعددت تبعا لذلك أنواع العملات المستعملة في الأسواق، وعندما تتكدس منتجات معينة تنخفض أسعارها.

لقد ساهمت البحرية الجزائرية من خلال دورها الاقتصادي في تغيير مستوى المعيشة لدى بعض الفئات الاجتماعية للمدن خاصة منها الفئات المتوسطة والمقتدرة، التي أصبحت تعيش اقتصادا متفتحا، يعتمد بالدرجة الأولى على التجارة واستثمار الأموال في القطاعات الفلاحية والتجارية والحرفية وحتى المالية (القروض المالية)، فالغنائم والاتاوات كانت تقدم مالا وبضائع وأسرى، ووجهة كل ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى الأسواق في المدن والأرياف.

ومن خلال المعاهدات الدبلوماسية والتجارية بين الجزائر والدول الأوروبية كانت تتضمن تقديم إتاوات وهدايا مقابل السماح لها بممارسة التجارة وتوفير الحماية لها في البحر وفي الموانئ الجزائرية، وبعض تلك المعاهدات كانت تتضمن منح تجار تلك الدول امتيازات خاصة، منها تخفيضات معتبرة في الرسوم الجمركية وإعطائهم الحق الحصري في البيع والشراء في سلع محددة كالحبوب والمرجان وغيرها، وهذه الخاصية في ما تضمنته تلك المعاهدات تنفي صفة اللصوصية والقرصنة التي ألصقتها

[185] – سعد الله أبوالقاسم، آراء وأبحاث،ج2،ص 123 وكذلك جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث، ص 65.

الكتابات الغربية على النشاط البحري للجزائر الذي كان يخضع لسلطة دولة ولقوانين تضبط حركته.

لقد زادت الغنائم البحرية خاصة في الفترة الأولى (القرن السادس عشر إلى نهاية القرن السابع عشر)، وكان خمس تلك الغنائم يذهب إلى خزينة الدولة، ويوزع الباقي على أصحاب السفن المساهمين في تجهيز الأسطول، ولعل من أبرز هؤلاء الرياس في المرحلة الأولى "الرايس علي بتشين" الذي كان له أكثر من 300 بحار يعملون على ظهر سفنه بما فيهم الأسرى، وتذكر الوثائق أنه في سنة 1785 تم أسر سفنا لجمهوريتي جنوة والبندقية وغيرهما قدرت غنائمهما بحوالي 75 مليون فرنك.

المـــــــــلاحق

مراجع اضافية

- الشويهد عبدالله بن محمد، قانون أسواق مدينة الجزائر 1695-1705، تحقيق ناصر الدين سعيدوني.
- ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية باقليم مدينة الجزائر(دار السلطان) أواخر العهد العثماني 1791-1830.
- // // ، ورقات جزائرية.
- // // ، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر –العهد العثماني.
- // // ، دراسات تاريخية في الملكية والجباية والوقف الفترة الحديثة.
- // // ، النظام المالي للجزائر في الفترة الحديثة.
- محمد العربي الزبير، التجارة الخارجية للشرق الجزائري.

- شويتام أرزقي، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800-1830.
- قنان جمال، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث.
- مروش المنور، دراسات في تاريخ الجزائر في العهد العثماني: العملة- الأسعار – المداخيل.
- سيدهم فاطمة الزهراء، موارد إيالة الجزائر المالية بداية القرن 19، مجلة كان العدد 13، دورية إلكترونية محكمة، سبتمبر 2011، صص 21-28.
- بن صحراوي كمال، أوضاع الريف في بايلك الغرب في أواخر العهد العثماني رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في تاريخ الجزائر الحديث، جامعة وهران، 2013-2014.
- مشرفي جميلة – بوغفالة ودان، الأسواق في بايلك الغرب الجزائري خلال العهد العثماني، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، مجلد 08، ع 1، جوان 2017
- أمير يوسف، الواقع الاقتصادي للجزائر خلال العهد العثماني، مجلة قضايا تاريخية، عدد 1، سنة 2016.

فهرس الموضوعات

مقدمة.....03

المحاضرة الأولى: النشاط الفلاحي – تعدد القدرات وتنوع الإنتاج.....08

أنواع ملكية الأراضي.....09

النشاط الفلاحي.....12

الانتاج الزراعي.....15

الثروة الحيوانية.....20

المحاضرة الثانية: القطاع الحرفي – خصائص وأدوار.....29

الحرف في الجزائر في الفترة الحديثة.....30

الحرف في مدينة الجزائر في الفترة الحديثة.....33

التنظيمات الحرفية ودورها الاقتصادي والاجتماعي 38

خصائص النشاط الحرفي.....44

المحاضرة الثالثة: تنوع مصادر التجارة وتعدد المقومات.....48

قدرات النشاط التجاري.....49

التجارة الداخلية 57

المحاضرة الرابعة: التجارة الخارجية وتعدد شبكة الطرقات البرية.....62

التجارة الخارجية.....63

شبكة الطرقات البرية.....77

المحاضرة الخامسة: الخزينة الجزائرية ومصادر دخلها.....80

- المصادر الداخلية..... 82
- المصادر الخارجية.....83

- العملة.....84
المحاضرة السادسة: الوقف ودوره في النشاط الاقتصادي..... 87
تعريفه.....88
المؤسسات الوقفية.....90
المحاضرة السابعة إسهامات الوقف في الحياة الاجتماعية والاقتصادية...93
الأندلسيون والنشاط الوقفي.....95
موقف الاحتلال الفرنسي من الوقف.....100
المحاضرة الثامنة:البحرية الجزائرية ودورها في النشاط الاقتصادي.....104
مفهوم القرصنة والجهاد البحري.....104
عوامل قوة البحرية الجزائرية.....108
عوامل الضعف في نهاية الفترة الحديثة.....112
الملاحق.....118
المراجع.....
فهرس الموضوعات.....